

نظام الحسابات

القومية

بين النظرية والتطبيق

الدكتورة
آمال السنوسي

مراجعة

أ.د.ميثم صاحب عجام
أ.د.عامر الفيتوري المقرئ
أ.د.علي محمد مسعود



دار البداية ناشرون وموزعون

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ
رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ
جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ ﴿١١﴾ صدق الله العظيم

نظام الحسابات القومية
بين النظرية والتطبيق

نظام الحسابات القومية بين النظرية والتطبيق

الدكتورة
آمال البوعيشي السنوسي

مراجعة

أ.د. ميثم صاحب عجام أ.د. عامر الفيتوري المقرئ
أ.د. علي محمد سعود

الطبعة الأولى
2015م - 1436هـ



دار البينة للنشر والتوزيع وموزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/8/3785)

3053.86

نظام الحسابات القومية بين النظرية والتطبيق / آمال البوعيشي السنوسي (وآخرون)،
عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2014
(ص.)

ر.أ.: 2014/8/3785

الواصفات: / الحسابات القومية // الإدارة /

♦ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة
المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



الطبعة الأولى
2015 م / 1436 هـ



دار البداية ناشرون وموزعون

عمان - وسط البلد - تلخاكي ، 4640679 6 962.

ص.ب 184248 عمان 11118 الأردن

Info.daralbedayah@yahoo.com

خبراء الكتاب الأكاديمي

(ردمك) ISBN: 978-9957-82-340-5

استناداً إلى قرار مجلس الإفتاء رقم 2001/3 بتحريم نسخ الكتب وبيعها دون إذن المؤلف والناشر.

وعملًا بالأحكام العامة لحماية حقوق الملكية الفكرية فإنه لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في
نطاق استعادة للمعلومات أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

الإهداء

إلى

كل من علمنا حرفاً

إلى كل من ساعدنا

فبفضلهم كان هذا الكتاب

الفهرس

الإطار العام للدراسة

الموضوع	الصفحة
الشكر والتقدير	15
الفصل الأول	
مفهوم ونشأة الحسابات القومية، وظائفها وأهدافها	
المبحث الأول: مفهوم الحسابات القومية	21
المبحث الثاني: نشأة الحسابات القومية وتطورها	24
المبحث الثالث: وظائف وأهداف الحسابات القومية	40
الفصل الثاني	
المفاهيم الأساسية للحسابات القومية وطرق حساب الناتج / الدخل / الإنفاق	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية	50
المبحث الثاني: الدورة العينية والدورة النقدية للناتج والدخل والإنفاق	64
المبحث الثالث: طرق حساب الناتج / الدخل / الإنفاق	71
الفصل الثالث	
الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض	
المبحث الأول: القطاعات الرئيسية والحسابات والجداول الأساسية	82
المبحث الثاني: إعداد جداول الحسابات القومية	96
المبحث الثالث: الحسابات الإجمالية المحلية والقومية	118
المبحث الرابع: الإطار العام للحسابات القومية	123
الفصل الرابع	
التدفقات النقدية والمالية	
المبحث الأول: مفهوم التدفقات النقدية والمالية والادوات المستخدمة	140
المبحث الثاني: حسابات وجداول التدفقات النقدية والمالية	145

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: العلاقة بين نظامي الحسابات القومية والتدفقات المالية والنقبية	153
الفصل الخامس	
مشاكل إعداد الحسابات القومية في الواقع العملي	
المبحث الأول: مشاكل التقييم القطاعي	167
المبحث الثاني: المشكلات المتعلقة بالتقييم (الأسعار والتكرار)	173
المبحث الثالث: معالجة التجارة الخارجية في الحسابات القومية ومشاكلها	192
الفصل السادس	
حسابات الناتج والدخل في النظام الاشتراكي	
المبحث الأول: الحسابات القومية في النموذج الاشتراكي	206
المبحث الثاني: مصادر وطريقة حساب الدخل والإنتاج	213
المبحث الثالث: توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاشتراكي	218
الفصل السابع	
إعداد الحسابات القومية في ليبيا	
المبحث الأول: تجربة الأمم المتحدة والجماهيرية في إعداد الحسابات	222
المبحث الثاني: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك	240
المبحث الثالث: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التعدين والاستخراج (المعادن)	247
المبحث الرابع: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الصناعات التحويلية	253
المبحث الخامس: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الكهرباء والماء	258

262	المبحث السادس: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التشييد
266	المبحث السابع: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع النقل والمواصلات والتخزين
270	المبحث الثامن: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
274	المبحث التاسع: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال
281	المبحث العاشر: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة
288	المبحث الحادي عشر: الإطار العام للحسابات القومية
	الفصل الثامن
	الموازنة الاقتصادية القومية
302	المبحث الأول: مفهوم وأهداف الموازنة الاقتصادية القومية
302	1 - مفهوم الموازنة الاقتصادية القومية
306	2 - أهداف الموازنة الاقتصادية (مثلث برمودا)
312	3 - مكونات الموازنة
317	المبحث الثاني: الخطوات العملية لبناء الموازنة الاقتصادية.
324	المبحث الثالث: الموازنة القومية كأداة للإدارة الاقتصادية والمتابعة
329	المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ر.م
34	جدول المعاملات الفنية للإنتاج	1
93	حساب الإنتاج	2
93	حساب التخصيص (الاستهلاك)	3
94	حساب رأس المال	4
94	حساب العالم الخارجي	5
94	حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	6
95	حساب الدخل	7
95	حساب تكوين رأس المال	8
97	حساب جدول المعطيات للشركات الثلاث	9
99	حساب قيمة الناتج في الشركات الثلاث	10
99	حـ / إنتاج الشركة أ	11
100	حـ / إنتاج الشركة ب	12
100	حـ / إنتاج الشركة ج	13
101	تعويضات العاملين وعوائد الملكية (قطاع العائلات)	14
101	الضرائب المباشرة وغير المباشرة (قطاع الحكومة)	15
	حـ / العمليات الجارية (التخصيص) الاستهلاك	16
102	للقطاع العائلي	
	حـ / العمليات الجارية (التخصيص) الاستهلاك	17
102	للقطاع الحكومي (الإدارة العامة)	
102	حـ / العمليات الرأسمالية للشركة أ	18
103	حـ / العمليات الرأسمالية للشركة ب	19
103	حـ / العمليات الرأسمالية للشركة ج	20
103	حـ / العمليات الرأسمالية للشركة للقطاع العائلي	21
103	حـ / العمليات الرأسمالية للشركة للقطاع الحكومي	22
105	تجميع حسابات الإنتاج لقطاع الأعمال	23
106	حساب العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال	24

ر.م	عنوان الجدول	الصفحة
25	حـ / الإنتاج المجمع للاقتصاد الوطني	107
26	حـ / الحساب الموحد للعمليات الرأسمالية	107
27	حـ / الإنتاج لقطاع الأعمال وللعالم الخارجي	109
28	حـ / العمليات الجارية للقطاع العائلي وللعالم الخارجي	109
29	حـ / العمليات الجارية للقطاع الحكومي وللعالم الخارجي	110
30	حـ / العمليات الجارية للعالم الخارجي	110
31	حـ / الناتج المحلي والدخل المحلي	111
32	الحساب الموحد للعمليات الرأسمالية	112
33	حسابات الإنتاج للشركات الثلاث (العمليات الجارية)	114
34	تجميع حسابات الإنتاج لقطاع الأعمال	115
35	حساب العمليات الوسيطة	116
36	حساب إنتاج قطاع الأعمال	116
37	حساب العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال	116
38	حساب الإنتاج المجتمع للاقتصاد الوطني	117
39	الإطار العام للحسابات القومية	128
40	تصوير الحسابات القومية للقطاعات الاقتصادية	130
41	تصوير الحسابات القومية للقطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني	131
42	تصوير الحسابات القومية للقطاعات المختلفة حسب نظام الأمم المتحدة القيم (تمرين أول)	133
43	الحسابات القومية طبقاً لنظام الأمم المتحدة الجديد (تمرين ثاني)	135
44	تصوير افتراضي مجرد لجدول التدفقات النقدية والمالية المجمع (ببيل أول)	150
45	تصوير افتراضي مجرد لجدول التدفقات النقدية والمالية المجمع (ببيل ثاني)	151

ر.م	عنوان الجدول	الصفحة
46	الحسابات القومية في الاقتصاد المغلق (بقطاعين)	154
47	التدفقات النقدية والمالية في الاقتصاد المغلق (بقطاعين)	154
48	التدفقات النقدية والمالية في الاقتصاد المغلق (بقطاعين) (في حالة إصدار سندات قرض)	155
49	الحسابات القومية في اقتصاد مغلق (ثلاثة قطاعات)	156
50	التدفقات النقدية والمالية في اقتصاد مغلق (ثلاثة قطاعات)	157
51	الحسابات القومية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال أول)	159
52	التدفقات النقدية والمالية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال أول)	160
53	الحسابات القومية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال ثاني)	162
54	التدفقات النقدية والمالية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال ثاني)	163
55	ميزان المدفوعات	197
56	حسابات الدخل والإنتاج في النظام الاشتراكي	216
57	تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع النفط	250
58	تقديرات نشاط التعدين والمحاجر	253
59	حساب القيمة المضافة الإجمالية لنشاط الكهرباء والماء	261
60	قيمة الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الإجمالية لنشاط التشييد	266
61	الإطار المتكامل لحسابات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (حساب رقم 1)	291
62	الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته (حساب رقم 2)	293

ر.م	عنوان الجدول	الصفحة
63	التراكم الرأسمالي لحساب الصفقات الرأسمالية (حساب رقم 3)	294
64	حساب العالم الخارجي لحساب ميزان المدفوعات (حساب رقم 4)	294
65	حساب العمليات الخارجية (حساب رقم 5)	295
66	بيان الميزانية للحسابات الأربعة الموحدة للدولة	296
67	مصفوفة الحسابات الأربعة الموحدة للدولة	297

قائمة الأشكال

ر.م	عنوان الشكل	الصفحة
1	الدورة العينية للنتائج وللإنفاق في الاقتصاد المغلق	64
2	الدورة العينية النقدية للنتائج والدخل وللإنفاق	65
3	الدورة العينية والنقدية في حالة وجود المصارف والحكومة	67
4	دورة النتائج والدخل في حالة التعامل مع الخارج	68
5	توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاشتراكي	218

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له أولاً وأخيراً على نعمائه وتوفيقه والصلاة والسلام على سيدنا خاتم النبيين محمد بن عبد الله رسول الله إلى الناس أجمعين.

أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الوفير إلى كل المؤسسات والمنظمات والهيئات، وأخص بالذكر أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط سابقاً، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ومصرف ليبيا المركزي، لما قدموه لي من بيانات ومعلومات وكل ما توفر لديهم من مراجع ومصادر حول الحسابات القومية، وخاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد الليبي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الأفاضل من الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم وأخذت واقتبست منهم من المؤلفين الذين وجب عليا أن أؤكد فضلهم في ثنايا هذا الكتاب وفي قائمة المراجع، ولا يفوتني تقديم الشكر والثناء للإخوة الزملاء الذين قاموا بمراجعة هذا الكتاب، بالإضافة إلى الأخوة الذين تكرموا بإعداد الجداول ومراجعة الحسابات مرات ومرات وأحياناً بطباعة المذكرات الخاصة بالموضوع.

وأخيراً وليس بآخر الشكر الجزيل لكل من قام بطباعة النسخ الأخيرة وإعادة طباعتها، بارك الله فيهم جميعاً ووفقهم وجزاهم خير الجزاء.

المؤلفة

شكر وتقدير 0

الفصل الأول ————— (1)

مفهوم ونشأة الحسابات القومية وظائفها وأهدافها

- المبحث الأول: مفهوم الحسابات
القومية
- المبحث الثاني: نشأة الحسابات القومية
وتطورها
- المبحث الثالث: وظائف وأهداف الحسابات
القومية

مفهوم ونشأة الحسابات القومية

وظائفها وأهدافها

لقد إتسع دور الدولة في الوقت الحاضر، وتعددت أشكال تدخلها لتحقيق أهداف المجتمع، من تنميته لموارده والارتفاع بمستويات المعيشة، والاستقرار الاقتصادي، والعدالة في توزيع الدخل، وقد رافق هذا التدخل تنوع واتساع في نشاطها المالي وتطور من جانب إنفاقها العام أو من جانب إيراداتها العامة.

وفي ظل تزايد الإنفاق وتغير طبيعته، فقد أصبح من أكثر وسائل الدولة ذات الأهمية في تحقيق دورها، واتساع ذلك أدى إلى زيادة حاجة الدولة إلى إيرادات تنوعت وتغيرت وتطورت أنواعها وأساليبها، من حيث العدد والأهمية حسب حجم نشاطها وطبيعته.

وفي ظل هذا السياق تتأكد حقيقة ثابتة مفادها ضرورة مشاركة الدولة في النواحي الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، ولها أن تقوم بدور اقتصادي أساسي يتمثل في:

1. إشباع الحاجات العامة بكافة أنواعها.
2. توجيه موارد المجتمع الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى.
3. إعادة توزيع الدخل والثروات بما يحقق العدالة الاجتماعية.
4. تحقيق الاستقرار الاقتصادي، سواء كان ناتجاً عن عوامل محلية أو خارجية.
5. تحقيق المعدلات المثلى للتنمية الاقتصادية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة كافة ما أتيح لها من وسائل وأدوات، وهي تستخدم سلطتها السيادية في سن القوانين واللوائح والتشريعات المختلفة، وهي تستخدم أسلحة السياسة المالية (إيرادات، نفقات، قروض ودعم للمنتجين والمستهلكين) وأدوات السياسة النقدية (سعر الخصم، الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة)، ووسائل السياسة الدخلية (المرتبات، الأجور، الأرباح)، والسياسة المالية والدولية (الرقابة على أسعار الصرف، الضرائب

الجمركية بأنواعها، الرقابة على الأسعار، والاتفاقيات الدولية)، لتؤثر بذلك على تخصيص الموارد الاقتصادية، وعلى توزيع الدخل والثروات، ومن ثم توجيه النشاط الاقتصادي بأكمله نحو تحقيق أهداف المجتمع سابقة الذكر.

ومن هنا نشأت الضرورة لتطوير دور علم الإحصاء الاقتصادي والرياضيات الحديثة لخدمة أهداف رسم السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهكذا كان لابد من إيجاد وسائل وطرق لتجميع البيانات والمعلومات وعرضها ضمن إطار منطقي مترابط يسمح بالتعرف على أشكال التدفقات السلعية والنقدية في الاقتصاد الوطني، وإمكانية رسم سياسات اقتصادية بهدف التحكم وإدارة حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية بطرق عملية أكثر دقة، وكانت هذه بدايات الحسابات القومية.

المبحث الأول

مفهوم الحسابات القومية

(1) تعريف الحسابات القومية:

تُعرف الحسابات القومية بأنها طريقة إحصائية، يتم بموجبها تقديم عرض موجز ومبسط للنشاط الإقتصادي في فترة زمنية معينة لاقتصاد دولة ما، وهذا العرض يكون في صيغة رقمية كاملة، بحيث يمكن من خلاله التعرف على مختلف مظاهر الاقتصاد، وإمكانية توقع تطوره في المستقبل.

(2) نموذج للحسابات المتكاملة (تبويب العمليات الاقتصادية):

وبما إن العمليات أو المعاملات المتصلة بهذا النشاط الإقتصادي تكاد تكون لا تحصى، وتؤثر في الملايين من الوحدات الجزئية المؤلفة للاقتصاد المعني، فإنه من الضروري إيجاد صيغة أو نموذج معين بسيط، يتألف من مجموعة من الحسابات المتكاملة، بقصد تقديم وصف للحياة الاقتصادية على مستوى البلد الواحد، وباعتماد مثل هذا النموذج، لابد إن يؤخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

(أ) إن إختيار طريقة العرض المحاسبي في مثل هذا النموذج تقتضي- تحديد مفاهيم محددة ومتميزة للمتعاملين في الاقتصاد من جهة والقطاعات الاقتصادية والتيارات المالية من جهة أخرى.

(ب) إن عملية قياس الوقائع والمعاملات الاقتصادية تستلزم اعتماد وحدة قياس معينة، هي العملة النقدية المعتمدة في ذلك الاقتصاد، إزاء كميات مختلفة ومتنوعة من السلع والخدمات، وقد يقال بأنه يقتصر- في الحسابات على الوقائع الاقتصادية القابلة للقياس نقداً.

(ج) يكون حصر- النشاط الإقتصادي في اقتصاد دولة معينة بحدودها الإقليمية، من خلال اقتصاره على الوحدات العاملة والمقيمة في أرض هذا الاقتصاد، على أن يؤخذ بنظر الاعتبار علاقاته ومعاملاته مع بقية أنحاء العالم الخارجي.

(د) كذلك فإن جمع وقياس المعاملات المتصلة بالنشاط الإقتصادي ترتبط بفترة زمنية معينة، عادة ما تكون السنة، والتي تبدأ عادة من أول شهر يناير (كانون الثاني) حتى نهاية ديسمبر (كانون أول).

إن عملية تجميع البيانات الإحصائية و تبويبها وفق مجموعات متجانسة النشاط لمختلف أنواع المتعاملين، يرتبط بسلوك وطبيعة كل نشاط، وهذه الأنشطة المتجانسة تكون متميزة باختلافها عن الأنشطة الأخرى مثال: الزراعة وتجانس أنشطتها، رغم تنوعها، وعلاقتها بالصناعة الغذائية على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بتبويب مجموعة العمليات الاقتصادية، من خلال تحليل خصائص القطاعات الاقتصادية، فإن هذه العمليات تندرج تحت ثلاثة أنواع رئيسية:

- عمليات متعلقة بإنتاج السلع والخدمات.
- عمليات تتعلق بالتوزيع.
- عمليات تتعلق بالتدفقات المالية.

وفيما يتعلق بالمفهوم المادي للإنتاج الإقتصادي، فإن توزيع النشاط والقطاعات يتحدد في ضوء مفهوم الإنتاج المادي السلعي، الذي يتم فيه إنتاج السلع في القطاعات الإنتاجية المحققة للدخل والناتج، دون غيرها من الأنشطة أو القطاعات.

والخلاصة الأساسية في موضوع الحسابات هي مفهوم الدخل القومي باعتباره صافي قيم السلع والخدمات المنتجة النهائية خلال فترة زمنية معينة هي السنة لاقتصاد معين.

وإذا نظر إلى الاقتصاد القومي باعتباره مجموع وحدات الإنتاج المكونة لفروع الإنتاج المختلفة كالزراعة والصناعة الخ....، فإن الدخل سيتألف من صافي إنتاج هذه الفروع أو القطاعات، وإذا نظر إليه من زاوية إنه مؤلف من عدة

مجموعات من المنتجين: قسم يساهم في عمليات الإنتاج برأسماله، وقسم آخر بعمله وقسم ثالث بعمله ورأسماله، كالمزارعين، لهذا فإن الدخل القومي سوف يساوي مجموع الدخل التي يحصل عليها المساهمون في العمليات الإنتاجية.

وإذا ما اعتبر الاقتصاد مكوناً من الوحدات الاستهلاكية والاستثمارية، فإن الدخل سيكون عبارة عن مجموع السلع الاستهلاكية النهائية، مصنفة إلى سلع معمرة وسلع استهلاكية وسلع رأسمالية ومجموع الإنفاق على حيازة مثل هذه السلع.

ومن هذه الخلاصة يتضح أن بالإمكان النظر إلى الاقتصاد الوطني من خلال ثلاثة زوايا: الناتج المتحقق من السلع والخدمات، الدخل الموزعة على عناصر الإنتاج، والإنفاق على حيازة السلع والخدمات المنتجة.

وهذه الزوايا توصل إلى حقيقة وجود ثلاثة طرق لحساب الناتج أو الدخل أو الإنفاق القومي في الاقتصاد، وتسمى كل من هذه الطرق بنفس مسميات حسابها، ولا بد أن تكون كل منها تساوي الأخرى، وهذه الطرق هي:

1. طريقة الإنتاج: وتمثل مجموع صافي قيم إنتاج السلع والخدمات.
2. طريقة الدخل: وتمثل دخول عناصر الإنتاج (العمل/الأرض ورأس المال... الخ).
3. طريقة الإنفاق: الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة.

وفي الأقسام التالية سيتم شرح وتحليل مكونات كل من هذه الطرق الثلاث والمفاهيم الأساسية التي ترتبط بها، من حيث شموليتها، وفقاً لنظام الحسابات القومية، إلى جانب دراسة التطبيقات العملية لهذه الطرق في إعداد الحسابات القومية في الجماهيرية العظمى.

المبحث الثاني

نشأة الحسابات القومية وتطورها

1) نشأة الحسابات القومية:

1-1- كسرى ملك الفرس (عام 570 ميلادية):

جاء في كتاب (تاريخ الملوك والأمم) للإمام ابن جرير الطبري، أن كسرى ملك فارس هو أول من أمر بحصر- بعض المؤشرات الاقتصادية، بهدف فرض الضرائب على المواطنين، وأهم ضريبة كانت ضريبة الدم (الالتحاق بالجيش والدفاع عن الوطن)، فقد أمر كسرى عام 570 م، بحصر- عدد السكان وأفراد العائلات، وتوزيعهم حسب الجنس والنشاط الإقتصادي (زراعة/حرف/تجارة/خدمات)، بالإضافة إلى مساحات ونوعيات الأراضي الزراعية (مروية بمياه الأنهار/مياه الآبار) أو بعلية تعتمد على الأمطار، ونوعية وكمية الإنتاج الزراعي والحيواني.

وبهذه الطريقة وضعت الأسس الأولى لعملية فرض الضرائب حسب الجهد المبذول (بحيث تتناقص الضرائب مع زيادة الجهد المبذول للحصول على المنتجات).

1-2- عمر بن الخطاب:

وفي بداية الدولة الإسلامية، قام الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بإنشاء الدواوين لإدارة الأمصار التي فتحت في عهده (العراق/الشام وفارس).

1-3- توماس مان (1571 - 1641):

كتب عن ثروة إنجلترا والتجارة الخارجية، وركز على ميزان المدفوعات، وميز بين الثروة النقدية الواجب توظيفها في الاستثمارات، وبين فائض الميزان التجاري، الذي يوظف في التجارة ليدر المزيد من الثروة، كما اهتم بالتجارة غير المنظورة (تأمين، نقل،... إلخ).

1-4- ميسيلدن (1608 Miselden - 1654م):

نشر كتابه (دائرة التجارة) عام 1623 حول ميزان التجارة، واهتمام الكاتب ينبع من اعتقاده أن التجارة هي سبب الثروة وتحقيق فائض من الذهب والفضة (المذهب التجاري).

1-5- وليم بتي (1665 W. Betty):

وكان من رجال الإحصاء، حيث إستخدم الأرقام والأوزان والمقاييس في جمع المعلومات الاقتصادية، ووظفها في الحسابات القومية، وكان مهتماً بحل مشكلة الثروة والقيمة، من أجل تحديد الوعاء الضريبي لغرض فرض الضرائب (النظام المالي الذي يبقى الثروة دون مساس)، وقد ميز بين دخل العمل ورأس المال، ثم رد الدخل إلى عنصر العمل (العمل أساس للقيمة)، وهو ما إعتد عليه ريكاردو وماركس فيما بعد، كما إنه يفرق بين العمليات السوقية والعمليات الذاتية (الاستهلاك الذاتي) وهذا مهم جداً في الحسابات القومية.

1-6- جريجوري كنج (1696 - 1788) G. King:

وضع تمارين إحصائية حول المجاميع الكلية للدخل، وكذلك لمجاميع الإنفاق، وتم تصوير توزيع الدخل بين الفئات المختلفة لأفراد المجتمع، وقسم الإنفاق إلى استهلاك وإدخار.

1-7- فرانسوا كيني (1694 - 1774) F. Quesnay:

وهو طبيب الملك الفرنسي- لويس الثالث عشر، وضع الجداول الاقتصادية عام 1708، وهو من مجموعة الفيزيوقراطيين (الطبيين)، حيث إنه قارن بين الدورة الاقتصادية والقانون الطبيعي (الطبيعة)، الذي يتأثر سلباً عندما تتدخل الدولة، لأنها عامل تخريب، وليس عامل تنظيم، انها جسم غير طبيعي.

واستناداً إلى هذه الأفكار فإن قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد الإنتاجي، أما الصناعة فإنها تستخدم الثروات الطبيعية كمواد خام، وأما التجارة فإنها تقوم بتوزيع المنتجات والمواد الخام، إن ظاهرة التشابك والترابط بين فروع الإنتاج المختلفة وضعها وصورها في جدول، على شكل دائرة، يسمى بالجدول الإقتصادي، هذا الجدول الذي يبين العلاقة بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى.

وهكذا فإن الدائرة تتكون:

- أ. القطاع الإنتاجي: وهم المزارعون والعاملون في الأرض فعلاً (الحيازات) (productive/إنتاج).
- ب. المالكون للأراضي الزراعية (النبلاء والكنيسة) (distributive/التوزيع).
- ج. القطاعات العقيمة: صناعة/تجارة/حرف (steril/عقيم).
- د. القطاعات غير المنتجة: ويقصد بها الخدمات (petit/صغيرة غير منتجة).

وتعد هذه النظرية أو الجداول هي الأساس في جداول المدخلات والمخرجات، والتي تعتبر أحد الأركان الأساسية لنظام الحسابات القومية، قدم كيني نظرية اقتصادية متكاملة عن تكوين الدخل وتوزيعه على الفئات المساهمة في خلق الدخل، وميّز بوضوح بين الدورة النقدية والدورة السلعية (الدخل والناتج)، وهكذا فإنه جمع بين الأجزاء المختلفة لمكونات النظام الإقتصادي والمالي، علاوة على ذلك فإنه شرح العلاقة بين الدخل والإنفاق، وجمع بين علاقة الدخل ورأس المال، كما جمع بين المستهلكين والمنتجين، وهو ما يقابل اليوم الحسابات القومية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

1-8- المدرسة الكلاسيكية:

أما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية (التقليديين) أو (الرأسمالية الصناعية) فإنها لم تهتم إطلاقاً بالحسابات القومية، وذلك لإصرارهم على ضرورة ابتعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية.

وفي القرن التاسع عشر- جرت محاولات عديدة للربط بين الإحصاء والاقتصاد، ومحاولات لتقدير الدخل، ولكن يعتبر مارشال وفisher من افضل من طور العلاقات الاقتصادية في إطار محاسبي اجتماعي يربط بين النظرية والتطبيق، مارشال صاحب نظريات المرونة (مرونة الطلب السعرية والدخلية)، وفisher صاحب النظرية الكمية للنقود والتي يمكن شرحها في المعادلة التالية:

$$G_m \times u = h v \times p r$$

الأسعار مضروبة في كميات السلع والخدمات = دورة النقود مضروبة في كمية النقود

1-9- فالرأس:

ثم جاء الإقتصادي الفرنسي- فالرأس عام 1877 بنموذج متكامل للعلاقات المتشابكة والمتراصة بين فروع وقطاعات الإنتاج المختلفة، وذلك فيما يخص عوامل الإنتاج وعلاقة الإحلال بين السلع المنتجة (رأس المال) وعوامل الإنتاج الأخرى، وصولاً إلى التوازن العام.

ويحتوي نموذج فالرأس على مجموعة من المعادلات، تتضمن دخول المستهلكين وإنفاقهم، نفقات الإنتاج في كل قطاع، الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع وعوامل الإنتاج.

وكان هدف فالرأس من وضع هذه النماذج، هو إيجاد حل محدد للكميات والأسعار المناسبة للمستهلك، عند افتراض إنه يسلك السلوك الإقتصادي الأمثل، وصولاً إلى التوازن العام.

ولكن نموذج فالرأس عن التوازن العام كان كثير التعقيد، إضافة إلى المستوى النظري التجريدي الذي صور به، مما أدى إلى صعوبة تطبيقه عملياً.

(2) تطور الحسابات القومية:

يمكن إرجاع البدايات الحقيقية للحسابات القومية إلى النصف الأول من القرن الماضي، وذلك تحت تأثير العوامل التالية:

- أ. التطور في حسابات الدخل.
- ب. التطور في أنظمة الموازين الاقتصادية (الماركسية).
- ج. النظرية الكينزيانية في تحليل الدخل.

2-1- التطور في حسابات الدخل:

تم سنة 1907 تنفيذ أول إحصاء للإنتاج في بريطانيا، وكذلك تقدير حجم الإنفاق الحكومي وتأثيره على الدخل.

2-2- تطور أنظمة الموازين الاقتصادية:

في عام 1917 وصل لينين إلى الحكم في الاتحاد السوفيتي، وشكل أول هيئة مركزية للتخطيط، التي أصدرت عام 1924 أول خطة متكاملة، ونظاماً إحصائياً محاسبياً، يربط بين أجزاء ومكونات الاقتصاد الواحد (مجموعة شاملة ومتكاملة من الموازين الاقتصادية والبشرية الطبيعية والمالية)، تشمل كافة القطاعات والأقاليم لتكون قاعدة المعلومات اللازمة لإعداد الخطط، ويرتكز كل ذلك على مجموعة من الموازين (ميزان للإنتاج، ميزان للتوزيع، ميزان للاستخدام) ومن هذه الموازين اشتق (فاسيلي ليونتييف) أول جدول للمدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي عام 1931م^(*).

2 - 3 - نموذج المدخلات والمخرجات (للاقتصادي ليونتييف):

وكانت مساهمة ليونتييف أساسية، لأنه وضع نموذجاً مبسطاً لنظرية التوازن الكلي، قابلة للاستخدام العملي، حيث إنه يبسط عملية الإنتاج ويفترضها دالة خطية، وهكذا أمكن تحويلها إلى دراسات عملية.

^{**} مولود عام 1906 روسي الأصل وأمريكي الجنسية حصل على جائزة نوبل عام 1973.

ويوضح جدول المدخلات والمخرجات تيارات تدفق السلع والخدمات للقطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، وتحاول أن تقيس العلاقة بين قطاع ما وبقية القطاعات، فبواسطة جداول ليونتيف أصبح بالإمكان معرفة إن ما قيمته مليون دولار من السيارات الجديدة يتطلب من صناعة السيارات إن تشتري ما قيمته 235 ألف دولار من الحديد والصلب، و97 ألف دولار من الصناعات المعدنية الأخرى، 32 ألف دولار من قطاع الورق وملحقاته، و10 آلاف دولار من قطاع التأمين والمصارف، و6 آلاف دولار من خدمات الهاتف والبريد....وهكذا.

إن هذه الجداول المستخدمة تحتوي على إحصائيات ومعلومات عن الاقتصاد الوطني في غاية الأهمية، لأنها تبين المصادر والكميات والاتجاهات لكافة المواد المنتجة والخدمات في الاقتصاد، إضافة إلى إظهار علاقة كل فرع أو قطاع مع باقي الفروع أو القطاعات الاقتصادية، حيث إن كل سطر من الجدول يوضح المبيعات من قطاع إلى قطاع آخر، وكل عمود يوضح مشتريات كل قطاع من بقية القطاعات الأخرى.

إن تحليل المدخلات والمخرجات هو في الواقع محاولة لدراسة التوازن العام، من النواحي التطبيقية للإنتاج، حيث يهتم التحليل بتتبع آثار القرارات الفردية للوحدات الإنتاجية والخدمية على باقي الاقتصاد الوطني.

2-3-1- الفرضيات الأساسية لنموذج ليونتيف:

أ. إن دالة الإنتاج خطية: وهذا يعني إن نسبة محددة في زيادة الناتج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج وبنفس النسبة، كما يعني عدم وجود أي نقص أو زيادة في الكفاءة الإنتاجية في حالات نمو أو إنكماش الصناعة، اصف إلى ذلك لا توجد سلع أخرى تنتج في العملية الإنتاجية الواحدة (by-product)، أي إن كل صناعة تنتج سلعة متجانسة واحدة غير مركبة.

ب. إن معاملات دالة الإنتاج ثابتة: وهذا يعني إن عناصر الإنتاج المطلوبة تكون كمياتها ثابتة ومحددة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة في القطاعات

المختلفة، كما يعني إن المدخلات تمزج بنسب ثابتة، أي ثبات المعاملات الفنية للإنتاج، وتشكل هذه الفرضية قيداً أشد خطراً على نظرية المدخلات والمخرجات من الفرض الأول، حيث يعتبر حالة خاصة من حالات ثبات حجم الغلة (دالة الإنتاج).

كما تتضمن هذا الفرضية أن تكون دالة الإنتاج من الدرجة الأولى، ولا يسمح بالإحلال والاستبدال بين المدخلات، أي لا يمكن إحلال عناصر الإنتاج محل بعضها البعض.

ج. إن أي تغيير في الطلب على الموارد الاقتصادية، أو الكمية المعروضة منها والمتبادلة بين القطاعات المختلفة لا تشكل أهمية بالنسبة للمدخلات والمخرجات، ذلك إن النموذج يدرس العلاقة الطبيعية بين القطاعات.

كما يفترض في تحليل المدخلات والمخرجات ثبات الأسعار، حيث إن أي تغيير في الأسعار النسبية للمدخلات الإنتاجية يؤدي إلى تغيير نسب مزج المدخلات، أي تغير المعاملات الفنية.

وكما يظهر إن بعض هذه الافتراضات بعيدة عن الواقع، وذلك من النواحي التالية:

أ. إن الزيادة في إنتاج سلعة ما، لا تتطلب بالضرورة نفس الزيادة في عناصر الإنتاج.

ب. إن التغيرات العلمية التكنولوجية سريعة، في حين إن البيانات والمعلومات المتحصل عليها قديمة نسبياً، وهكذا تكون النماذج القديمة أقل قدرة على التنبؤ، مما يستوجب إعادة ومراجعة النماذج بصورة مستمرة.

ج. إن فرضية ثبات الأسعار، وفرضية ثبات نسب المزج للمدخلات (ثبات المعاملات الفنية) غير واقعية، ولا يمكن قبول الفرضية الثانية، إلا في حالة افتراض إن لإنتاج سلعة ما توجد نسبة مزج مثلى لعوامل الإنتاج المختلفة، ولا تتغير هذه النسب المثلى بتغير مستويات الإنتاج، فعندما يكون أحد عوامل الإنتاج نادر الوجود، فإنه يستخدم بأدنى قدر ممكن في العملية الإنتاجية.

2-3-2- أهمية نماذج المدخلات والمخرجات:

إن لنماذج المدخلات والمخرجات أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي إتبعَت أسلوب التخطيط كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالدول النامية التي تسعى إلى إنشاء الصناعات الكبرى (الاستراتيجية)، يلزمها التوسع في الخدمات المكملة للصناعة (الماء، الكهرباء، الطرق والمواصلات، الموانئ، سكن العمال،...الخ)، إضافة إلى الصناعات الأساسية مثل صناعة المعادن لإنتاج الصلب، والتي تواجه الدول النامية نقصاً كبيراً في كليهما.

كذلك تشكو الدول النامية من نقص شديد في البيانات والمعلومات التفصيلية، والتي تعتبر العمود الأساس في عمل جداول المدخلات والمخرجات.

2-3-3- جداول المدخلات والمخرجات (المعادلات الخاصة بالنموذج):

تحتوي جداول المدخلات والمخرجات على عدد من الصناعات قد يتراوح ما بين 50-200 صناعة، والعدد يتوقف على إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة.

ويمكن وصف هذه الجداول فيما يلي:

- أ. إن كل صف (سطر) يبين الإنتاج المباع والمتبادل من كل صناعة أو قطاع موضوع على يسار الجدول إلى كل صناعة أو قطاع مبين في أعلى الجدول.
- ب. إن كل عمود يبين المشتريات التي تمت عن طريق كل صناعة أو قطاع موضوع بأعلى الجدول من الصناعات أو القطاعات المبينة على يسار الجدول: إن الجدول مستطيل الشكل، وهكذا يوجد لكل صف (سطر) عمود مناظر له.

وعملية بناء جداول المدخلات والمخرجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تقسم المنشآت الاقتصادية إلى عدد من القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، وبالتالي توضع كل منشأة في قطاع معين، منعاً للازدواجية، ثم توضع الأرقام الخاصة بالإنتاج.

2. تحديد قيمة المبادلات بين القطاعات المختلفة خلال فترة معينة، وهذه العملية في منتهى الصعوبة، لأنها تعتمد على حسابات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي)، وبما إن هناك جزءاً هاماً من الإنتاج لا يجري تبادله بين القطاعات الإنتاجية، بل يستخدم لأغراض استهلاكية مباشرة، لذا وجب تخصيص عمود خاص بالاستهلاك الذاتي، وهكذا تمثل (a1, b1, c1) قيمة الإنتاج و (d, h, o) تمثل الاستهلاك النهائي.

وبافتراض ثبات معاملات دالة الإنتاج عند استخدام الجداول، يمكن كتابة دالتي الإنتاج على الصورة التالية:

$$A1 = 1d \text{ (س11، س21، س31)}$$

$$B1 = 2d \text{ (س12، س22، س32)} \quad (1)$$

$$C1 = 3d \text{ (س13، س23، س33)}$$

ويمكن جمع الصفوف الأفقية (الاسطر) في مجموعة من المعادلات الآتية:

$$a1 = 11 \text{ س} + 21 \text{ س} + 31 \text{ س}$$

$$b1 = 12 \text{ س} + 22 \text{ س} + 32 \text{ س} \quad (2)$$

$$c1 = 13 \text{ س} + 23 \text{ س} + 33 \text{ س}$$

وهكذا يمكن معرفة قيمة ما اشتراه كل فرع أو قطاع من الفروع أو القطاعات الأخرى، إضافة إلى قيمة ما باعه كل فرع أو قطاع إلى الفروع أو القطاعات الأخرى خلال سنة واحدة، وبالتالي يمكن معرفة إن قطاع (1) قد أنتج ما قيمته (a1) دينار، وإن ما قيمته (س11) دينار تم بيعه إلى قطاع (1) نفسه لاستخدامها في عملياته الإنتاجية، وإن ما قيمته (س21) قد تم بيعه إلى قطاع (2)، وإن ما قيمته (س31) دينار قد بيع إلى قطاع (3) وإن ما قيمته (d) قد بيع إلى المستهلكين مباشرة، كما يمكن معرفة القيمة الكلية لإنتاج القطاع وكيفية توزيع هذه القيمة على القطاعات المختلفة.

ولمعرفة كل هذه القيم لابد من الحصول على الإحصائيات الخاصة بالإنتاج، والتي تتكون من مجموعتين، تمثل الأولى (القيم التي بيعت أو تبودلت)، وتمثل الثانية (القيم التي اشترت)، فإذا ما تطابقت القيم الخاصة بالمجموعتين، فلا وجود لأي مشكلة، ولكن في حالة عدم التطابق يضطر إلى التقريب بينهما.

إن قطاع العائلات يحصل على النقود (الأجور والمرتببات) نتيجة مشاركته في العمليات الإنتاجية في قطاعات الأعمال المختلفة (القطاعات 1، 2، 3)، وينفقها من أجل شراء السلع والخدمات من القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة (الاستهلاك المباشر)، كما يحصل قطاع العائلات على عوائد الملكية الأخرى (الأرباح، الفوائد والريع)، وعلى هذا الأساس يمكن إيجاد الدخل المتحصل عليه بجميع القطاعات (رأسياً):

إن قيمة استخدامات القطاع الأول $a = \text{س 11} + \text{س 12} + \text{س 13}$.

وبالتالي فإن الدخل $a_2 = a_1 - a$

وكذلك بالنسبة للقطاع الثاني، حيث تمثل (b2) الدخل المتحصل عليه من القطاع، وهذا ينطبق على القطاع الثالث أيضاً، حيث تمثل (c3) الدخل المتحصل عليه من القطاع، والجدير بالذكر إنه من خلال جداول المدخلات والمخرجات يمكن التعرف على حجم الناتج في قطاع ما، أو صناعة ما، بعد فترة زمنية محددة، في حالة توفر معطيات محددة، خاصة بما سيكون عليه حجم إنفاق المستهلكين على منتجات قطاع ما في السنوات القادمة، كذلك في حالة تحقق فرضيات معينة عن المعاملات الفنية للإنتاج، والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، فيما يتعلق بالنشاط الإقتصادي في مجموعه.

إن فرضية ثبات المعاملات الفنية للإنتاج تعني إن الوحدة من سلعة معينة، تحتاج إلى نسب معينة وثابتة من المستخدمات من القطاعات الأخرى، أي إن زيادة ناتج قطاع ما بنسبة 20%، يؤدي بالتالي إلى زيادة احتياجات ذلك القطاع من القطاعات الأخرى بنفس النسبة، وبالرغم من إن هذه الفرضية بعيدة عن الواقع بسبب التغيرات المستمرة في تقنيات الإنتاج، نتيجة للتطور

والتقدم العلمي، ولكن من المستحسن افتراض ثباتها في المدى القصير على الأقل، حيث إن الشركات الصناعية في الواقع لا تغير من تقنياتها من عام لآخر، وبالتالي فإن زيادة الناتج في القطاع الأول بنسبة 20%، سوف يؤدي إلى تغير الرقم المتمثل في (a)، وكذلك تتغير الأرقام الأخرى المتمثلة في الرموز س11، س21، س31، وتزداد الأرقام بنفس نسبة الزيادة، وهكذا يمكن اشتقاق المعاملات الفنية للإنتاج من أرقام جداول المدخلات والمخرجات على النحو التالي:

س 11 ÷ a1 احتياجات كل الف من إنتاج القطاع 1 من القطاع نفسه (قطاع 1).

س 12 ÷ a1 احتياجات كل الف من إنتاج قطاع 2 من القطاع 1

س 13 ÷ a1 احتياجات كل الف من إنتاج قطاع 3 من القطاع 1

ومن هذه المعادلات يمكن اشتقاق بيانات الجدول الخاص بالمعادلات الفنية لإنتاج القطاعات الأخرى.

جدول رقم (1) المعاملات الفنية للإنتاج

من القطاع/إلى القطاع	قطاع	قطاع	قطاع
قطاع 1	س11/a1	س21/a1	س31/a1
قطاع 2	س12/b1	س22/b1	س32/b1
قطاع 3	س13/c1	س23/c1	س33/c1

وعلى أساس فرضية ثبات المعاملات الفنية للإنتاج، أمكن تتبع التغيرات التي تطرأ على احتياجات كل قطاع، كلما زاد الطلب الاستهلاكي على منتجات ذلك القطاع: فإذا ما ازداد الطلب على منتجات القطاع (1) بقيمة مليون دينار، فإن إنتاج القطاع (1) سوف لن يزداد بنفس القيمة، ذلك إن زيادة إنتاج قطاع (1) بهذه القيمة تحتاج إلى زيادة المستخدمات من القطاع (1) نفسه أولاً بقيمة (مليون دينار × المعامل الفني للإنتاج من قطاع (1) (س11 ÷ a1)، وكذلك إلى زيادة المستخدمات من القطاع (2)، وغيرها من المستخدمات من القطاعات الأخرى، وتبعاً لذلك تحتاج الزيادة بمقدار مليون دينار إلى زيادة إنتاج القطاع (2) بمقدار (مليون دينار × المعامل الفني لإنتاج القطاع (1) من القطاع (2) وهكذا باقي القطاعات... الخ).

كما إن زيادة إنتاج القطاع (2) بمقدار افتراضي (2 مليون دينار) تتطلب وفقاً للمعاملات الفنية للإنتاج في هذا القطاع (2) إلى زيادات أخرى في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى، وذلك بمقدار (2 مليون دينار \times المعامل الفني للإنتاج من القطاع (2) للقطاع (1) + (2 مليون دينار \times المعامل الفني للإنتاج قطاع (2) من القطاع (2) نفسه) +.....الخ.

وتتوالى الزيادات التي يتطلب تحقيقها من دورات متتابعة يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، وهذا ما يطلق عليه مصطلح (طريقة التقريب المتتابع)، والجدير بالملاحظة إن الزيادات المحققة تصغر بالتتابع حتى تصبح متناهية في الصغر.

إن اتباع هذه الطريقة التقليدية في التحليل يعتبر مضيعة للوقت، ولذلك يستخدم اليوم الحاسب الآلي، ونظام المصفوفات، والطرق الحديثة الأخرى التي تتميز بالدقة والسرعة في استخلاص النتائج.

2-4- النظرية الكينزيانية (G. M. Keynes):

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وما خلفته من دمار في أوروبا من جهة، وكذلك قيام النظام الماركسي- في روسيا القيصرية عام 1917، الذي يركز على التدخل المباشر للدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية، قد أعطيا دفعا قويا لتدخل الدولة في الأمور الاقتصادية، ثم جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى خلال الفترة 1929 - 1932 والتطور الفكري الذي حدث بعدها، خاصة بعد صدور كتاب الاقتصادي كينز عام 1936، الذي يوصي بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لمعالجة الأزمات الاقتصادية، بهدف انتقاد النظام الرأسمالي: وقد اقترح استخدام سياسات مالية ونقدية جديدة طبقت فعلاً، ويمكن تلخيص أفكار كينز في النقاط التالية:

أ. قدم تحليلاً واسعاً لنشوء الدخل، وعوامل تكوينه والعلاقة بين تكوينه وتوزيعه وإنفاقه.

ب. ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وخاصة أيام الحروب والازمات الاقتصادية.

- ج. تدخل الدولة المباشر للتأثير على الطلب بزيادة الدخل وخفض الضرائب.
- د. زيادة الإنفاق العام للدولة.
- هـ. تشجيع المستثمرين على الإستثمار وتوسيع فرص العمل والدخل.

2-5- هيكس Hicks:

وظهر أول تعبير للحسابات الاجتماعية عند هيكس Hicks عام 1942، وفي عام 1944 عقدت اجتماعات في واشنطن لتقريب وجهات النظر حول إعداد حسابات الدخل والإنفاق، وكان موضوع بناء نظام للحسابات الاجتماعية هو الذي حظي بالاهتمام، ووضع إطار عام يشمل جميع الإحصاءات الاقتصادية.

ثم انتهت الحرب عام 1945، وكان لابد من حصر الخسائر والتعويضات، وإعادة التعمير، ولابد من وجود حسابات اجتماعية لمعرفة الأوضاع الاقتصادية للدول الأوروبية.

وتشكلت لجنة لهذا الغرض، والتي أوصت بإعداد الحسابات الاجتماعية، وبناء صيغة مبدئية للحسابات الاقتصادية بالكامل، أو لأحد القطاعات الرئيسية فيه.

وقد وضع ستون R.Stone بداية الخمسينات أسس بناء هذا النظام وقواعده وتقسيماته، ويعتبر هذا النظام المعمول به اليوم من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

2-6- الأمم المتحدة والحسابات القومية:

لقد كانت بداية مشاركة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة من أجل وضع نظام جديد للمحاسبة القومية في عام 1947، عندما أصدرت عصبة الأمم في جنيف أول محاولة لوضع نظام للمحاسبة القومية، تحت عنوان (قياس الدخل القومي وإعداد الحسابات الاجتماعية) أعدته لجنة فرعية من خبراء الإحصاء والدخل القومي، ولم يستمر الوقت طويلاً حتى تم إعادة النظر في هذه المحاولة، وذلك بإعداد النظام الدولي للحسابات القومية والجداول المساعدة في عام 1953، وتم بموجبه تحديد إطار متجانس يتم فيه تسجيل التدفقات الرئيسية العائدة للإنتاج والاستهلاك والتراكم والتجارة الخارجية.

وكان هذا الإطار يتألف من ستة (6) حسابات أساسية، ثلاثة على مستوى الوطني (المحلي): حـ/الناتج المحلي الإجمالي، حـ/الدخل القومي، حـ/تكوين رأس المال، وثلاثة على المستوى القطاعي: حـ/القطاع العائلي، حـ/القطاع الحكومي، حـ/العالم الخارجي، ومعها (12) جدولاً فرعياً مساعداً، وكان النظام يعالج التيارات بالأسعار الجارية فقط دون الثابتة.

وعلى ضوء تجارب مختلف دول العالم خلال 15 عاماً تم وضع نظام الأمم المتحدة الحالي الصادر في سنة 1968 والذي يسمى بالكتاب الأزرق.

ولقد كانت محاولات لتعديل نظام 1953 قد بدأت على ضوء تجارب الدول التي طبقت النظام، ووجدت إن هناك حاجة لتوسيع وتطوير جوانب عديدة فيه، خاصة تلك المتعلقة بالمدخلات والمخرجات والتدفقات المالية، كما إنه لم يعالج مشكلة الأسعار الثابتة، بالإضافة إلى إن بعضاً من المفاهيم والتعاريف معروض بشكل اجمالي عام غير مفصل، أو ربما يحتاج إلى مزيد من التوضيح، ومن هذا يتضح إن التفكير في تطوير وتوسيع نظام الحسابات القومية قد تأثر باتجاهين:

الأول: نحو تحسين وتوسيع الحسابات القومية نفسها، وذلك من خلال الحاجة لإيضاح العديد من المفاهيم، وإدخال قدر أكبر من التفصيل والتجزئة على المجاميع الاقتصادية، وإعداد الحسابات بالأسعار الثابتة، والتقريب بين نظام الحسابات القومية ونظام الموازين المادية، وتطوير مجالات التوحيد والتنسيق والجدولة الإحصائية، مع أهمية إبراز للعمليات المالية، وتحليل مكوناتها والتوجه نحو ربط التدفقات المالية بالميزانية القومية.

الثاني: نحو استخدام النماذج الاقتصادية الجزئية:

لقد أظهر التطور الحاصل في التحليل الإقتصادي إن النماذج الكلية (Macro) والتي كانت سائدة لم تعد تفي باحتياجات المحللين والمخططين الاقتصاديين، وإن هناك حاجة ماسة للحصول على مقومات المجاميع وتجزئتها إلى عناصرها الفاعلة، وضرورة الربط بين مختلف هذه العناصر.

ولهذا فقد أجري تعديلان بسيطان على نظام 1953، ثم كان التعديل الثالث الذي أدخل عام 1968، وهو التعديل الجذري الهام الذي عرف باسم النظام الجديد وأصبح نظام 1953 يسمى بالنظام القديم:

فالنظام الجديد لا يختلف من حيث الجوهر في إطاره العام عن القديم، إلا إنه جاء أكثر توسيعاً وتفصيلاً: فصار يتألف من ثلاثة مجموعات من الحسابات الأساسية، وثلاث مجموعات من الحسابات الإضافية، وثمان وعشرين جدولاً مساعداً تتضمن معلومات تتعلق بتدفق أو أكثر من التدفقات.

وأصبح النظام الجديد إطاراً شاملاً ومفصلاً لمجمل التدفقات والتراكمات في الاقتصاد، كما تضمن أول محاولة لدمج جدول المدخلات والمخرجات، وبيان التدفقات المالية والميزانية القومية مع حسابات الدخل والإنتاج وميزان المدفوعات.

وبدأت العديد من دول العالم بتطبيق النظام الجديد وتزايد هذا العدد ولكن ببطء، حيث بقي عدد لا بأس به من الدول يطبق نظام 1953، ذلك بسبب كثرة التفاصيل المطلوبة وعدم توفر المعلومات والإحصاءات اللازمة.

واكتفت العديد من الدول بالحسابات الأربع على المستوى المحلي، والدول النامية التي طبقت النظام معدودة، وحصلت على مساعدات فنية من الأمم المتحدة، واثبتت التجارب في عديد من الدول إن هناك حاجة كبيرة لتبسيط علاقات النظام، وإيضاح المفاهيم الجديدة والسعي للربط مع الأنظمة الإحصائية الأخرى، مثل نظام ميزان المدفوعات ونظام المالية العامة.

وفي عام 1982 عقد اجتماع للخبراء المختصين في الحسابات القومية لمراجعة نظام 1968، ودراسة إمكانية تطويرها والاجتماعات متواصلة حتى بداية التسعينات، على أساس إعداد نظام جديد آخر يتلاءم والتطورات الأخيرة في مجالات الاقتصاد والتخطيط والإحصاء والبيئة والتدفقات المالية وغيرها، وقد تمت التوصية بضرورة القيام بمراجعة طويلة الأجل لنظام الحسابات القومية، بهدف إصدار نظام جديد، وقد تم تحديد الاهداف الرئيسية لهذه المراجعة وفق التالي:

- أ. إيضاح وتبسيط مفاهيم وعلاقات النظام.
- ب. تحقيق إنسجام أكبر مع الأنظمة الإحصائية الأخرى.
- ج. تحديث النظام ينسجم ويتلاءم مع التطورات الحديثة والمستجدة.

ومع تبني هذه الاهداف من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، فقد تواصلت الاجتماعات والمناقشات منذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر على مستويات عدة، سواء ساهم فيها خبراء الإحصاء والحسابات القومية، المنظمات الدولية الاقليمية ومن قبل الادارات الوطنية للحسابات القومية في العديد من دول العالم، وتم الوصول حالياً إلى صيغة نظام معدل جديد أعلنت صيغته النهائية في أوائل عام 1993.

المبحث الثالث

وظائف وأهداف الحسابات القومية

(1) الفرق بين الأهداف والوظائف:

الوظيفة الأساسية للحسابات القومية هي وضع تصور لحالة الاقتصاد الكلي ومكوناته الفرعية، عن طريق توفير البيانات والمعلومات الإحصائية، والنظرية الاقتصادية تقوم أيضاً بإدارة وتحليل البيانات، هذه الوظيفة مطلوبة لخدمة مجموعة من الأهداف، كالتحليل الإقتصادي والتنبؤ بالمستقبل، وهو ما يساعد في رسم السياسات واتخاذ القرارات ووضع البرامج والخطط الاقتصادية.

(2) الحسابات القومية أداة للمعلومات:

أ. من الصعب وضع نظم موحدة للمعلومات للدول المختلفة، حيث تختلف هياكلها وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف المعلومات فيها، كذلك تختلف من حيث تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وطبيعة النشاط الإقتصادي، وأهمية الوعي المعلوماتي وتنظيمه، وكذلك الأهداف المرجوة منها.

ب. المبالغة في وضع نظام المعلومات يضيع النتائج المعلوماتية، ويجب ألا تكون هي الهدف بل هي الوسيلة، ويجب إن يستكمل بناء الإطارات الإحصائية المحاسبية، وأحياناً تضطر بعض الدول النامية أن تستورد البيانات من اقتصاديات مماثلة، ولكن هيئات لأن المعلومات تتباين حسب الظروف الاجتماعية، والبناء السياسي، والأسس الحضارية والثقافية لمجتمعات الدول النامية، وهذه محددات أساسية لنشاطها الإقتصادي (مستشفى أمريكي في السعودية لا يعمل كما لو كان هذا المستشفى في أمريكا).

ج. إن بناء نظام للحسابات القومية يجب إن ينمو ويتوسع ويكبر بالتدريج، وإلا فإنه سيصاب بالتشوهات في بنيته القطاعية وفي تطوير طرق تقدير التدفقات التي تتم خارج السوق، أو التي لا يعكس السوق حقيقتها الفعلية.

(3) الحسابات القومية أداة للتحليل والتنبؤ:

تعتبر الحسابات القومية ذات أهمية وفائدة كبيرتين وذلك للأسباب التالية:

- أ. البيانات تخدم التحليل، وخاصة التوازن الكلي والتوازن الجزئي للاقتصاد الوطني خلال سنة واحدة، مع دراسة التغيرات في أوضاع التوازن (المقارنات الزمنية) السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، وهذه تعتبر ذات أهمية كبيرة في دراسة الدورات الاقتصادية.
- ب. الحسابات القومية تسمح بحساب مجموعة كبيرة من النسب والمؤشرات الاقتصادية الإجمالية بصورة تفصيلية، ذات دلالة تحليلية مباشرة، والتي تعطي صورة واضحة عن هيكل الاقتصاد القومي.
- ج. الحسابات القومية تمكن من تصوير وإعادة نتائج الأنشطة الاقتصادية بوحدات سعرية مختلفة، وكذلك من تحليل آثار التغيرات السعرية والسياسات النقدية والمالية على المؤشرات الإجمالية الاقتصادية القومية، وإمكانية عقد مقارنات زمنية لنفس الحسابات ولنفس المتغيرات.

وتعتبر البيانات والمعلومات الدقيقة والمعتمدة أساسية وبدرجة وكبيرة لإعداد الحسابات القومية، ولهذا فإن الحسابات القومية تستوجب النقاط التالية:

- أ. إن رسم السياسات واتخاذ القرارات يحتاج على تحديد كمي دقيق، بعكس التخطيط الذي يقتضي بالضرورة إمكانية قياس المتغيرات المستقبلية.
- ب. الظاهرة الاقتصادية لا يمكن تحديد آثارها إلا رقمياً (تغيرات الأسعار، الناتج، الاستهلاك والنقود)، وخاصة الظواهر قصيرة الأجل، وكذلك الظواهر طويلة الأجل.
- ج. التطور العلمي والتقني، تطور العلوم والرياضيات والتقنية (الحاسبات الآلية) إضافة إلى تطور النظرية الاقتصادية ذاتها.
- د. تطور ثقافة الباحثين في الجمعيات العلمية، علم الإحصاء، وإلمام أغلبهم بالرياضيات، تمكنهم من صياغة الأنظمة، وإلمام ليونتييف بنظام التخطيط

في الاتحاد السوفيتي أمكنه من تطوير جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي.

هـ. ولا يقتصر التحليل الإقتصادي على تحليل الماضي أو أوضاع الاقتصاد الحاضرة، أي في نقطة زمنية ماضية أو حاضرة، إنما يدخل في التحليل اسقاطات اتجاهات هذا الماضي على المستقبل، وتتبع أوجه الخلل التي يمكن أن تحدث، تحت افتراضات معينة في المؤشرات الإجمالية القومية، ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريقين:

1. إجراء الاسقاطات لاتجاهات الماضي، أو التنبؤ ببعض المتغيرات الإجمالية على أساس السجلات المحاسبية القومية التاريخية (جداول إحصائية).
2. إعداد الميزانية القومية (ميزانية تقديرية)، وهذه لا تكتفي بإسقاط اتجاهات الماضي في ظل افتراضات معينة أو تحت شروط معينة، إنما تأخذ في الاعتبار أهداف السياسات الاقتصادية.

(4) الحسابات القومية في خدمة التخطيط ورسم السياسات:

الحسابات القومية أداة لرسم الخطط، ووضع البرامج الاقتصادية، ورسم السياسات وذلك باستخدام عدة طرق أهمها:

- أ. البيانات والمعلومات تساعد على فهم المتغيرات الاقتصادية، خاصة من خلال تنظيمها وتبويبها في إطار يساعد على سهولة استيعابها.
- ب. من خلال الدراسات التحليلية والتنبؤات التي تبنى على أساس البيانات والمعلومات التي توفرها الحسابات القومية، بحيث تكون الدراسات متطابقة مع متطلبات التخطيط وإعداد البرامج ورسم السياسات.
- ج. يمكن إعداد بعض الحسابات التخطيطية والجداول المحاسبية، وهذه لا تكون عن الماضي ولكن إسقاطاً للمستقبل، بأخذ أهداف الخطة أو السياسة الاقتصادية بنظر الاعتبار، وقد تنشأ اختناقات نتيجة خلل في الموارد والاستخدامات، أو نتيجة خلل التوازنات الأساسية في الاقتصاد القومي، أو التشوهات التي يمكن إن تنشأ على مسار معين، وعلى ضوء ذلك يمكن رسم السياسات اللازمة لمعالجة الخلل.

هذه الأغراض الثلاثة هي رهن بتصميم نظام المحاسبة القومية، ويمدى الثقة في بياناته الأولية، التي تبنى على أساسها هذه الحسابات، لذلك وجب الرجوع للمصادر الأولية لهذه البيانات على مستوى الوحدة الإنتاجية، التي يمكن أن تواجه صعوبات عدم ملائمة التعريفات والمفاهيم الأساسية واختلاف وحدات القياس، والأهم من هذا إن البيانات لا تجمع ولا تنسق وفقا لقواعد وطرق تتفق والقواعد الصحيحة للحسابات القومية.

(5) الحسابات القومية وتخطيط الاقتصاد:

إن الحسابات القومية سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة تقدم عرضا لكمية كبيرة من المعلومات الاقتصادية، بطريقة موجزة ومحكمة ومنسقة، أثبتت فائدتها لأغراض التحليل الإقتصادي ورسم السياسات، بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعة المعاملات بين الوحدات الاقتصادية المقاسة بالوحدة النقدية تعني بتدفقات السلع والخدمات بين هذه الوحدات التي تتعلق بدورها بنشاطات اقتصادية أساسية مثل الإنتاج والاستهلاك والتكوين الرأسمالي، وما هي هذه الموارد المتاحة واستخداماتها الأساسية في الاقتصاد؟ حيث يستهدف المخططون تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل لتحقيق عملية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: وهذا ما يمكن إن تقدمه مجموعة الحسابات القومية.

وبما إن الحسابات بالأسعار الثابتة هي المعبر (الدليل القاطع) عن التغيرات الحقيقية التي تحدث داخل الاقتصاد، فإن المخطط يفضل استخدامها على الأسعار الجارية، لاستبعاد آثار التغيرات في الأسعار أو الوحدة النقدية، لهذا فإن هذه الحسابات بالأسعار الثابتة هي الأساس لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بطريقة واعية ورشيدة، وتشكل أداة لا غنى عنها لمقرري السياسة الاقتصادية.

وفي النقاط التالية تظهر أهمية وعلاقة الحسابات القومية بالعملية التخطيطية والاستخدامات الإحصائية المرتبطة بهيكل الاقتصاد الوطني وتطوره
اللاحق:

أ. في العادة يؤخذ معدل النمو في قيمة الناتج القومي كأساس، ولكن في حالة توفر عدد من الحسابات يمكن أن يعطي نظرة أكثر واقعية إلى عملية النمو الإقتصادي بكل تعقيداتها، وقد يكون للتوسع أو التقلص النسبي لقطاعات أو أنشطة معينة على الأقل، أهمية كبيرة على المعدل المتوسط أو العام للنمو، وبالتالي فإن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد تعد ذات أهمية خاصة في عملية النمو الإقتصادي.

ب. إن الحاجة إلى قياس كيفية نمو الإنتاج ترتبط أيضاً بأهمية تقدير نمو طاقة الإنتاج أو التقديرات الإنتاجية، سواء على صعيد الصناعات الفردية أو بالنسبة للاقتصاد ككل، ومن الضروري لإجراء هذا النوع من التحليل ربط نمو المدخلات بنمو المخرجات، بطريقة منهجية تتحقق بشكل فعال داخل إطار جدول المستخدم - المنتج، كذلك حساب نمو إنتاجية العمل، أو إنتاجية مجموعة عوامل الإنتاج.

ج. بما إن التقلبات في النشاط الإقتصادي وتعاقب الارتفاعات والانخفاضات في الدورة التجارية كانت على الدوام ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات السوق وغيره، وبالتالي فإن متابعة التغيرات الدورية وتسجيلها يعني استقصاء توقيت التغيرات الدورية، ومدى شدتها لمختلف المتغيرات الاقتصادية، مثل التكوين الرأسمالي، الاستهلاك والصادرات، والربط بينها بطريقة منهجية، ولهذا فقد يفضل إعداد حسابات ربع سنوية وسنوية.

د. إن الحسابات القومية عادة ما تشير إلى الماضي في شكل سلاسل زمنية للعديد من المتغيرات، وبدون هذه لا يمكن إعداد بيانات الخطط الاقتصادية والاسقاطات المتعلقة بالمستقبل، أي إن الواقع الحالي للاقتصاد يكون نقطة البداية لإعداد التنبؤات أو أهداف الاسقاطات أو الخطط المستقبلية، لوضع معدل النمو المرسوم في الإنتاج والإنتاجية والتكوين الرأسمالي وما شابه.

هـ. تستخدم التغيرات في الاستهلاك الخاص أو العام أو في كليهما على نطاق واسع لقياس التغيرات في مستويات المعيشة، وقد يقتصر على الاهتمام على جوانب معينة في هيكل الاستهلاك (الغذاء والسكن)، ويشار إلى هذه في حسابات الاستهلاك للفرد الواحد، قياس درجة الرفاهية في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك دراسة العلاقة بين عدالة التوزيع والنمو الاقتصادي من خلال معدل نمو دخل الفرد أو الاستهلاك، وقد تكون العلاقة عكسية أو طردية، لهذا فإن دراسة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة من المؤشرات الممكن الوصول إليها من بيانات الحسابات القومية.

و. إن بيانات تكوين رأس المال الثابت خلال فترة طويلة تضع أمام المخطط صورة عن التراكم الرأسمالي حسب القطاعات الاقتصادية ونموه الإجمالي والقطاعي، وبالتالي تشير إلى القطاعات التي يجب التركيز عليها في مراحل التنمية القادمة، وارتباط ذلك بقياس كثافة رأس المال، وإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل.

ز. تقدم الحسابات القومية صورة عن العلاقات المتشابكة مع العالم الخارجي على المستوى الكلي والقطاعي: سواء في حاجته للمواد الخام، أو للاستخدام النهائي، وبالتالي فإن الصورة تكون واضحة في جداول المستخدم - المنتج، التي تشير إلى مدى التبعية للعالم الخارجي، سواء في الواردات أو الصادرات.

ح. استخدامات الحسابات القومية من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة لإعداد دراسات الجدوى والبحوث والدراسات الاقتصادية، بالإضافة إلى إبراز الحسابات التفصيلية، وذلك لأهمية موقع القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، واحتمالات تطوره ومشاركته في عملية التنمية الاقتصادية إلى جانب القطاع العام.

الفصل الثاني — (2)

المفاهيم الأساسية للحساب القومية وطرق حساب الناتج / الدخل / الإنفاق

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية.
- المبحث الثاني: الدورة العينية والدورة النقدية للناتج والدخل والإنفاق
- المبحث الثالث: طرق حساب الناتج / الدخل / الإنفاق

المفاهيم الأساسية للحسابات القومية

وطرق حساب الناتج/ الدخل/ الإنفاق

قبل الدخول في مناقشة الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض الخاصة بتلك الحسابات، كما سيأتي ذكره في الفصل الثالث، من المستحسن أن يتم في هذا الفصل الثاني التعريف بالمفاهيم والمصطلحات الأساسية المستخدمة في الحسابات القومية، وهذا ما سيتم مناقشته في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني من هذا الفصل سيتم عرض العلاقة بين الدورة العينية (السلعية) والدورة النقدية للناتج والدخل والإنفاق، وذلك على افتراض الاقتصاد المغلق (اقتصاد بدائي/ بلا حكومة ولا مصارف) ثم يتطور هذا الاقتصاد شيئاً فشيئاً إلى اقتصاد متطور واقتصاد مفتوح على الخارج، حيث تتم التدفقات المالية والنقدية والعينية بين الداخل والخارج من سلع وخدمات ورؤوس أموال (استثمارات أجنبية في الداخل ومحلية في الخارج) وقروض متبادلة بين الطرفين، كما هي مسجلة في الميزان التجاري وموازين المدفوعات.

وفي المبحث الثالث من هذا الفصل تناقش طرق حساب الناتج والدخل وذلك باستخدام أمثلة عددية ورقمية عن الطرق الثلاثة لحسابات الناتج والدخل والإنفاق، وهي طريقة التكوين، وطريقة الإنفاق وطريقة القيمة المضافة، وتعتبر الطريقة الأخيرة ذات أهمية بالغة لسببين رئيسيين، الأول هو إعداد الحسابات القومية في ليبيا يقوم أساساً على حساب القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل السابع من هذا الكتاب، والعامل الثاني هو أن ضريبة القيمة المضافة سيتم تطبيقها في الاقتصاد الليبي عام 2009، وهكذا فإن التعرف على هذه الطريقة يعتبر ذا نفع دائم.

المبحث الأول مفاهيم أساسية

(1) الناتج المحلي/الدخل/الإنفاق:

الناتج المحلي هو جميع ما أنتج في الاقتصاد الوطني من سلع وخدمات جاهزة للاستهلاك النهائي، خلال فترة زمنية معينة (سنة) مقوم بالنقود.

ومن هذا التعريف تتضح النقاط التالية:

- أ. جميع السلع والخدمات المنتجة مقومة بالنقود كقاسم مشترك (الكمية \times السعر).
- ب. تحتسب السلع الجاهزة للاستهلاك النهائي فقط، أما السلع نصف المصنعة والوسيلة فلا تحسب، منعاً للتكرار.
- ج. خدمات الطبيب والمحامي والمحاسب والحلاق.... الخ تحسب على أساس الدخول السنوية المتحصل عليها.
- د. الخدمات العامة مثل النقل والمواصلات والإدارة العامة فتقدر قيمتها على أساس حجم الإنفاق العام على تلك الخدمات، كما هي مبينة في الموازنات التقديرية أو الفعلية (الحسابات الختامية للدولة).

(2) الدخل المحلي:

هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المواطنون والأجانب، نتيجة مساهمتهم في العمليات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني فقط (أي الأجور والمرتبات + ريع الأراضي + فوائد رأس المال + الأرباح)، فإن مجموع قيمة ما أنتج من السلع والخدمات مساوياً تماماً لمجموع عوائد (دخول) عناصر الإنتاج، وهذا يعني أن الناتج المحلي سيكون مساوياً للدخل المحلي تماماً.

(3) الدخل القومي:

هو جميع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الداخل والخارج، خلال فترة زمنية محددة (سنة): ويتضمن هذا التعريف جميع دخول المواطنين (طبيين أو اعتباريين) من القطاعين العام والخاص، سواء من داخل البلاد أو من خارجها.

مثال:

شركة أجنبية تعمل في قطاع النفط، ويعمل فيها بالإضافة إلى المواطنين بعض الأجانب، فالدخول التي يحصل عليها الأجانب لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي، كذلك أرباح الشركة الأجنبية لا تدخل في حسابات الدخل القومي، أما العوائد التي تحصل عليها الشركات الليبية في الخارج، وكذلك أجور ومرتببات العاملين من المواطنين في الخارج فتدخل في حسابات الدخل القومي، وعلى هذا الأساس فإن:

الدخل القومي = الدخل المحلي ناقص حصة الأجانب، نتيجة مساهمتهم في العمليات الإنتاجية في الداخل (أجور ومرتببات الأجانب في الداخل زائداً أرباح الشركات الأجنبية في الداخل) زائداً عوائد المواطنين المتحصل عليها نتيجة مساهمتهم في الأنشطة الاقتصادية في الخارج (أجور ومرتببات المواطنين في الخارج + أرباح الشركات الوطنية التابعة للقطاعين العام والخاص في الخارج).

وهكذا فإن الدخل القومي قد يتساوى أو يزيد أو ينقص أحياناً عن الدخل المحلي أو الناتج المحلي: والفرق بين الاثنين يتوقف على حجم العوامل التالية:

- أ. عوائد (دخول) عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب الذين يساهمون في الأنشطة الاقتصادية في الداخل (أجور ومرتببات وأرباح...الخ).
- ب. عوائد المواطنين المستحقة نتيجة مساهمتهم في الأنشطة الاقتصادية في الخارج (أجور ومرتببات وأرباح...الخ).

فإذا ما زاد العامل الأول على الثاني، فإن الدخل القومي يصبح اصغر من الدخل المحلي والعكس صحيح.

مثال:-

الدخل القومي	=	الدخل المحلي	-	عوائد الأجانب	+	عوائد المواطنين
500	=	500	-	100	+	100
400	=	500	-	200	+	100

إذاً الدخل المحلي اكبر من الدخل القومي، وهذه هي حالة الاقتصاد الليبي.

كما قد يكون الدخل القومي اكبر من الدخل المحلي كالآتي:

$$200 + 100 - 400 = 500$$

وعند تقدير حجم الدخل القومي لابد من حصر جميع دخول المواطنين المتحصل عليها نتيجة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي للمشاريع التابعة للقطاعين العام والخاص، في الداخل والخارج، وهكذا فإن الدخل القومي يتكون من:

3-1- دخل الحكومة:

ويتكون دخل الحكومة من المصادر التالية:

- أ. دخل المشاريع الحكومية (العامّة) الإنتاجية والخدمية.
- ب. دخل الأراضي العامة (الأميرية).
- ج. إيجارات العقارات والمساكن العامة.
- د. أرباح الشركات العامة.

وهكذا فإن الضرائب لا تعتبر دخلاً للحكومة، لأنها سبق وأن حسبت ضمن دخل الأفراد.

3-2- دخل الفرد:

ومصادر دخول الأفراد أربعة، وهي:

- أ. الأجور والمرتببات وما في حكمها.
- ب. ريع الأراضي.
- ج. فوائد رأس المال.
- د. الربح أو الهامش أو الفائض....الخ.

وعلى هذا الأساس فإن الإعانات والدعم النقدي والعيني، وكذلك الهدايا والهبات التي يحصل عليها الأفراد، لا تعتبر ضمن الدخل، لأن الفرد لم يقم بتأدية خدمات مقابلها.

ويحتسب دخل الفرد الإجمالي، أي قبل استقطاع الضرائب المباشرة، واشتراكات الضمان الاجتماعي، كما لا تحتسب القروض التي يحصل عليها الأفراد من آخرين أو من جهات (رسمية وغير رسمية)، لأنها تعتبر من ثروة أو دخل الآخرين، وينطبق هذا أيضاً بالنسبة إلى بيع الأراضي والعقارات وأجزاء من الثروة، فلا تحتسب لأنها ثروة أشخاص آخرين، فإذا باع أحدهم أرضه، فإن الدخل القومي يبقى ثابت، أما إذا اشتغلت ربة البيت، فإن الدخل القومي يزداد بمقدار المرتب الذي تتقاضاه، وإذا ما تزوج رب البيت مربية أطفاله، فإن الدخل القومي يتناقص بمقدار المرتب الذي تتقاضاه مربية الأطفال، ذلك لأن عمل الزوجة لا يحسب ضمن الدخل القومي.

4) الدخل النقدي والدخل الحقيقي/العيني:

الدخل النقدي هو مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد، نظير مشاركتهم في العمليات الإنتاجية والخدمية، أما الدخل الحقيقي/العيني فهو كميات السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة الدخل النقدي زائداً السلع والخدمات المجانية، أي كمية النقود (الدخل) على كمية السلع والخدمات: ويمكن التعبير عن الدخل الحقيقي عن طريق قسمة الدخل النقدي على متوسط السعر.

نقود

(كمية = —) : كما يمكن التعبير عن السعر بواسطة قسمة:

سعر

كمية النقود

السعر = ----- وهكذا فإن كمية النقود (الدخل/الإنفاق) = السعر × كمية السلعة
كمية السلعة

فإذا ما ارتفعت الدخول النقدية بنسبة 10%، فإن الدخل الحقيقي يبقى ثابت في حالة ارتفاع الاسعار بنسبة 10% أيضاً، أما إذا ارتفعت الأسعار بنسب مئوية اكبر من نسبة زيادة الدخل النقدي، فإن الدخل الحقيقي ينقص وبالعكس.

(5) الناتج المحلي بالأسعار الجارية:

ويحسب الناتج المحلي على أساس أسعار السوق الجارية، ولهذا يستخدم مصطلح الناتج المحلي بسعر السوق أو بالأسعار الجارية في السوق في سنة من السنوات، أي كمية السلع والخدمات (ك) مضروبة في أسعارها (س) والناتج (ن) يساوي (ك × س = ن).

والناتج المحلي يتغير بين فترة وأخرى للأسباب التالية:

- أ. تغير الكميات المنتجة من سلع وخدمات في الاقتصاد الوطني، نتيجة لتغير الموارد الاقتصادية.
- ب. تغير أسعار السلع والخدمات في الأسواق.
- ج. تغير الأسعار والكميات معا.

والجدير بالملاحظة أن الأسعار تتغير بصورة أسرع بكثير من تغير كميات السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الأخيرة مرتبطة بعمليات إنتاجية ومواسم مناسبة للإنتاج، ليس من السهولة تجاؤها (مواسم الإنتاج الزراعي)، لذا فإن أي ارتفاع في الأسعار الجارية، لا يعني بالضرورة زيادة الناتج المحلي من الناحية الحقيقية، وهكذا فإن ارتفاع حجم الناتج المحلي بالأسعار الجارية لا يعني إطلاقاً زيادة الناتج المحلي من الناحية الفعلية (سلع وخدمات).

ولتوضيح ذلك تستخدم الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

إن الناتج المحلي الحقيقي (أي كميات السلع والخدمات المنتجة) لا تتغير بين فترة زمنية وأخرى، وأن مستويات الأسعار تبقى ثابتة هي الأخرى طيلة الفترة، وعلى هذا الأساس فإن حجم الناتج المحلي في الفترة الأولى مساوي تماماً لحجم الناتج نهاية الفترة الثانية، وهكذا فإن معدل نمو الناتج المحلي يساوي صفر.

مثال:

الناتج المحلي عام 1990 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 100 د.ل. = 10000 د.ل.

الناتج المحلي عام 1991 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 100 د.ل. = 10000 د.ل.

الفرضية الثانية:

إن معدل نمو الناتج المحلي يساوي صفر، ولكن مستوي الأسعار قد ازداد بنسبة 15% بين نهاية عام 1990 ونهاية عام 1991.

وهكذا فإن الناتج المحلي الحقيقي لم يتغير، ولكن الأسعار (س) هي التي تغيرت عام 1991 فقط.

الناتج المحلي عام 1990 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 100 د.ل. = 10000 د.ل.

الناتج المحلي عام 1991 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 115 د.ل. = 11500 د.ل.

يستنتج من ذلك أن الناتج المحلي قد ازداد بالرغم من بقاء كميات السلع والخدمات ثابتة، وهذا يعني أنه إزداد من الناحية الاسمية/النقدية فقط، وليس من الناحية الكمية/الحقيقية.

الفرضية الثالثة:

يزداد الناتج المحلي بنسبة 10% نهاية الفترة 1991، بينما ترتفع الأسعار بنسبة 15% خلال نفس الفترة.

إن حجم الناتج المحلي خاضع في مثل هذه الحالة لتأثيرين اثنين:

- أ. تأثير التضخم من جهة.
- ب. وتأثير زيادة الكميات المنتجة من جهة ثانية.

الناتج المحلي عام 1990 = الكمية المنتجة 100 × سعر السوق 100 = 10000 د.ل

الناتج المحلي عام 1991 = الكمية المنتجة (100 + 0.10) × 110 × سعر السوق (100 + 0.15) = 115 والناتج يساوي 12650 د.ل.

وفي حالة خصم/طرح تأثير التضخم نحصل على الزيادة الحقيقية للناتج المحلي:

الناتج المحلي الحقيقي نهاية عام 1991 = 12650 - 1500 = 11150 د.ل.

يستنتج من ذلك أن الزيادة الحقيقية في كميات السلع والخدمات المنتجة هي الأساس، وليست الزيادة في الأسعار، فالكميات المنتجة هي وحدها التي تشبع الحاجات، وما النقود الورقية إلا وسيلة لتبادل تلك السلع والخدمات، فالنقود الورقية بحد ذاتها لا تؤكل، ولهذا لابد من عزل تأثيرات الأسعار لمعرفة معدلات الزيادة الحقيقية في حجم الناتج المحلي، وذلك باستخدام الأرقام القياسية التي ستم مناقشتها في الجزء القادم.

(6) الناتج المحلي بالأسعار الثابتة:

إن أسعار السلع والخدمات تتجه نحو الارتفاع المتواصل، ففي القرون الماضية كان في الإمكان شراء رأس من الأغنام ببضعة قروش فقط، وظل مستوى الأسعار يرتفع حتى وصل سعر الخروف في يومنا هذا قرابة 200-300 د.ل.

والأسعار ترتفع عادة مع زيادة كمية النقود، بمعنى أنه إذا زاد عرض النقود زيادة أسرع من زيادة عرض السلع، مالت الأسعار إلى الارتفاع، والعكس صحيح، أي إذا كانت زيادة النقود، (N^A) أكبر من زيادة الناتج (D^A) فإن الأسعار ترتفع، والعكس صحيح.

ولقياس تغيرات قيمة النقود (أي معرفة مدى ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، كنتيجة لتغير قيمة النقود نفسها) يفضل الاقتصاديون اختيار مجموعة من السلع تتراوح ما بين 200-300 نوع من السلع التي يسهل الحصول على أسعارها في فترات محددة، وتوضع الأسعار أمام كل سلعة ثم نحصل على متوسط الأسعار، ويقارن هذا المتوسط بالمتوسطات السابقة.

هذه المتوسطات هي التي يطلق عليها اسم (الأرقام القياسية للأسعار): فالأرقام القياسية ما هي إلا مقاييس نسبية لقيمة النقود، أي أنها تساعد على عمل المقارنات الخاصة بالقوة الشرائية للنقود في وقت ما، مع قوتها الشرائية في أوقات أخرى.

ولمعرفة مستوى الأسعار العام لسنة أو لفترة ما، وإمكانية مقارنته بمستوى الأسعار العام لسنة أو لفترة أخرى، لابد من اختيار سنة أو فترة زمنية تعتبر هي (سنة الأساس).

مثال:

إذا كان سعر سلعة ما 5 د.ل عام 1980 وارتفع إلى 7 د.ل عام 1985
وفي عام 1990 وصل السعر إلى 8 د.ل، فكم كانت نسبة الزيادة في
الأسعار؟

نفترض أن السنة الأولى 1980 هي سنة الأساس، والتي يعبر عنها بالرقم:-

$$(100 \times \frac{5}{5}) = 100$$

وهكذا فإن الرقم القياسي للأسعار عام 1985 يساوي:

$$(140 = 100 \times \frac{7}{5})$$

ولعام 1990 يساوي 160

وهذا ما يطلق عليه مصطلح مناسب الأسعار.

وهكذا نجد أن سعر السلعة قد ازداد 40 درجة بين عامي 1980
و1985، ثم 60 درجة بين عامي 1985 و1990.

وهناك معادلة يمكن على أساسها تحويل قيمة الناتج المحلي بالأسعار
الجارية إلى الأسعار الثابتة، وذلك بقسمة الأول (بالأسعار الجارية) على الرقم
القياسي لمستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني، ويمكن الاعتماد هنا على نفقات
المعيشة لمعرفة مستوى الأسعار العام.

مثال: الناتج المحلي لسنة 1980 بالأسعار الجارية (10.000.000.000) عشرة مليارات.

$$5.000.000.000 = 100 \times 10.000.000.000 = 100 \times 1980$$

الرقم القياسي للأسعار عام 1980 200

الناتج المحلي لسنة 1980 بالأسعار الثابتة يساوي (5.000.000.000) خمسة مليارات.

(7) الناتج المحلي الإجمالي والصافي بسعر السوق وبسعر التكلفة:-

أما الناتج المحلي الإجمالي فهو مجموع الكميات المنتجة من سلع وخدمات مضروبة بسعر السوق، وفي حالة خصم استهلاك الأصول الثابتة (رأس المال) من الناتج المحلي الإجمالي نحصل على الناتج المحلي الصافي بسعر السوق.

وفي حالة خصم مجموع الضرائب غير المباشرة التي تحصل عليها الدولة، وإضافة الدعم الذي تدفعه الدولة لتشجيع الإنتاج نتحصل على الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة، وهو ما يوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية (عوائد العاملين + عوائد الملكية).

مثال:

5638.5 مليون د.ل	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
236.1	- استهلاك رأس المال
5402.4	= الناتج المحلي الصافي بسعر السوق
307.3	- الضرائب غير المباشرة
115.3	+ الدعم / وإعانات الإنتاج
5210.4 مليون د.ل	= الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة

ويمكن الوصول إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة عكسية كالآتي:

1625.9 مليون د.ل	تعويضات العاملين (الأجور والمرتببات والمكافآت)
3584.5 مليون د.ل	+ عوائد الملكية (الريع، الفوائد والأرباح)
5210.4 مليون د.ل	-----
236.1	-
	= الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة
307.3	+ استهلاك الأصول الثابتة
115.3	+ الضرائب غير المباشرة
5638.5 مليون د.ل	- إعانات الإنتاج
	= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

والسبب في خصم الضرائب غير المباشرة يرجع إلى تأثيرها على أسعار السوق، فالضرائب تؤدي بعد نقل عبئها إلى المستهلك الأخير إلى ارتفاع الأسعار في السوق، وبهدف الحصول على أسعار خالية من التأثيرات، لابد من خصم الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالعكس يضاف الدعم وإعانات الإنتاج إلى الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن الدعم يؤدي إلى تخفيض أسعار السوق بالنسبة للمستهلك الأخير، وبهدف الحصول على أسعار خالية من التأثيرات أيضاً، يضاف الدعم إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة، وهو ما يوزع على عناصر الإنتاج، وفي نفس الوقت يقسم على عدد السكان لمعرفة حصة الفرد الواحد من الدخل.

الناتج المحلي = الدخل المحلي (وهكذا فإن الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج يساوي الدخل المحلي في حالة أن التحويلات الداخلة والخارجة تساوي صفراً).

(8) الدخل المحلي الإجمالي والدخل المحلي الصافي بسعر السوق وبسعر التكلفة:

الدخل المحلي الصافي هو مجموع تعويضات العاملين (رواتب وأجور ومكافآت) زائداً فائض التشغيل (ريع الأرض، فوائد راس المال والأرباح)، أما

الدخل المحلي الإجمالي فهو الدخل المحلي الصافي مضافاً إليه استهلاك رأس المال الثابت (الأصول).

مثال:

عوائد / تعويضات العاملين + عوائد الملكية/ فائض التشغيل	1625.9 مليون دل
-----	3584.5 مليون دل
-----	5210.4 مليون دل
الدخل المحلي الصافي بسعر التكلفة + استهلاك الأصول الثابتة	236.1
= الدخل المحلي الإجمالي بسعر التكلفة	5446.5 مليون دل

(9) الدخل الشخصي المتاح

وعندما يراد احتساب الدخل الفردي/الشخصي (الدخل المتاح) فإنه من اللازم أيضاً خصم/أو إضافة العناصر التالية من/وإلى الناتج المحلي الصافي المذكور أعلاه، حسب المعادلة التالية:

الناتج المحلي الصافي (بسعر التكلفة)

ناقصاً أرباح الشركات غير الموزعة (الاحتياطات)

ناقصاً الضرائب على الشركات

ناقصاً حصة الشركات في الضمان الاجتماعي للمنتجين (استقطاعات الضمان).

زائداً تحويلات الدعم

ناقصاً قيمة الضرائب المباشرة على الدخل الشخصي

ناقصاً المشاركة في الضمان الاجتماعي (استقطاعات الضمان).

يساوي الدخل الفردي / الشخصي / الدخل المتاح

(10) قياس معدلات النمو البسيطة والمركبة للناتج المحلي:

إن نمو الناتج المحلي، أي الزيادة المستمرة لكميات السلع والخدمات المنتجة سنوياً، يعتبر ضرورة حتمية لمواجهة الزيادة المستمرة في عدد السكان من جهة، ولتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى من جهة ثانية.

ويمكن تحديد معدلات النمو البسيطة بين سنة وأخرى على أساس المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الرقم الثاني} - \text{الرقم الأول}}{\text{الرقم الأول}} \times 100$$

مثال:

الناتج المحلي عام 1988 = 6693.5 مليون دل

الناتج المحلي لعام 1989 = 7223.5 مليون دل

إذاً معدل النمو يساوي $7.9\% = \frac{7223.5 - 6693.5}{6693.5} \times 100$

6693.5

أما حساب معدل النمو التراكمي (المركب) فيتم على أساس المعادلة التالية:

$$ق م = ق ح (1 + ف)^ن$$

حيث أن ق م = القيمة المستقبلية، ق ح = القيمة الحالية، ف = معدل النمو السنوي، ن = الفترة الزمنية.

وعلى افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي يساوي 10000 د.ل ، وأن معدل النمو السنوي يساوي 8%، وأن فترة خطة التنمية خمس سنوات، فإن الناتج المحلي سيكون بعد خمس سنوات كالتالي:

$$ق م = 10000(1 + 0.08)^5 = 14692 \text{ د.ل}$$

وهكذا فإن متوسط معدل النمو التراكمي خلال فترة خمس سنوات سيكون:

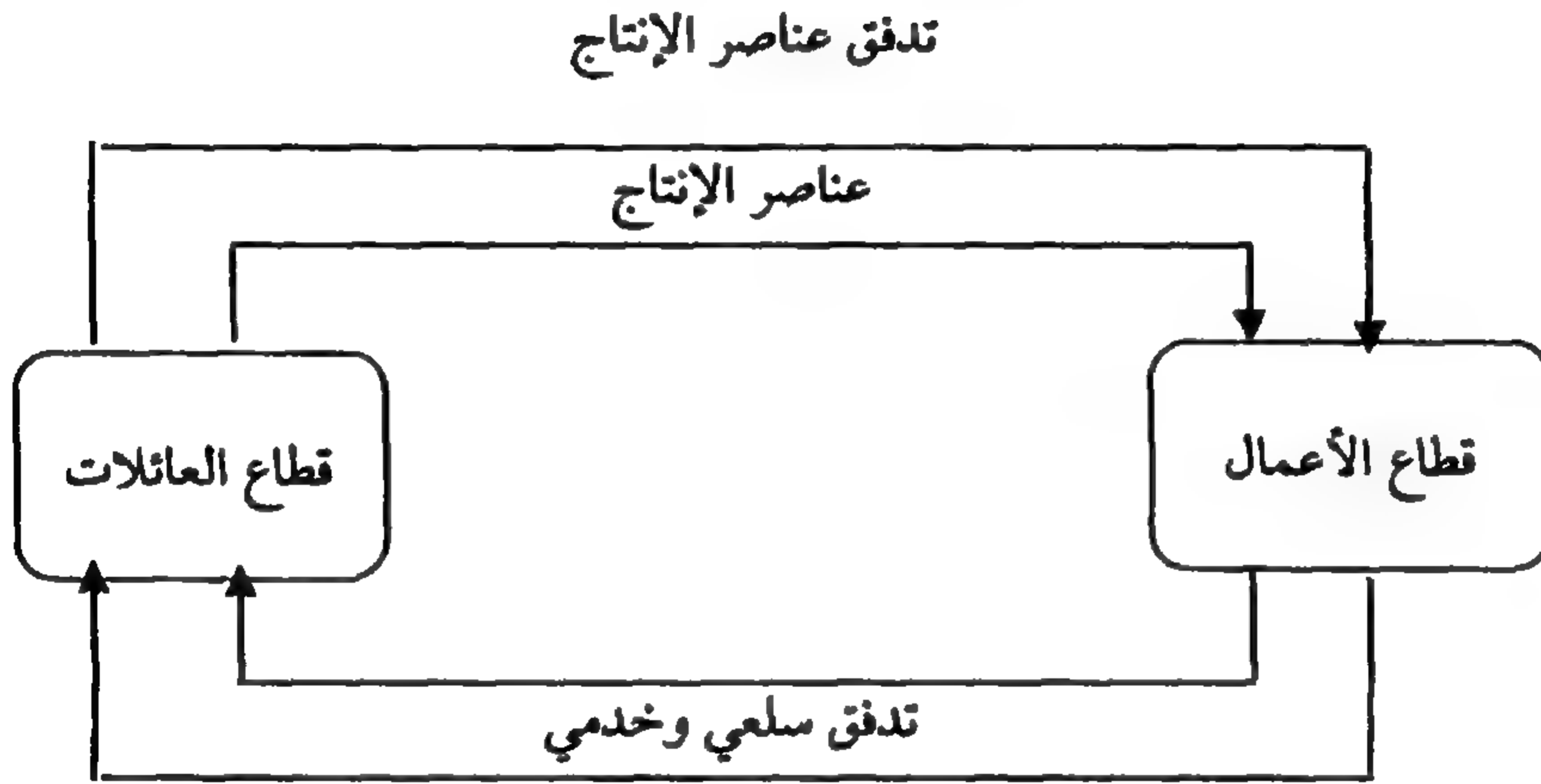
$$\% 9.3 = 100 \times \frac{14692 - 10000}{10000}$$

المبحث الثاني

الدورة العينية والدورة النقدية للناتج والدخل والإنفاق

(1) الدورة العينية للناتج والإنفاق في الاقتصاد المغلق (اقتصاد بدائي):

الفرضية الأولى: صورة مبسطة لاقتصاد مغلق، لا يعرف النقود وكل شيء يقوم على أساس "المقايضة"، وتوجد فيه مجموعتان: واحدة مستهلكة وأخرى منتجة، ولا توجد سلطة كما في الشكل رقم (1).



الدورة العينية للناتج والإنفاق في الاقتصاد المغلق

شرح للشكل رقم (1):

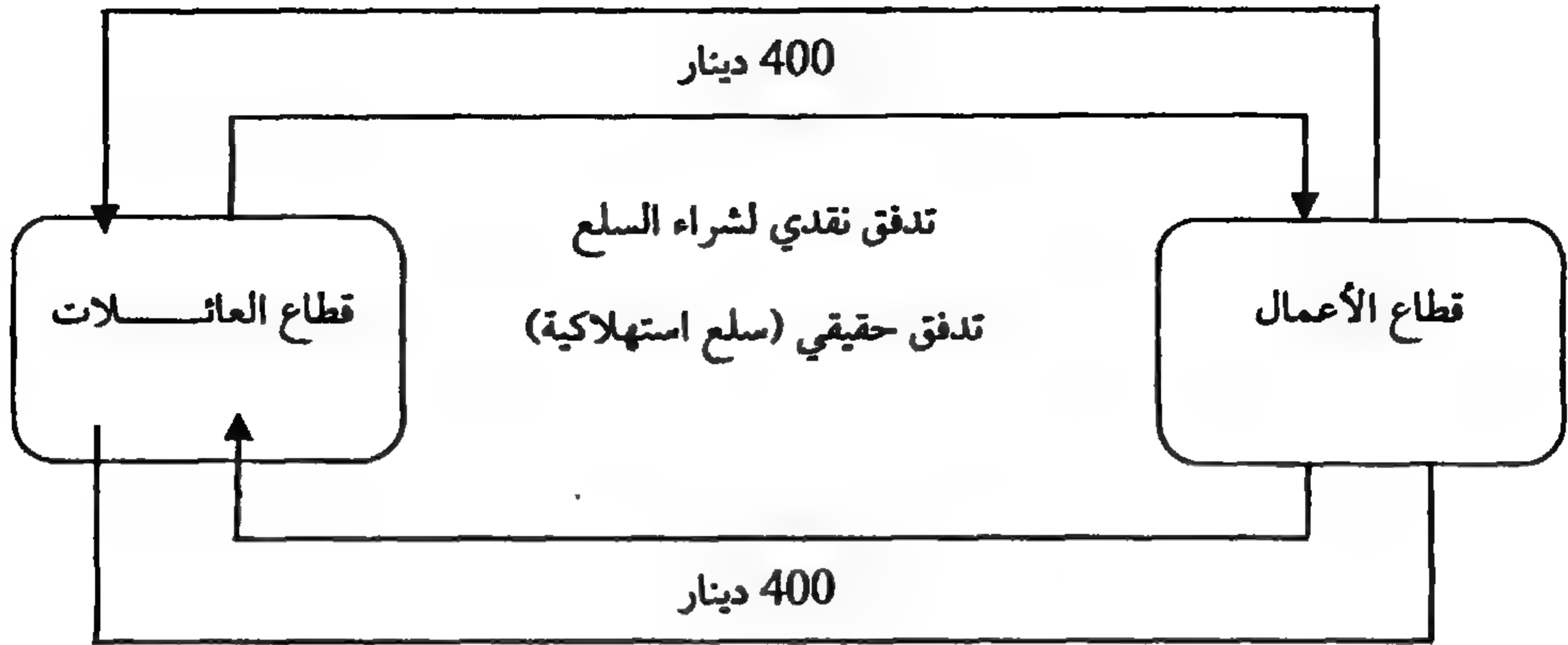
قطاع العائلات يعطي قطاع الأعمال ما يستلزمه من عناصر الإنتاج (قوة العمل، الأرض) ويقدم قطاع الأعمال بالمقابل ما ينتجه من سلع وخدمات إلى قطاع العائلات، هذا يعني عدم وجود فائض لدى القطاعين.

(2) الدورة العينية/النقدية للناتج والدخل والإنفاق

في حالة وجود الأسواق والنقود كوسيلة للتبادل

الفرضية الثانية: "التبادل من خلال السوق والنقود" لا يوجد إيداع ولا سلطة حكومية.

تدفق نقدي مقابل شراء خدمات عناصر الإنتاج



تدفق حقيقي لخدمات عناصر الإنتاج

الشكل رقم (2)

الدورة العينية/النقدية للناتج والدخل والإنفاق

شرح للشكل رقم (2):

مجموع الدخل التي يحصل عليها الأفراد مقابل بيع عوامل الإنتاج لقطاع الأعمال (العمل/رأس المال/الإدارة) 400 د.ل، قطاع العائلات يشتري سلعاً وخدمات يساوي مجموعها الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي فهو مساوٍ لمجموع قيم هذه السلع والخدمات.

$$400 = 400 = 400$$

$$\text{لنتاج} = \text{الدخل} = \text{الإنفاق}$$

1-2- الدورة العينية/النقدية مع وجود المصارف والسلطة الحكومية:

الفرضية الثالثة: التبادل من خلال السوق، مع وجود إدخار لدى المصارف، وعدم وجود سلطة تفرض الضرائب.

حجم الادخار يتحدد حسب الميل الحدي للاستهلاك، وتقوم المؤسسات المالية "المصارف" بتجميع مدخرات القطاع العائلي وتقرضها لقطاع الأعمال لتوسيع القدرة الإنتاجية "التكوين الرأسمالي"، وهكذا تنكسر الحلقة بين قطاع الأعمال وقطاع العائلات بواسطة الوسطاء الماليين (المصارف).

لو فرضنا أن قيمة مبيعات خدمات عوامل الإنتاج من قبل القطاع العائلي تساوي 400 د.ل. فمجموع دخول العوامل يساوي 400 د.ل. أيضاً.

فلو كان الاستهلاك يساوي أربعة أخماس $5/4 = 0.8$ من الدخل فإن 320 د.ل. تنفق على الاستهلاك، والمدخرات (الخمس فقط) 80 د.ل. تذهب للمصارف، وبالتالي يمكن إقراضها لقطاع الأعمال لشراء سلع استثمارية، ويمكن صياغة المعادلة السابقة كالتالي:

$$\text{الدخل} = \text{استهلاك} + \text{ادخار}$$

$$\text{الادخار} = \text{الاستثمار}$$

$$\text{الإنفاق} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

كما يمكن وضع المعادلة كالتالي:

$$\text{ناتج سلع استهلاكية} + \text{ناتج سلع استثمارية} = \text{الناتج الكلي.}$$

$$\text{ناتج سلع الاستهلاك} + \text{ناتج سلع الاستثمار} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار.}$$

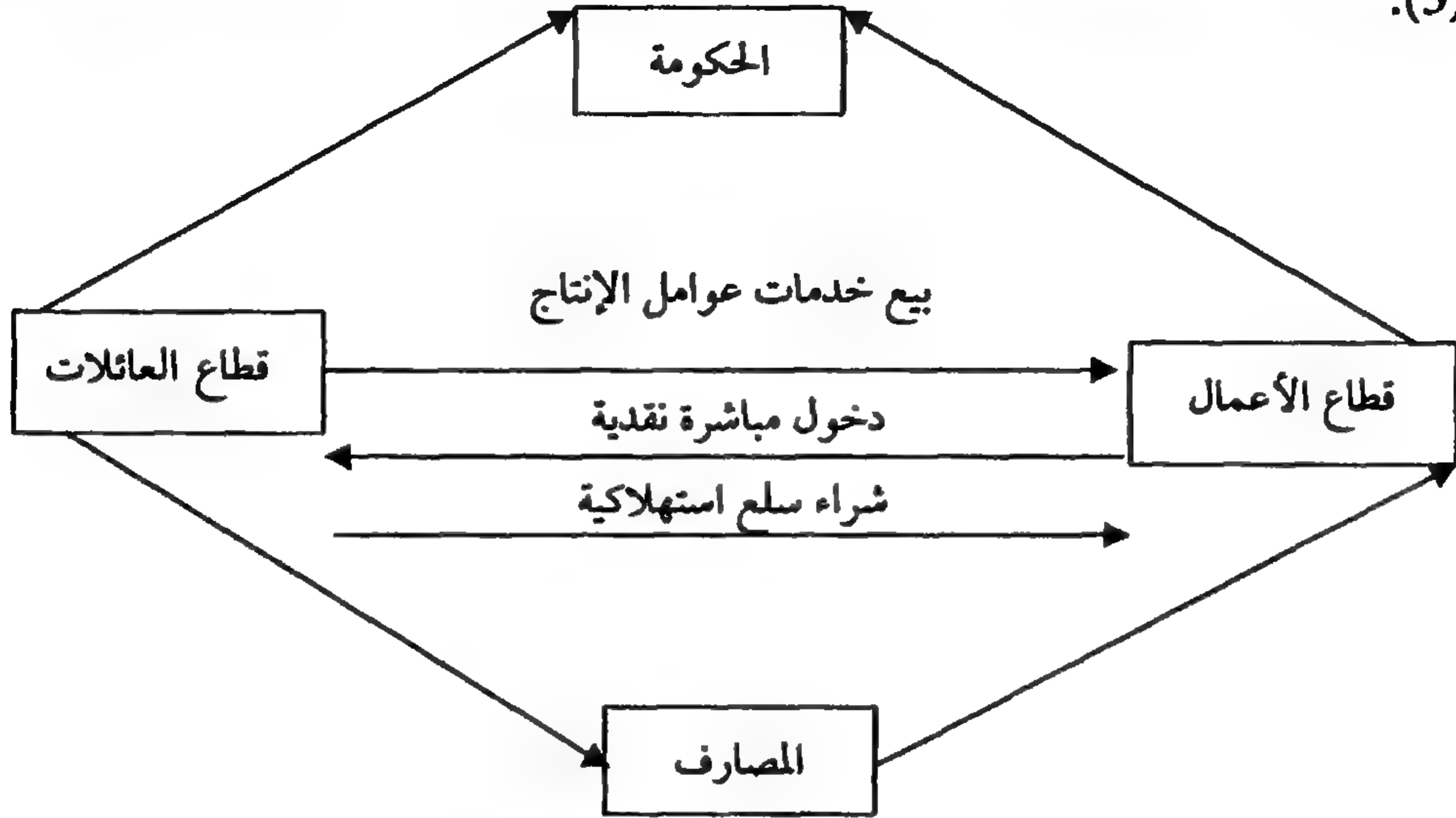
2-2- الدورة العينية/النقدية في حالة وجود المصارف والسلطة تفرض ضرائب:

الفرضية الرابعة: نقص الدخل المتاح (القابل للتصرف به) بسبب فرض الضرائب (أي وجود سلطة).

تقوم الحكومات باستقطاع ضرائب من الدخل (ضرائب مباشرة) وتأمينات الضمان الاجتماعي، كما تدفع دعم للعجزة والمتقاعدين (ضرائب سلبية).

الدخل المتاح = الدخل الكلي - الضرائب المباشرة.

وتقوم السلطة بإنفاق ما تجمع لديها من حصيلة الضرائب لشراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال (استهلاك عام واستثمار عام) كما في الشكل رقم (3):



الشكل رقم (3)
الدورة العينية / النقدية في حالة وجود المصارف والحكومة

شرح للشكل رقم (3)

- أ. خدمات عوامل الإنتاج قيمتها 400 د.ل
- ب. استقطاع ضرائب وتأمينات 100 د.ل ناقص
- ج. الدخل المتاح للعائلات 300 د.ل
- د. يقوم قطاع العائلات بشراء سلع وخدمات استهلاكية بمبلغ 240 د.ل (الميل الحدي للاستهلاك 4 / 5) ويقوم بادخار 60 د.ل لدى المصارف.
- هـ. يقوم قطاع المصارف بإقراض المدخرات إلى قطاع الأعمال 60 د.ل، وكان قطاع العائلات قد قام بإنفاق استثماري (ادخار) مقداره 60 د.ل.
- و. تقوم الحكومة بإنفاق (60 د.ل) على الاستهلاك و(40 د.ل) على سلع استثمارية.

(دخل الحكومة = 100 د.ل من الضرائب)

وعلى هذا الأساس فإن المعادلة تأخذ الشكل التالي:

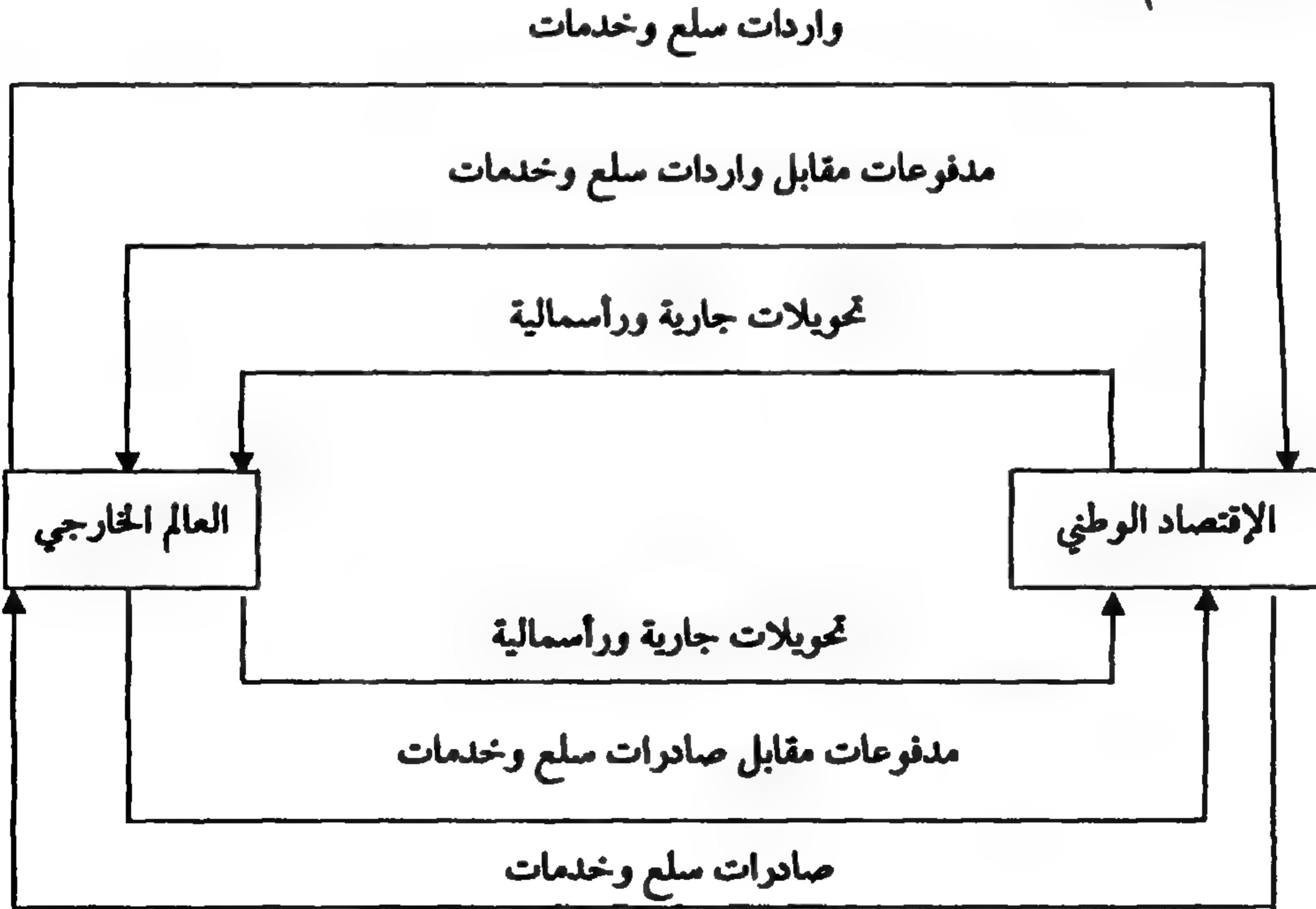
أ. الناتج = ناتج سلع وخدمات استهلاكية 300 + ناتج سلع استثمارية 100 = 400.

ب. الدخل = دخول القطاع العائلي 300 + دخول القطاع الحكومي 100 = 400.

ج. الإنفاق = إنفاق استهلاكي 300 (240 عائلي + 60 حكومي) + إنفاق استثماري 100 (60 عائلي + 40 حكومي) = 400 د.ل.

2-3- دورة الناتج والدخل في حالة التعامل مع الخارج (العلاقات الاقتصادية الدولية)

إن الاقتصاد المفتوح مع الخارج يعني إرتباط قطاع الأعمال والقطاع العائلي والقطاع الحكومي بالخارج، وهكذا تتأثر الحسابات القومية كما في الشكل رقم (4):



الشكل رقم (4)
دورة الناتج والدخل في حالة التعامل مع الخارج

شرح للشكل رقم (4)

وتتمثل العلاقات الاقتصادية مع الخارج في صورة المشتريات من سلع وخدمات من الخارج (الواردات)، وما يقابلها من مدفوعات نقدية (تدفقات إلى الخارج)، وكذلك في صورة الصادرات من سلع وخدمات إلى الخارج، وما يقابلها من مقبوضات (تدفقات إلى الداخل)، كما توجد تحويلات نقدية من العائلات (المواطنين) إلى الخارج، وأيضاً هبات ومنح وقروض من الحكومة المحلية إلى الخارج، وكذلك تحويلات قطاع الأعمال للخارج، إضافة إلى مدفوعات أقساط وفوائد الديون الخاصة والعامة إلى الخارج وبالعكس.

يلاحظ أن تيارات الدخل المحولة من الخارج + مقبوضات الهبات والمنح والقروض للاقتصاد الوطني أكبر من مجموع تيارات الدخل المحولة للخارج + مدفوعات أقساط وفوائد الديون للخارج، وهذا ما يحدث فائضا في ميزان المدفوعات والعجز في حالة وجود العكس.

ولكن في حالة أن قيمة الصادرات + المدفوعات المحولة من الخارج + الهبات والقروض يساوي مجموع قيمة الواردات والتحويلات للخارج ومدفوعات أقساط القروض والفوائد فإن ميزان المدفوعات يكون في حالة تطابق، وهذا ما لا يحدث إلا نادراً.

وعلى هذا الأساس فإن الدورة السلعية النقدية في حالة التعامل مع الخارج تكون كالتالي:

(1) دورة الناتج:

التيار السلعي تكون دورته كالتالي:

العرض = منتجات محلية + واردات (عرض أجنبي)

الطلب = طلب محلي + صادرات (طلب أجنبي)

الطلب النهائي المحلي ينقص بقيمة الصادرات، ولكن الواردات تعوض هذا النقص.

العرض = الناتج + الواردات = استهلاك عائلي + استهلاك حكومي +
إنفاق استثماري عام وخاص + الصادرات = الطلب

الناتج = استهلاك عائلي + استهلاك حكومي + إنفاق استثماري عام
وخاص + صادرات - واردات.

(2) دورة الدخل:

أما التيار النقدي فتكون دورته كالتالي:-

حقوق التملك وعوائد العاملين الموزعة على القطاع العائلي
(ربح/أرباح/فوائد/أجور) + الدخل الحكومي (ضرائب/دعم) + التحويلات من
الخارج + القروض والهبات - التحويلات للخارج - أقساط القروض والفوائد =
الاستهلاك العائلي + الإنفاق الاستهلاكي الحكومي + الإنفاق الاستثماري العام
والخاص + الصادرات - الواردات.

المبحث الثالث

طرق حساب الناتج/الدخل/الإنفاق

1) طريقة التكوين (للمنتج/الدخل):

يتكون الدخل من مجموع دخول عناصر الإنتاج التالية:

- أ. الأجور والمرتببات في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية التابعة للقطاعات العام والخاص.
- ب. ريع الأراضي.
- ج. فوائد رأس المال.
- د. الأرباح/الهامش، المردود ، العائد.... الخ.

وفي حالة حصر عوائد عناصر الإنتاج هذه يمكن الحصول على مجموع الدخل المحلي الصافي/ الناتج المحلي الصافي، وإذا ما أضيف إليه استهلاك رأس المال (الأصول الثابتة) وأضيفت إليه الضرائب غير المباشرة من جهة وخصمت منه إعانات الإنتاج والدعم من جهة ثانية، يمكن الحصول على الناتج المحلي الإجمالي، كما في المثال التالي:

بلغت عوائد عناصر الإنتاج في ليبيا عام 1978م كالتالي:

1625.9 مليون د.ل	تعويضات العاملين (أجور، مرتبات
3584.5 مليون د.ل	ومكافآت)
-----	+ فائض التشغيل (ريع، فوائد، أرباح)
5210.4	(عوائد الملكية)
-----	-----
236.1	= الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة
3.07.3	+ استهلاك رأس المال الثابت
115.3	+ الضرائب غير المباشرة
-----	- إعانات الإنتاج والدعم
5638.5 مليون د.ل	-----
	= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

(2) طريقة الإنفاق:

المقصود بطريقة الإنفاق في حسابات الدخل القومي، هي معرفة أوجه أنفاق الناتج أو الدخل، أي توزيعه بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار.

والدخل يوزع عادة بين الاستهلاك والادخار (د = ك + خ)

أو بين الاستهلاك والاستثمار (د = ك + ث)

إذاً الاستثمار = الادخار

أما الناتج فإنه يتكون من سلع استهلاكية + سلع استثمارية.

وتعتبر الصادرات من سلع وخدمات جزءاً من الناتج المحلي الفائض عن الاستهلاك المحلي، لذا وجب إضافتها إلى الناتج المحلي، بينما تعتبر الواردات من سلع وخدمات عبأً على الناتج المحلي، لذا يجب خصمها من الناتج، علماً أن الاستهلاك والاستثمار يتم في القطاعين العام والخاص، وكذلك الصادرات والواردات يقوم بها القطاع العام والخاص، وعلى هذا الأساس فإن أوجه إنفاق الناتج أو الدخل هي كالآتي:

الاستهلاك الحكومي (العام)

+ الاستهلاك الخاص

+ الاستثمار الحكومي (العام)

+ الاستثمار الخاص

+ المخزون (في حالة نقص المخزون تكون العلامة بالناقص)

+ الصادرات

- الواردات

وبما أن المخزون يعتبر جزءاً من الاستثمارات، لذا يجب إضافته إلى مجموع الاستثمار، إذا كان إيجابياً وطرحه من الاستثمار إذا كان سالباً، كما في المثال التالي:

1691.8 مليون د.ل	الإنفاق الاستهلاكي العام (الحكومي)
	+ الإنفاق الاستهلاكي الخاص
1651.1	+ الاستثمارات (العامة والخاصة) تكوين
1532.0	راس المال
75.0 -	- التغير في المخزون
2978.1	+ الصادرات
2139.5	- الواردات
-----	-----
5638.5 مليون د.ل	= الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق بسعر السوق

(3) طريقة القيمة المضافة*:

تواجه حسابات الدخل مشكلة، يطلق عليها مشكلة التكرار/الازدواجية، ومفادها أن قيمة الناتج لكل مرحلة إنتاجية أو لكل قطاع إنتاجي تحسب مرتين أو أكثر، مما يؤدي إلى تضخم حسابات الدخل، والسبب يرجع في الغالب إلى حساب السلع الوسيطة، ونصف المصنعة، التي تدخل في العمليات الإنتاجية مرتين، كذلك حساب أرباح الشركات المساهمة مرتين: مرة قبل التوزيع، ومرة بعد التوزيع.

ولتفادي عملية التكرار في حسابات الدخل، تستخدم طريقة القيمة المضافة، والتي تعتمد أساساً على القيمة الاستهلاكية للسلعة أو الخدمة، أي المبلغ الذي يدفعه المستهلك الأخير عند حصوله على السلعة أو الخدمة.

* القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج الإجمالي مخصوماً منها قيمة الاستخدامات الوسيطة.

أما القيمة المضافة الصافية فهي = القيمة المضافة الإجمالية مخصوماً منها الاهلاكات.

من المستحسن مطالعة المبحث الأول من الفصل السابع من هذا الكتاب.

* كيف يمكن إستبعاد الإنتاج الوسيط:

أ) القيمة المضافة:

أي تجميع القيم المضافة الإجمالية من مراحل العملية الإنتاجية المختلفة في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة، ويكون مجموعها مساوياً للناتج المحلي الإجمالي.

طريقة مبسطة لحساب القيمة المضافة

مثال: ثلاثة مشروعات أ + ب + ج، يبيع المشروع (أ) إلى (ب) ما قيمته 1000 د.ل، ويبيع المشروع (ب) إلى (ج) ما قيمته 2000 د.ل، ويبيع المشروع (ج) إلى المستهلك ما قيمته 4400 د.ل فكم هي القيمة المضافة؟

المشروعات	مشروع أ	مشروع ب	مشروع ج
مستلزمات الإنتاج		1000 من أ	2000 من ب
مبيعات	1000 إلى ب	2000 إلى ج	4400 إلى المستهلك

القيمة المضافة = $(1000 + 2000 + 2400) = 4400$ د.ل، وهو ما يساوي قيمة ما يباع إلى المستهلك.

مثال:

في سنة 1990 تم إنتاج 170 مليون د.ل نفط خام، تم تصدير 100 مليون للخارج، السبعون الباقية تم توريدها لمصانع التكرير، بلغت قيمة إنتاج التكرير 80 مليون، باع منها في السوق المحلية بقيمة 20 مليون، وتم تصدير ما قيمته 10 مليون للخارج، والباقي تدفق إلى الصناعات البتروكيميائية والتي بلغت قيمة إنتاجها 65 مليون، استخدمت بالكامل في إنتاج الصناعات الكيماوية، وقد بلغت قيمة المنتجات الكيماوية 77 مليوناً.

فلو حسبنا قيمة الإنتاج على أنها تساوي قيمة الإنتاج في كل مرحلة من المراحل لكنت النتيجة ضخمة جداً كالتالي:

170 إنتاج النفط الخام + 80 تكرير + 65 بتروكيماويات + 77 إنتاج صناعات كيماوية = 392 قيمة الناتج.

ولكن هذه الطريقة تعني أن هناك عمليات حسبت مرتين فقد حسبت قيمة النفط الخام ضمن إنتاج النفط الخام، وتكررت ضمن قيمة النفط المكرر والبتروكيماويات والكيماويات، ومن الواجب أن تحسب مرة واحدة فقط مع حساب القيمة المضافة لكل مرحلة.

170 + 10 مرحلة التكرير + 15 مرحلة البتروكيماويات + 12 مرحلة الكيماويات = 207 قيمة الناتج (صافي القيمة على أساس القيمة المضافة) بسعر تكلفة عناصر الإنتاج، وهذا ما يوزع على عناصر الإنتاج.

حساب القيمة المضافة الصحيح =

170 إنتاج النفط
10 في التكرير
15 في البتروكيماويات
12 في صناعات كيماوية
207 مليون د.ل

(ب) طريقة القيم النهائية:

أي حساب القيم النهائية التي تظهر في الأسواق للاستخدام النهائي، قيمة الناتج النهائي (سعر البيع للمستهلك).

قيمة النفط الخام المصدر (100) + قيمة مشتقات النفط المكرر المصدرة (10) + مشتقات النفط المسوقة محلياً (20) + قيمة المنتجات الكيماوية (77) = المجموع 207 مليون د.ل.

ج) الناتج بسعر السوق والناتج بسعر تكلفة العوامل الإنتاجية حسب طريقة القيمة المضافة:

إن الناتج الذي يوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العمليات الإنتاجية هو ليس الناتج الإجمالي بل الناتج الصافي، أي بعد خصم الاستهلاك لمقابلة عمليات الإحلال والاستبدال.

ويحسب الناتج حسب أسعار السوق الجارية، ولكن هذه الأسعار لا تعكس تكلفة الإنتاج الفعلية وحدها، بل تعكس آثار السياسة المالية، فهو يشمل قيمة الضرائب غير المباشرة التي ترفع الأسعار، وكذلك الدعم الذي يخفض الأسعار، ولهذا لابد من خصم قيمة الضرائب الصافية (ضرائب غير المباشرة ناقص الدعم) من قيمة الناتج المقدر بالأسعار الجارية، وهكذا نحصل على قيمة الناتج بسعر تكلفة عوامل الإنتاج، أي ما يتم توزيعه على عناصر الإنتاج (علاوة على مدخرات قطاع الأعمال/الأرباح المحتجزة)، في المثال السابق 207 مليون د.ل وهي القيمة المضافة الصافية محسوبة بسعر التكلفة.

فإذا فرضت الدولة رسوماً على الصادرات مقدارها 10 مليون د.ل ورسوماً على الاستهلاك 20 مليون د.ل، وأعطت دعماً لمصانع الدولة مقداره 3 مليون د.ل.

$$207 + (10 - 20 + 3) = 207 + 27 = 234 \text{ مليون د.ل بسعر السوق}$$

(1) الدخل الموزعة للأفراد (قطاع العائلات) + قطاع الأعمال:

120 مليون أجور ومرتبآت

50 مليون أرباح/ريع/فوائد (ملكية عوامل الإنتاج)

50 مليون معاشات تقاعدية (محتجزة)

10 مليون فوائد للأفراد مقابل القرض العام

المجموع 230 مليون = الدخل الموزعة

(2) الدخل غير الموزعة:

40 مليون د.ل مدخرات قطاع الأعمال في الأنشطة الأربعة تستحق عليها ضريبة 3 مليون د.ل.

(3) الدخل المحلي = 120 مليون (أجور ومرتببات) + 50 مليون (عوائد ملكية) + 40 مليون أرباح غير موزعة - 3 مليون ضرائب على الأرباح غير الموزعة = 207 مليون د.ل (الدخل المحلي بسعر التكلفة/القيمة المضافة).

(4) دخل الحكومة

10 مليون د.ل + 20 مليون د.ل = 30 مليون د.ل ضرائب غير مباشرة + 3 مليون د.ل ضرائب مباشرة = 33 مليون د.ل - 3 مليون د.ل دعم = 30 مليون د.ل

(5) فائض لدى الحكومة = 33 مليون د.ل ضرائب مباشرة وغير مباشرة - 10 مليون د.ل فوائد القرض العام - 3 مليون د.ل دعم أو إعانات = 20 مليون د.ل.

الإطار الإحصائي المناسب للهسابات القومية وطرق العرض

- المبحث الأول: القطاعات الرئيسية
والهسابات والجداول الأساسية.
- المبحث الثاني: إعداد جداول الحسابات
القومية.
- المبحث الثالث: الحسابات الإجمالية
المحلية والقومية.
- المبحث الرابع: الإطار العام للحسابات
القومية.

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض

الهدف من إعداد الحسابات هو تصوير حالة الاقتصاد الوطني {خلال سنة}، ويتحقق هذا الهدف عندما يتوفر الإطار الإحصائي والمحاسبي والأعمدة الأساسية لهذا الإطار، والتي تتمثل في ثلاث محاور:

1. مجموعة من الحسابات الأساسية للأنشطة الاقتصادية.
2. مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي تتم فيها هذه الأنشطة.
3. مجموعة من الجداول الأساسية لعرض نتائج تلك الأنشطة.

والنظرية الاقتصادية الكلية هي الأساس الفكري الذي يبين العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والقوانين التي تحدد هذه العلاقات.

كذلك يتطلب هذا الإطار توفر أسس لتسجيل العمليات التي تتم بين الوحدات الأساسية (القطاعات)، وهذه الأسس هي خدمات المحاسبة (القييد المزدوج)، كذلك يتطلب الإطار استخدام الأسس العلمية للتجميع والتصميم والاسقاطات، وهذه توجد في الأدوات الإحصائية كالأرقام القياسية، وتحليل السلاسل الزمنية الأصلية وطرق الإسقاط والتنبؤ....

المبحث الأول

القطاعات الرئيسية والحسابات والجداول الأساسية

1) الحسابات الأساسية:

الحسابات الأساسية لنظام الحسابات القومية هي موضوع العمليات الاقتصادية، التي تتم بين مختلف الوحدات الاقتصادية (إنتاجية، استهلاكية وبين بعضها الآخر)، سواء كانت هذه الوحدات أفراداً أو حكومة (قطاع خاص/أو عام) إضافة إلى الوحدات الخارجية (العالم الخارجي)، وهذه العمليات الاقتصادية إما تكون عمليات جارية (إنتاج/استهلاك) أو عمليات رأسمالية متعلقة بتكوين رأس المال (استثمارات) وتوسعات مستقبلية.

وتقسم الحسابات الأساسية إلى أربعة حسابات رئيسية وهي:

1. حساب الإنتاج: الإنتاج في قطاع الأعمال (عام وخاص).
2. حساب التخصيص: الاستهلاك لانتاج الوحدات الاقتصادية، وخاصة بالاستهلاك الذاتي واستهلاك الوحدات التي لا تهدف إلى الربح.
3. حساب رأس المال: الاستثمارات الثابتة + المخزون + تعويض إهلاك رأس المال الثابت.
4. حساب الخارج: الصفقات مع العالم الخارجي.

إن عدد الحسابات غير محدد، ولكن المهم هو تصوير كفاءة العمليات الاقتصادية لكافة الوحدات الاقتصادية، بطريقة تسمح بتجميع العمليات على المستوى الوطني بصورة منتظمة، وعدد الحسابات يتوقف على درجة تعقد النشاط الاقتصادي، وطبيعته، ووفرة المعلومات، والهدف من إعداد الحسابات القومية.

وكل حساب يتكون من جانب مدين وجانب دائن، حيث تطبق قاعدة القيد المزدوج، وهكذا تتوفر قاعدة التطابق للحسابات المختلفة (انظر الفقرة الرابعة من هذا المبحث).

1-1- حساب الإنتاج:

وعلى هذا الأساس فإن حساب الإنتاج يبين في الجانب الدائن بندين هما:

- أ. مصادر الإيرادات الناتجة من التصرف في الإنتاج (مبيعات الإنتاج).
- ب. الزيادة في المخزون.

في حين يبرز الجانب المدين البنود التالية:

- أ. كافة النفقات الإنتاجية.
- ب. قيمة المواد والمستلزمات.
- ج. إهلاك راس المال الثابت.
- د. الضرائب غير المباشرة.

ويبرز رصيد هذا الميزان القيمة المضافة الصافية التي تساوي بالضرورة فائض القطاع الذي يتوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العمليات الإنتاجية، أي أن هذا الفائض (القيمة المضافة الصافية) يوزع على الأجور والمرتببات من جهة، وعلى عوائد الملكية (فوائد، ريع، أرباح) من جهة ثانية.

وهذه الأجزاء الموزعة من الفائض تظهر في الجانب الدائن لحساب التخصيص (الاستهلاك لنفس القطاع).

1-2- حساب التخصيص (الاستهلاك):

يشتمل الجانب الدائن لحساب التخصيص (الاستهلاك) على البنود التالية:

- أ. القيمة المضافة الموزعة على عناصر الانتاج الأساسية (العمل، الارض ورأس المال).
- ب. وكذلك دخول الاستثمارات والتحويلات إلى هذا القطاع من القطاعات الأخرى أو العالم الخارجي.

أما الجانب المدين من حساب التخصيص فيظهر البنود الجارية التالية:

- أ. النفقات الجارية والتحويلات الجارية للقطاعات الأخرى.
- ب. مدفوعات هذا القطاع للخزانة العامة (ضرائب مباشرة)، ورصيد التوازن في حساب التخصيص (الاستهلاك) يمثل المدخرات إذا كان موجباً، أو ديون على القطاع إذا كان سالباً.

3-1- حساب رأس المال:

وفي حالة تحقيق مدخرات في هذا القطاع، فإن هذا البند الذي يظهر في الجانب المدين لحسابات التخصيص (الاستهلاك) يشكل أحد البنود الأساسية لإيرادات حساب رأس المال (الجانب الدائن)، ومصادر الإيراد الأخرى لهذا الحساب تتمثل في المخصص لمقابلة إهلاك رأس المال، علاوة على التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي.

أما الجانب المدين فيتكون من الإنفاق الاستثماري ومن التحويلات الرأسمالية والإقراض للقطاعات الأخرى (المدفوعات).

4-1- حساب العالم الخارجي:

أما حساب العالم الخارجي فإن جانب المدفوعات فيه هو الجانب المدين، وأما المتحصلات (المقبوضات) فهي في الجانب الدائن.

(2) القطاعات الرئيسية:

يقسم الاقتصاد الوطني حسب نظام الحسابات القومية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية محلية، إضافة إلى قطاع العالم الخارجي:

- أ. قطاع الأعمال.
- ب. قطاع العائلات.
- ج. القطاع الحكومي.
- د. قطاع العالم الخارجي.

وهناك تقسيمات أخرى حسب نوع العمليات الإنتاجية، أو نوع الناتج، أو التقنية المستخدمة، فتوجد قطاعات الزراعة، الصناعة، الخدمات والطاقة، وهذه تقسم إلى مجالات ونشاطات فرعية أخرى.

1-2- قطاع الأعمال:

ويشمل مجموعة كبيرة من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالإنتاج السلعي والخدمي، وتهدف إلى تحقيق فائض (ربح)، بغض النظر عن الشكل القانوني، مثل:

- أ. المشروعات المنظمة (تمسك دفاتر محاسبية)، أو المشاريع المتوسطة والكبيرة التي يعمل فيها 10 عمال وأكثر.
- ب. المؤسسات والجمعيات التعاونية (التوزيع)، مادام أنها تغطي التكاليف والحصول على ربح عادي يفوق تكاليف الإنتاج.
- ج. الوحدات الاقتصادية غير المنظمة في الزراعة/الصيد أو التجارة (جملة قطاعي/تجزئة)، والأنشطة الحرفية والمهنية (المهن الحرة).
- د. الوحدات التي لا تهدف إلى الربح (مراكز البحث العلمي والوكالات المختلفة التي تقوم بالدراسات الاستشارية).
- هـ. الوحدات الإنتاجية المملوكة للمجتمع (قطاع عام)، ولهذا يجب التمييز بين هذا القطاع وقطاع الإدارة العامة (القطاع الحكومي).

2-2- القطاع العائلي ويشمل ما يلي:

- أ. الأفراد المقيمين في البلاد كمستهلكين (الإنفاق).
- ب. الهيئات الخاصة التي لا تنشأ لتحقيق الربح، حتى وإن حققت إيرادات من أعمالها (لا يشمل الهيئات والمؤسسات التي تخدم قطاع الأعمال) الماء والكهرباء والغاز والهاتف...الخ.

كما يشمل المنظمات التالية: الجمعيات العلمية: نقابات العمال – النوادي – المستشفيات.

والمصدر الأساسي للإيرادات لمثل هذه المؤسسات هو تحويلات خاصة من الدولة (هبات، مساهمات الأفراد/ الأوقاف، بعض النوادي أخذت تقييم مشاريع إنتاجية لتوفر مصادر تمويل ذاتية لها، وهذه الوحدات الإنتاجية ينطبق عليها شرط الوحدات المنتجة (قطاع الأعمال).

2-3- قطاع الإدارة الحكومية (الإدارة العامة):

الجهاز الحكومي الإداري (الإدارات المركزية والمصالح العامة، ديوان الأمانات والأجهزة التابعة للقيادة السياسية، جهاز ديوان المحاسبة، الرقابة الإدارية، مؤتمر الشعب العام، وتشمل الجهاز الإداري- البلديات والوحدات التابعة لها).

والمعيار الأساسي لهذا القطاع أنه يقوم بنشاط غير إنتاجي، بل يوفر خدمات عامة، حتى ولو كانت بعض الأجهزة تقوم بأعمال الإشراف والمتابعة على بعض النشاطات الإنتاجية (مثل أمانة الزراعة والصيد البحري)، علماً أن بعض الأجهزة تحصل على رسوم مقابل الخدمات المقدمة للمواطنين، ولكن هذه الإيرادات لا تعتبر مقابل حقيقي يغطي التكلفة لأنها رمزية، كما أن الرسوم تعكس متغيرات السياسية المالية وآثارها في العملية الإنتاجية.

إن بعض الهيئات والمؤسسات لها ميزانية خاصة، ولكنها تابعة لقطاع الإدارة العامة، والقصد من هذه الميزانيات المستقلة، هو تسهيل وتنظيم الإجراءات والتمويل السريع دون الرجوع إلى جهات أخرى (هيئة النهر الصناعي).

إن هذا القطاع يشمل هيئات التأمين الاجتماعية، وصندوق الضمان الاجتماعي، أما صناديق المعاشات لمستخدمي قطاع الأعمال، وكذلك العاملين لدى الإدارة العامة، فإنها تعامل في إطار قطاع العائلات، ومعيار التفرقة واضح فتحويلات المعاشات ذات طبيعة استهلاكية للقطاع العائلي، أما أعمال هذه الهيئات فهي إنتاج خدمات، ونظراً لأن هذه الخدمات تقدم مجاناً فإنها تدرج بالضرورة في قطاع الإدارة العامة.

2-4- قطاع العالم الخارجي:

إن العالم الخارجي يدخل في معاملات تجارية وتمويلية لا حصر لها مع القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، فالصادرات من سلع وخدمات والتي يقوم بها قطاع الأعمال أو قطاع العائلات أو القطاع الحكومي تعتبر مصدراً من مصادر الدخل لقطاع الأعمال الوطني، وإنفاق بالنسبة للعالم الخارجي، بينما تعتبر الواردات من الخارج بمثابة إنفاق وطني في الخارج.

ويتم معالجة الصادرات والواردات في الحسابات القومية عن طريق خصم قيمة الواردات من الجانب الدائن لحساب قطاع الأعمال، كي لا تؤدي إضافته إلى الجانب المدين إلى تضخم حجم الدخل، بينما تتم زيادة قيمة الواردات باعتبارها تحويلات من مقيمين لغير المقيمين، وكذلك الخدمات المقدمة من المواطنين لغير المقيمين (سياحة/ نقل/ مواصلات)، كما تشمل المشتريات المباشرة للمنظمات والهيئات الأجنبية داخل الاقتصاد الوطني، وقد تحصل الحكومة على إعانات من الخارج بدون مقابل، ويمكن اعتبارها من ضمن الواردات لقطاع الأعمال، ثم يلغى أثرها باعتبارها سلعة استهلاكية للقطاع الحكومي، باعتبارها تحويلات لم يدفع مقابل لها، ويعتبر الإقراض للخارج والاقتراض من الخارج من العناصر الهامة لقطاع العالم الخارجي (أنظر الميزان التجاري وميزان المدفوعات، حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال في الصفحات التالية).

3) مجموعة الجداول الأساسية وطرق العرض:

3 - 1 - طرق العرض

لابد من إعداد مجموعة من جداول العرض الإجمالية التي تعتبر إحدى الطرق التي يستطيع من خلالها الباحث تصوير حالة الاقتصاد الوطني، وهذه هي:

- أ. القوائم المحاسبية: وتتعلق بالاجماليات الوطنية.
- ب. الصياغات الرياضية: النماذج الاقتصادية التي تتضمنها الحسابات القومية،

وتستخدم لخدمة أغراض التنبؤ والتخطيط والتحليل الاقتصادي، وخاصة لمعرفة الآثار غير المباشرة للتفاعلات، التي لا يمكن عرضها جدولياً، كما أنها تفيد في عمل التقديرات.

ج. المصفوفات: ويقصد بها جداول، تظهر فيها درجات التشابك القطاعية، وتميز استخدام كل هذه الطرق لعرض حالة الاقتصاد الوطني، فوسيلة العرض الجدولي (القوائم المحاسبية) تنفع في رصد البيانات التاريخية، أما إذا كان الهدف مستقبلي فيجب وضع النماذج الرياضية قبل الجداول، كذلك في حالة عمل تقديرات أولية للموازنة الإدارية.

3-2- مجموعة الحسابات التجميعية:

أ. نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (S.N.A) (System of National Accounts).

ب. نظام الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD).

(S.S.N.A.) (Standerdized System of Nalional Accounts)

وطبقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة (الفقرة أ) يمكن التمييز بين الحسابات التجميعية التالية:

(1) على المستوى الاقتصادي الكلي:

والحسابات التجميعية المطلوبة هي:

أ. حساب الناتج المحلي.

ب. حساب الدخل القومي.

ج. حساب تكوين رأس المال.

(2) على المستوى القطاعي:

والحسابات التجميعية المطلوبة هي:

- أ. الحساب الجاري وحساب التسوية لرأس المال (للعائلات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح).
- ب. الحساب الجاري وحساب التسوية لرأس المال (للإدارات العامة الحكومية).
- ج. الحساب الجاري وحساب التسوية لرأس المال (للعالم الخارجي).

أما نظام الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (الفقرة ب) فهو يختلف قليلاً عن المجموعات الحسابية، فحساب الناتج المحلي في النظام الأول يقابله حساب الناتج والإنفاق الحكومي في النظام الثاني، والحسابات الجارية لقطاع العائلات والإدارة العامة في الأول تقابلها حسابات التخصيص (الاستهلاك) لكل من القطاع العام والخاص، ولا توجد حسابات للتسوية الرأسمالية لكل من هذه القطاعات في النظام الثاني، أما الحساب الجاري وحساب التسوية لرأس المال مع العالم الخارجي فيقابلهما الحساب المجمع للعالم الخارجي.

3-3- الحسابات الإجمالية القومية:

وهي تشمل:

حسابات الناتج والإنفاق والدخل وتكوين رأس المال المحلي.

3-3-1- حساب الناتج المحلي:

هو الحساب الموحد للناتج على المستوى المحلي، وهو يبرز حجم الإنفاق القومي (استهلاك + استثمار/ادخار)، ويمكن عرض ذلك وفقاً لنظام منظمة التعاون الأوروبية في حساب مدين ودائن مباشرة.

أما في نظام الأمم المتحدة، فيجب إجراء تعديلات بسيطة، تتمثل في نقل بند إعانات الإنتاج من الجانب الدائن إلى الجانب المدين (سالب)، وفي نقل بند مشتريات الحكومة (سلع وخدمات) من الخارج من الجانب المدين إلى الجانب الدائن (بالسالب أيضاً).

أ. الجانب المدين: يحتوي على مكونات الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بأسعار السوق وهي:

1. الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.
2. عناصر السياسة المالية، الدعم/الإعانات/الضرائب المباشرة وغير المباشرة/احتياطي إهلاك رأس المال.

ب. الجانب الدائن: يشمل بنود الإنفاق المختلفة.

1. الاستهلاك (خاص وعام).
2. الاستثمار الكلي (الزيادة في المخزون وتكوين رأس المال الثابت).
3. الصادرات الصافية (صادرات - واردات).

ويطلق على هذه الطريقة اسم توزيع الناتج أو طريقة التصرف.

3-3-2- حساب الدخل:

إن هذا الحساب يهتم بتكوين الدخل من ناحية وتوزيعه على المشاركين فيه من ناحية أخرى، ويتضمن:

أ) الجانب المدين: ويرز المكونات الأساسية للناتج.

1. الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج (الدخل المحلي).
2. صافي عوائد الدخل من العالم الخارجي.

ب) الجانب الدائن: ويتضمن مدفوعات الدخل:

1. مدفوعات الدخل للعائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح.
2. دخل دعم الأعمال غير المنظمة.
3. إيداع الشركات المساهمة (الخاصة والعامة والتعاونيات).
4. دخل الحكومة من الملكية العامة وعائد (الإدارة/التنظيم) من أرباح مؤسسات الأعمال الحكومية، زائداً صافي الأيجارات والفوائد وحصص الأرباح، وحصيلة الضرائب على الشركات، ناقصاً الفوائد على الدين (القرض) العام.

يستنتج من ذلك أن توزيع الدخل يتم على مكونين أساسيين (بندين) يقسمان بدورهما إلى بندين فرعيين هما: الأجور والمرتببات من ناحية، وعوائد التملك من ناحية ثانية (فوائد/ ريع/ أرباح).

3-3-3- حساب تكوين رأس المال:

ويشمل عمليات تكوين رأس المال في القطاع العائلي وقطاع الإدارات العامة، ويتضمن أيضاً:

- أ. الجانب المدين: إجمالي تكوين رأس المال المحلي (رأس المال الثابت + تغير المخزون).
- ب. الجانب الدائن: مصادر تمويل هذا التكوين الرأسمالي، والمكونة من (الإدخار + احتياطي الإهلاك في الشركات المنظمة + صافي التحويلات الرأسمالية للشركات المنظمة + تمويل رأس المال في المؤسسات غير المنظمة والعائلات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح، وكذلك الحكومة العامة (الإدارات) ومؤسسات الأعمال الحكومية (قطاع عام).

3-3-4- الموازنات الاقتصادية الوطنية/القومية^(*) (حسابات المدخلات والمخرجات):

وهي حسابات حركية من عدة مجموعات حسابية، أهمها حساب الناتج والإنفاق وحساب الدخل والتصرف فيه، حيث تجمع معاً في مصفوفة واحدة، وتهتم هذه الحسابات بالعمليات الوسيطة، وهو ما يبرز في مصفوفة التدفقات الإنتاجية الوسيطة، فباستخدام نموذج رياضي للمدخلات والمخرجات يمكن حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة لأي تغير في الإنفاق الكلي (الطلب الإجمالي) على الناتج النهائي والناتج الوسيط من خلال التفاعل للأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

وتقسم الأنشطة الاقتصادية في هذه الحسابات لمعايير تقنية إلى زراعة وصناعة وطاقة وخدمات وهذه تقسم إلى أنشطة فرعية.

إن حسابات الناتج والدخل والإنفاق وحتى حسابات المدخلات والمخرجات تهتم أساساً بعمليات التدفق السلعي وقيمة هذه التدفقات، ولكن كيفية تمويل هذه العمليات ووسائل الدفع لها فهي من اهتمام جداول المخرجات والمدخلات، مكان التدفقات المالية والنقدية، وبصفة خاصة تلك التي تتم بين الوسطاء الماليين، وكذلك تهتم بإبراز الأصول المالية (نقود، أوراق مالية، ودائع مصرفية... إلخ) التي تمت على أساسها المعاملات، بينما تهتم الموازنة الاقتصادية القومية بالتوقعات المستقبلية لخدمة أهداف رسم السياسات الاقتصادية ووضع البرامج والخطط.

وتختلف الموازنة الاقتصادية القومية عن الحسابات التجميعية، من حيث درجة الشمول (حيث تشتمل على حسابات كثيرة)، ومن حيث الفترة الزمنية لإعدادها، فغالباً ما تعد هذه الموازنات لفترات تزيد عن العام، وترتكز الموازنة الاقتصادية القومية على التنبؤات وتستخدم النماذج الرياضية، كما هو الحال في جداول المدخلات والمخرجات.

* انظر نموذج الاقتصادي ليونتييف في الفصل الأول وكذلك الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(4) عرض جداول الحسابات الأساسية

جدول رقم (2) حـ/ الإنتاج

مدین	دائن
نفقات الإنتاج (الأجور والمرتببات) نفقات الإنتاج (مواد خام ومستلزمات) إهلاك رأس المال ضرائب غير مباشرة الرصيد: القيمة المضافة الصافية (الفائض)	إيرادات التصرف بالنتائج (المبيعات) إعانات الإنتاج الزيادة في المخزون
المجموع دخل القطاع الذي يوزع على عناصر الإنتاج في الجدول التالي) في الجانب الأيسر (الدائن) بسعر التكلفة.	المجموع

ملاحظة: في حالة عدم دفع أجور ومرتبات للعاملين، بل تدفع لهم مكافآت ومشاركات، فلا تذكر الأجور ضمن النفقات، وإنما تكون ضمن الرصيد النهائي (الفائض) الذي يوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

جدول رقم (3) حـ/ التخصيص (الاستهلاك)

مدین	دائن
النفقات الاستهلاكية الجارية التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى ضرائب مباشرة تحويلات العاملين الأجانب للخارج الرصيد: المدخرات الإيجابية ترحل إلى الجانب الدائن في حساب رأس المال التالي.	الأجور والمرتببات الفوائد الريع الأرباح دخول الاستثمارات التحويلات من القطاعات الأخرى من الخارج الرصيد: المدخرات السلبية

جدول رقم (4) ح/ رأس المال

مدين	دائن
الإنفاق الاستثماري (تكوين رأس المال) التحويلات الرأسمالية للقطاعات الأخرى التحويلات الرأسمالية للعالم الخارجي أقساط وفوائد القروض الرأسمالية والإقراض للقطاعات الأخرى (مدفوعات).	إيرادات (المدخرات الإيجابية) أقساط (مخصصات) إهلاك رأس المال التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي المقبوضات (تسديد القروض مع الفوائد الممنوحة للدول الأخرى) (مقبوضات).

جدول رقم (5) ح/ العالم الخارجي

مدين	دائن
ميزان تجاري واردات سلعية ميزان مدفوعات واردات خدمية (غير منظورة)	صادرات سلعية صادرات خدمية (غير منظورة)

جدول رقم (6) ح/ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

مدين	دائن
الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة (أجور ومرتبآت، الربح، الفوائد، الأرباح) + احتياطي إهلاك رأس المال + الضرائب غير المباشرة - الدعم / الإعانات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب طريقة التكوين	الاستهلاك (خاص وعام) الصادرات الصافية (صادرات - واردات). الزيادة في المخزون الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب طريقة الإنفاق / التصرف

جدول رقم (7) ح/ الدخل

مدين	دائن
النتاج المحلي الصافي بسعر التكلفة صافي عوائد الدخل من العالم الخارجي التحويلات من الخارج (المواطنين) التحويلات إلى الخارج (المغتربين) صافي التحويلات الخارجية (±)	مدفوعات الدخل للعائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح. دخل دعم الأعمال غير المنظمة ادخار الشركات المساهمة (الخاصة والعامة والتعاونيات). دخل الحكومة من الملكية وعائد التنظيم على أرباح مؤسسات الأعمال الحكومية. صافي الإيجارات والفوائد وحصص الأرباح حصيلة الضرائب على الشركات ناقص: الفائدة على الدين العام
(توزيع الدخل يكون على الأجور والمرتببات وعوائد الملكية)	

جدول رقم (8) ح/ تكوين رأس المال

مدين	دائن
رأس المال الثابت + المخزون	مصادر تمويل الاستثمارات (مدخرات) + احتياطي الاستهلاكات في الشركات المنظمة + صافي التحويلات الرأسمالية في الشركات المنظمة + تمويل رأس المال في مؤسسات الأعمال غير المنظمة والعائلات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح + الحكومة والقطاع العام بالكامل.

المبحث الثاني

إعداد جداول الحسابات القومية

- أ. النشاط الاقتصادي من حيث الاستخدام: إنتاج/استهلاك/استثمار/تصدير للخارج.
- ب. الاستهلاك من قبل العائلات أو الحكومة.
- ج. الاستثمار تقوم به القطاعات الثلاثة (القطاع العام والقطاع الخاص والأجانب).
- د. النشاط الاستثماري الإجمالي = التغير في المخزون + إحلال استهلاك الأصول + إضافات رأسمالية جديدة.
- هـ. نشاط التصدير = سلع، وخدمات، وعوامل إنتاج كرأس المال (استثمارات خارجية/عمالة مغتربة)

الحسابات القومية تعني وضع إطار وقواعد للتجميع في هذا الإطار، بحيث يكون منسقاً ومقسماً إلى حسابات وقطاعات، وقواعد التسجيل المعمول بها في الإطار وطرق وأساليب خاصة لعرض النتائج.

1) حالة الاقتصاد المغلق:

1-1- المعطيات (جدول رقم 9):

- أ. وجود 3 وحدات اقتصادية منظمة في شكل شركات (أ/ب/ج)، تشتغل الأولى في الإنتاج الزراعي، والثانية في الصناعي، والثالثة في الطاقة، وتقوم بإنتاج سلع للاستهلاك النهائي والإنتاجي الوسيط، والسلع الرأسمالية، وتبيع إنتاجها للأفراد وللحكومة.
- ب. الأجور والمرتببات والأرباح والفوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج تعويضات العاملين وعوائد الملكية (القيمة المضافة الصافية).
- ج. الأفراد والمشروعات يدفعوا ضرائب مباشرة للحكومة دون حصولهم على دعم من الحكومة.

د. يقوم الأفراد بشراء أسهم وسندات من المشروع (أ)، ومن المشروع (ج) قيمتها 250 مليون د.ل لغرض الاستثمار.

جدول رقم (9) جدول المعطيات للشركات الثلاث

ر.م	البيان	شركة أ	شركة ب	شركة ج
1	إنتاج الشركات الثلاث	800	1700	550
2	+ تغير المخزون	80	200	100
3	مبيعات استهلاك نهائي للعائلات	350	550	300
4	مبيعات استهلاك نهائي للحكومة	150	200	150
5	مبيعات سلع وسيطة أ ← ب	أ ← ج ← 100	ب ← أ ← 60	ب ← ج ← 40
6	مبيعات رأسمالية ب ← أ	ب ← ج 180	ب ← أفراد 50	ب ← حكومة 20
7	أجور ومرتبات حكومة	أ 400	ب 660	ج 200
8	عوائد ملكية 1 - الأرباح 2 - الفوائد	50 10	200 50	30 صفر
9	الضرائب: ضرائب مباشرة/غيرمباشرة 1 - ض / دخل 70 2 - ض / أرباح 130 3 - ض / فوائد 20	90	220	90
10	أقساط الإهلاك	60	150	30
11	توزيع الفائض: 1 - أرباح 2 - فوائد 3 - ادخار	50 10 130	200 50 300	30 صفر 60
12	تكوين رأس المال: (الاستثمارات) الأفراد	40 مشتريات أسهم وسندات من أ 190 مشتريات أسهم وسندات من ج 50 مشتريات سلع رأسمالية من ب		
	الحكومة:	20 مشتريات سلع رأسمالية من ب		
13	القروض	250 من ب إلى أ		

1 - 2 - الخطوات الخاصة بإعداد الحسابات القومية:

أ. الخطوة الأولى: تجميع الوحدات المتشابهة، من حيث الوظيفة الاقتصادية في قطاعات (قطاع الأعمال)

1. الشركات الثلاث الإنتاجية (أ/ ب/ ج) قطاع الأعمال
2. الأفراد:

- أ. منتجون ويحصلون على مقابل
ب. مستهلكون ويقومون بالاستهلاك + الادخار

3. الحكومة: إنتاج خدمات حكومية / استهلاك { قطاع الحكومة

ب. الخطوة الثانية:

1. تجميع الصفقات في حسابات لكل من القطاعات السابقة:
فعمليات الإنتاج تنظم في حسابات الإنتاج، وهذه تعد للقطاعات الثلاثة.
2. العمليات الاستهلاكية تنظم في حسابات التخصيص لكل من القطاعات الثلاثة.
3. والحسابات الرأسمالية والصفقات المتعلقة بها تنظم في حسابات العمليات الرأسمالية لكل قطاع.
4. وفي حالة أن الاقتصاد مفتوح مع الخارج، فتتظم العمليات والصفقات في حساب العالم الخارجي.

ج. الخطوة الثالثة: تجميع هذه الحسابات في مجاميع كلية، يمكن بعدها من الانتقال إلى المجاميع الاقتصادية القومية الرئيسية: الناتج/والدخل/والإنفاق.

وبعد تحديد الخطوات تتبع المراحل التالية:

1. إظهار القوائم المحاسبية لمجموعات الحسابات الخاصة بالقطاعات المختلفة، وفقاً لمبدأ القيد المزدوج.

جدول رقم (10) قيمة الناتج في الشركات الثلاث

الشركة	القيمة الإنتاج	توزيع الإنتاج حسب الاستخدام													
		الزيادة في المخزون	مبيعات سلع استهلاك نهائي			مبيعات سلع وسيطة			مبيعات سلع رأسمالية						
			مجموع	للحكومة	للأفراد	أ	ب	ج	مجموع	أ	ب	ج	المحلات	الحكومة	مجموع
أ	800	80	350	150	500	-	120	100	220	-	-	-	-	-	-
ب	1700	200	550	200	750	**	-	40	100	400	-	180	50	20	650
ج	550	100	300	150	450	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (11) حـ/ إنتاج الشركة (أ)

مصروفات	إيرادات
400 أجور ومرتبات (تعويضات العاملين)	350 قيمة مبيعات سلع استهلاك نهائي للأفراد
90 ضرائب غير مباشرة	150 قيمة مبيعات سلع استهلاك نهائي للحكومة
60 إهلاك رأس المال	220 قيمة مبيعات سلع وسيطة:
60 مشتريات وسيطة من الشركة ب	100 للمشروع (ج)
190 فائض العمليات الجارية، ويوزع كالتالي:-	120 للمشروع (ب)
50 أرباح موزعة	80 قيمة الزيادة في المخزون
10 مدفوعات فوائد للأفراد	
130 إيداع (غير موزع)	
800 مجموع المصروفات	800 مجموع الإيرادات

جدول رقم (12) ح / إنتاج الشركة (ب)

مصرفات	إيرادات
660 أجور ومرتببات (تعويضات العاملين)	550 مبيعات سلع استهلاك نهائي للأفراد
120 مشتريات سلع وسيطة (أ)	200 مبيعات سلع استهلاك نهائي للحكومة
150 إهلاك رأس المال	400 مبيعات سلع رأسمالية للشركة (أ)
220 ضرائب غير مباشرة	180 مبيعات سلع رأسمالية للشركة (ج)
550 فائض العمليات الجارية يوزع كالتالي:-	20 مبيعات سلع رأسمالية للحكومة
200 أرباح	50 مبيعات سلع رأسمالية للأفراد
50 مدفوعات فوائد للأفراد	60 مبيعات سلع وسيطة للشركة (أ)
300 ادخار (غير موزع)	40 مبيعات سلع وسيطة للشركة (ج)
	200 الزيادة في المخزون
1700 مجموع المصروفات	1700 مجموع الإيرادات

جدول رقم (13) ح / إنتاج الشركة (ج)

مصرفات	إيرادات
200 أجور	300 مبيعات سلع استهلاك نهائي للأفراد
100 مشتريات سلع وسيطة من الشركة (أ)	150 مبيعات سلع استهلاك نهائي للحكومة
40 مشتريات سلع وسيطة من الشركة (ب)	100 الزيادة في المخزون
90 ضرائب رأس المال	
30 إهلاك رأس المال	
90 فائض العمليات الجارية يوزع كالتالي:-	
30 أرباح موزعة	
60 فوائض غير موزعة (إدخار)	
550 مجموع المصروفات	550 مجموع الإيرادات

جدول رقم (14) تعويضات العاملين وعوائد الملكية

(قطاع العائلات)*

مجموع	الحكومة	ج	ب	أ	
1360	100	200	660	400	الأجور والمرتببات (تعويضات العاملين)
280	-	30	200	50	الأرباح
60	-	ص فر	50	10	الفوائد على حصص رأس المال
1700	100	230	910	460	المجموع

* مجموع الدخول الأجرية (تعويضات العاملين) والأرباح والفوائد التي تحصل عليها عوامل الإنتاج نظير اشتراكها في العملية الإنتاجية.

جدول رقم (15) الضرائب المباشرة وغير المباشرة (قطاع الحكومة)

مجموع	الأفراد	مشروعات الأعمال				دافع الضريبة
		مجموع	الشركة ج	الشركة ب	الشركة أ	
400	-	400	90	220	90	ضرائب غير مباشرة
220	220					ضرائب مباشرة، وهي كالتالي:-
	70					الضريبة العامة على الدخل
	130					ضرائب الأرباح التجارية والصناعية
	20					ضرائب على عائدات رأس المال (الفوائد)
620		المجموع				

جدول رقم (16) ح/ العمليات الجارية (التخصيص) الاستهلاك للقطاع العائلي

مصرفات	إيرادات
1200 مشتريات سلع استهلاك نهائي من قطاع الأعمال	1260 أجور من قطاع الأعمال
70 ضرائب عامة على الدخل	100 أجور و مرتبات من القطاع الحكومي
130 ضرائب على الأرباح التجارية والصناعية	280 أرباح موزعة من قطاع الأعمال
20 ضرائب على عائدات رأس المال (الفوائد)	60 فوائد موزعة من قطاع الأعمال
280 ادخار (الفائض)	
1700 مجموع المصروفات	1700 مجموع الإيرادات

جدول رقم (17) ح/ العمليات الجارية التخصيص (الاستهلاك)

للقطاع الحكومي (الإدارة العامة)

الاستخدامات	الموارد
100 أجور	220 ضرائب مباشرة
500 مشتريات سلع استهلاك نهائي	400 ضرائب غير مباشرة
20 ادخار (فائض الحساب الجاري)	
620 مجموع الاستخدامات	620 مجموع الموارد

جدول رقم (18) ح/ العمليات الرأسمالية للشركة (أ)

الاستخدامات	الموارد
80 الزيادة في المخزون	60 أقساط إهلاك رأس المال
400 مشتريات سلع رأسمالية من (ب)	130 فائض محتجز
	250 اقتراض من الشركة (ب)
	40 مبيعات أسهم وسندات للقطاع العائلي
480 مجموع الاستخدامات الرأسمالية	480 مجموع الإيرادات الرأسمالية

جدول رقم (19) ح/ العمليات الرأسمالية للشركة (ب)

الموارد	الاستخدامات
150 أقساط إهلاك رأس المال	200 الزيادة في المخزون
300 فائض محتجز	250 قروض للمشروع (أ)
450 مجموع الإيرادات	450 مجموع المصروفات

جدول رقم (20) ح/ العمليات الرأسمالية للشركة (ج)

الموارد	الاستخدامات
30 أقساط إهلاك رأس المال	100 الزيادة في المخزون
60 أرباح محتجزة	180 مشتريات سلع رأسمالية من (ب)
190 مبيعات أسهم وسندات للقطاع العائلي	
280 مجموع الإيرادات	280 مجموع المصروفات

جدول رقم (21) ح/ العمليات الرأسمالية للقطاع العائلي

الموارد	الاستخدامات
280 ادخار	40 مشتريات اسهم وسندات من الشركة (أ) مدفوعات رأسمالية للشركة (أ)
	190 مشتريات اسهم وسندات من الشركة (ج)
	50 مشتريات سلع رأسمالية من الشركة (ب)
280 مجموع	280 مجموع الاستخدامات

جدول رقم (22) ح/ العمليات الرأسمالية للقطاع الحكومي

الموارد	الاستخدامات
20 ادخار (فائض الحساب الجاري)	20 مشتريات سلع رأسمالية من الشركة (ب)
20 مجموع المصادر	20 مجموع الاستخدامات

ملاحظة: إن قطاع الأعمال لا يقوم بعمليات استهلاك، ولهذا لا يظهر لوحده حسابات تخصيص.

د. الخطوة الرابعة

1. العمليات الرأسمالية للشركات المختلفة (حسابات العمليات الرأسمالية)

الشركة أ جدول (18) مجموع العمليات 480

الشركة ب جدول (19) مجموع العمليات 450

الشركة ج جدول (20) مجموع العمليات 280

2. حسابات العمليات الجارية (التخصيص) لقطاع العائلات جدول (16)
1700.

3. العمليات الرأسمالية للقطاع العائلي (جدول 21) 280.

4. العمليات الجارية للقطاع الحكومي (جدول 17) 620.

5. العمليات الرأسمالية للقطاع الحكومي (جدول 22) 20.

هـ. الخطوة الخامسة:

1. تجميع حسابات الإنتاج لقطاع الأعمال (جدول 23).

2. تجميع حسابات العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال (جدول رقم 24).

أ. ملاحظات خاصة بالجدول رقم (23):

1. استبعاد قيم العمليات الوسيطة (سلع وسيطة) (جدول رقم 23) تستبعد
من إنتاج قطاع الأعمال.

2. حساب الإنتاج لقطاع الأعمال (جدول رقم 23) إلغاء $400 + 180 = 580$
من الإنتاج، لأنها خاصة بحساب العمليات الرأسمالية (جدول رقم 24).

جدول رقم (23) تجميع حسابات الإنتاج لقطاع الأعمال

المكونات	ح/إنتاج الشركة (أ)		ح/ إنتاج الشركة (ب)		ح/ إنتاج الشركة (ج)		العمليات الوسيطة		إنتاج قطاع الأعمال	
	إيرادات	مصروفات	إيرادات	مصروفات	إيرادات	مصروفات	إيرادات	مصروفات	إيرادات	مصروفات
مبيعات سلع استهلاكية نهائية للأفراد	350	-	550	-	300	-	-	-	1200	-
مبيعات سلع استهلاكية نهائية للحكومة	150	-	200	-	150	-	-	-	500	-
مبيعات سلع وسيطة (تستبعد) ^(٣)	220	60	100	120	-	140	320	320	-	-
مبيعات سلع رأسمالية للمشروعات	-	-	580	-	-	-	-	-	580	-
مبيعات سلع رأسمالية للأفراد والحكومة	-	-	70	-	-	-	-	-	70	-
الزيادة في المخزون	80	-	200	-	100	-	-	-	380	-
الأجور والمرتببات (تعويضات العاملين)	-	400	-	660	-	200	-	-	-	1260
الأرباح الموزعة	-	50	-	200	-	30	-	-	-	280
مدفوعات فوائد للأفراد	-	10	-	50	-	-	-	-	-	60
ضرائب غير مباشرة	-	90	-	220	-	90	-	-	-	400
إهلاك رأس المال	-	60	-	150	-	30	-	-	-	240
الادخار (غير موزع)	-	130	-	300	-	60	-	-	-	490
المجموع	800	800	1700	1700	550	550	-	-	2730	2730

* العمليات الوسيطة تستبعد

60

+ 120

+ 140

320 تستبعد

المجموع

جدول رقم (24) حساب العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال

حساب العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال	الشركة (ج)		الشركة (ب)		الشركة (أ)		
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	
240	-	30	-	150	-	60	أقساط / إهلاك رأس المال
230	-	190	-	-	-	40	مبيعات أسهم وسندات للأفراد
490	-	60	-	300	-	130	فائض محتجز
-	-	-	-	-	250	250	قروض
-	380	-	100	-	200	-	الزيادة في المخزون
-	580	-	180	-	-	-	مشتريات سلع رأسمالية من الشركة (ب)
960	960	280	280	450	450	480	المجموع

ب. ملاحظات خاصة بحسابات العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال (جدول رقم 24).

يلاحظ أن القروض المقدمة من المشروع (ب) إلى المشروع (أ) لا تضاف لمجموع العمليات الرأسمالية الدائنة والمدينة، حيث تبرز كعملية وسيطة، أي أنها تسجل في جانبين مختلفين في نفس الحساب لوحدتين يتبعان نفس القطاع.

(1) الحسابات الموحدة للاقتصاد القومي (جدول رقم 25).

إن عملية تجميع الحسابات للوحدات داخل القطاع تسمح بالحصول على مجموعات من الحسابات المختلفة وهي:

حسابات الإنتاج - حسابات التخصيص - حسابات العمليات الرأسمالية.

1. حسابات الإنتاج: وتتكون من تجميع حساب الإنتاج لقطاع الأعمال وحساب الإنتاج للقطاع الحكومي (جدول رقم 25).

جدول رقم (25) ح/الإنتاج المجمع للاقتصاد الوطني

مصفوفات	إيرادات
1360 الأجور والمرتبات (100+1260)	1700 مبيعات سلع نهائية (1200 للأفراد + 500 للحكومة)
240 إهلاك رأس المال	650 مبيعات سلع رأسمالية
400 ضرائب غير مباشرة	380 الزيادة في المخزون
280 أرباح موزعة	100 ناتج القطاع الحكومي
490 الادخار	
2830 مجموع المصفوفات	2830 مجموع الإيرادات (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)

جدول رقم (26) الحساب الموحد للعمليات الرأسمالية

650 تكوين رأس المال الثابت (مشتريات سلع رأسمالية)	240 إهلاك رأس المال
380 الزيادة في المخزون	790 الادخار الإجمالي: 490 فائض محتجز لدى قطاع الأعمال (130 + 300 + 60) 280 الادخار العائلي 20 الادخار الحكومي
1030 الاستثمار الإجمالي	1030 مصادر تمويل الاستثمار الإجمالي

(2) حالة الاقتصاد المفتوح:

2 - 1 - صورة التعامل مع الخارج

(أ) قطاع الأعمال يصدر سلعاً استهلاكية إلى الخارج بقيمة
(220) مليون

وسلعاً وسيطة بقيمة (100) مليون

ويقدم خدمات تأمين ونقل للخارج (80) مليون (صادرات غير منظورة)

المجموع 400 مليون

(ب) الاقتصاد الوطني يستورد سلعاً استهلاكية بقيمة (300) مليون

وسلعاً رأسمالية بقيمة (200) مليون

ويدفع قيمة خدمات تأمين ونقل (واردات غير منظورة) (40) مليون

المجموع 540 مليون

(ج) وهكذا فإن ميزان المدفوعات يظهر عجزاً مقداره 140 مليون
(140 = 400 - 540).

(د) بلغت التحويلات للخارج (100) مليون دل كالاتي:

تعويضات وأجور ومرتببات 60

أرباح محولة للخارج 30

فوائد قروض أجنبية 10

المجموع 100 مليون

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض ³

هـ) بلغت التحويلات للداخل (130) مليون د.ل (أجور ومرتببات وفوائد)

2-2- أثر التعامل مع العالم الخارجي على الحساب التجميعي للقطاعات:

جدول رقم (27) حـ/ الإنتاج لقطاع الأعمال والعالم الخارجي

مصرفات	إيرادات
1260 تعويضات العاملين	1700 مبيعات سلع استهلاك نهائية للأفراد و الحكومة
540 واردات	
240 إهلاك راس المال	650 مبيعات سلع رأسمالية للقطاعات المحلية
400 ضرائب غير مباشرة	
690 فوائض العمليات الجارية:-	400 صادرات:-
370 فائض موزع	220 صادرات سلع استهلاك نهائي
320 فائض محتجز	100 صادرات سلع وسيطة
	80 صادرات غير منظورة
	380 الزيادة في المخزون
3130 مجموع المصروفات	3130 مجموع الإيرادات (حساب الإنتاج+الصادرات)

جدول رقم (28) حـ/ العمليات الجارية للقطاع العائلي والعالم الخارجي

مصرفات	إيرادات
1200 مشتريات من قطاع الأعمال	1260 أجور من قطاع الأعمال
220 ضرائب مباشرة	100 أجور من القطاع الحكومي
100 دخول محولة للعالم الخارجي:	370 فوائض موزعة
60 تعويضات العاملين	
30 تحويلات أرباح	
10 تحويلات فوائد	
	130 دخول محولة من العالم الخارجي
340 ادخار	
1860 مجموع المصروفات	1860 مجموع الإيرادات

جدول رقم (29) ح/العمليات الجارية للقطاع الحكومي والعالم الخارجي

إيرادات	مصروفات
220 واردات	100 أجور ومرتببات (تعويضات العاملين)
400 ضرائب غير مباشرة	500 مشتريات سلع استهلاك نهائي
	20 إيدار
620 مجموع الإيرادات	620 مجموع المصروفات

جدول رقم (30) حساب العمليات الجارية للعالم الخارجي

مدفوعات	متحصلات
540 واردات:	400 صادرات:
300 واردات سلع غذائية	220 صادرات سلع
200 واردات سلع رأسمالية	100 صادرات سلع وسيطة
40 واردات منظورة	80 صادرات غير منظورة
100 دخول محولة إلى العالم الخارجي:	130 دخول محولة من العالم الخارجي
60 تعويضات العاملين	(تعويضات العاملين)
30 تحويلات أرباح	
10 تحويلات فوائد	
	110 اقتراض من العالم الخارجي
640 إجمالي المدفوعات	640 إجمالي الموارد (المتحصلات)

المقبوضات = 400 + 130 = 530 والمدفوعات = 540 + 100 = 640.

إذا العجز يساوي 110 مليون د.ل

وهكذا يظهر تأثير التعامل مع الخارج في الحسابات القومية للقطاعات المختلفة كالآتي:

أ) أثر على الحسابات الجارية لقطاع الأعمال وقطاع العائلات، حيث ازدادت أرقام الحسابات، أما التأثير على قطاع الحكومة فهو غير ظاهر، وهذا لا ينفي وجود تأثيرات.

ب) ظهور عجز في الميزان التجاري مقداره [140] مليون د.ل، (540 واردات - 400 صادرات)، وفائضاً (مبدئياً) في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات مقداره 30 مليون د.ل (130 مقبوضات- 100 مدفوعات) (فائض مبدئي).

ج) حساب العمليات الجارية مع الخارج، ويظهر هذا الحساب اقتراض [110] مليون د.ل من الخارج، بسبب العجز في ميزان المدفوعات [جدول رقم 30]، هذا العجز لا تقابله زيادة في الاستثمارات الفعلية (فالرقم الكلي لتكوين رأس المال الثابت والزيادة في المخزون بقيا ثابتين)، وهكذا فإن زيادة الواردات الجارية عن الصادرات الجارية قد امتصت جزءاً من المدخرات، التي كان من الممكن تحويلها إلى استثمارات، وهذا هو الذي أدى للاقتراض من الخارج.

ملاحظات حول هذه الحسابات:

أ. إن قيمة الإنتاج الحكومي هي عبارة عن قيمة الناتج (الأجور والمرتببات المدفوعة في القطاع الحكومي) + مستلزمات الإنتاج (المشتريات الحكومية الجارية من قطاع الأعمال).

قيمة الإنتاج الحكومي = 100 أجور ومرتببات + 500 مستلزمات إنتاج = 600 مليون د.ل (جدول رقم 17).

ب. يظهر (جدول 31) أن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق (2690) وهي مساوية تماماً لقيمة الدخل المحلي 2690.

جدول رقم [31] حساب الناتج المحلي والدخل المحلي

حساب الناتج المحلي	حساب الدخل المحلي
إيرادات	مصروفات
1200 منتجات نهائية للأفراد	1260 تعويضات العاملين (قطاع الأعمال)
500 منتجات نهائية للحكومة	100 تعويضات العاملين (القطاع الحكومي)
650 سلع رأسمالية	400 ضرائب غير مباشرة
380 الزيادة في المخزون	240 إهلاك راس المال

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض 3

حساب الناتج المحلي	حساب الدخل المحلي
100 ناتج القطاع الحكومي 320 صادرات منظورة 80 صادرات غير منظورة 540 ناقصاً الواردات: 500 واردات منظورة 40 واردات غير منظورة	690 فوائض العمليات الجارية: 370 فائض موزع 320 فائض محتجز
2690 مجموع الإيرادات	2690 مجموع المصروفات

ج. مصادر تمويل الاستثمارات:

يظهر (جدول رقم 32) ان مصادر تمويل الاستثمارات المحلية والخارجية قيمتها الاجمالية (1030 مليون د.ل) (انظر جدول رقم 26).

جدول رقم [32] الحساب الموحد للعمليات الرأسمالية

إيرادات	المصروفات
240 إهلاك رأس المال	650 تكوين رأس المال (مشتريات سلع رأسمالية)
680 الادخار الإجمالي 320 فائض محتجز في قطاع الاعمال 340 الادخار العائلي 20 الادخار الحكومي 110 الاقتراض من العالم الخارجي	380 الزيادة في المخزون
1030 مصادر تمويل الاستثمارات	1030 الاستثمار الإجمالي

د. وللوصول إلى قيمة الناتج المحلي الصافي بسعر السوق تخصم قيمة استهلاك الأصول الثابتة

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = الناتج الاجمالي

بسر السوق (2830) (جدول 25)، ناقصاً إهلاك رأس المال (240) (جدول 25) = 2590.

ه. وللوصول لقيمة الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج، تخصم قيمة الضرائب غير المباشرة الصافية من قيمة الناتج المحلي الصافي بسعر السوق كالتالي:

الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق (2590) - صافي الضرائب غير المباشرة (400) = 2190

إذاً الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة العوامل = الدخل المحلي = 2190

و. الوصول لقيمة الدخل المحلي بالقياس المباشر، وذلك من زاوية الدخل

الدخل المحلي = مجموع الأجور (1360) + الأرباح الموزعة (280) + دخل رأس المال (60) + الأرباح غير الموزعة (490) - الضرائب على الأرباح غير الموزعة (صفر) = 2190

ز. الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق = إنفاق استهلاكي نهائي للعائلات (1200) + الاستهلاك العام (500+100) + الاستثمارات (650) + الزيادة في المخزون (380) = 2830. وهو نفس الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (جدول 25).

ح. الاستهلاك العام الحكومي = مجموع الأجور 100 + الإنفاق الحكومي على الاستهلاك 500 = 600.

ط. حساب العمليات الرأسمالية الموحد [جدول 26]

ويتكون هذا الحساب من تجميع العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال، والقطاع الحكومي، وقطاع العائلات من جانبي الإنفاق والتمويل، مع ضرورة استبعاد العمليات الوسيطة، التي لا يترتب عليها زيادة بل تحويل قيمة من قطاع إلى قطاع آخر، كالديون أو شراء/ مبيعات الأسهم والسندات.

(3) مختصر للحسابات القومية للشركات الثلاث:

3-1- (جدول رقم 33) حسابات الإنتاج للشركات الثلاث (العمليات الجارية)
(جداول 11+12+13)

الشركة (أ)	مصروفات	إيرادات
	400	350
	90	150
	60	220
	60	80
	190	
المجموع	800	800

الشركة (ب)	مصروفات	إيرادات
	660	550
	120	200
	150	400
	220	180
	550	20
		50
		60
		40
		200
المجموع	1700	1700

الشركة (ج)	مصروفات	إيرادات
	200	300
	100	150
	40	100
	90	
	30	
	90	
المجموع	550	550

3-2- حساب رأس المال لقطاع الأعمال للشركات الثلاث:

يحسب الإهلاك للأصول بهدف الحصول على القيم الصافية:

أ. 480

ب. 450 (جداول 18-20)

ج. 280

3-3- حساب التخصيص (الاستهلاك) للعائلات: العمليات الجارية (جدول رقم 16)

3-4- العمليات الرأسمالية (حساب رأس المال) للعائلات (جدول رقم 21)

3-5- العمليات الجارية (التخصيص) للقطاع الحكومي (جدول رقم 17)

3-6- العمليات الرأسمالية للحكومة (جدول رقم 22)

3-7- تجميع حسابات الإنتاج لقطاع الأعمال (جدول 23)

جدول رقم (34)

أ		ب		ج	
مصرفات	إيراد	مصرفات	إيراد	مصرفات	إيراد
60	350	120	550	140	300
400	150	660	200	200	150
50	220	200	100	30	100
10	80	50	580	90	
90		220	70	30	
60		150	200	60	
130		300			
800	800	1700	1700	550	550

8-3- حساب العمليات الوسيطة [جدول 23]

جدول رقم (35)

إيراد	مصروفات
220	60
100	120
	140
320	320

9-3- حساب إنتاج قطاع الأعمال [جدول رقم 23]

جدول رقم (36)

إيراد	مصروفات
1200	1260
500	280
580	60
70	400
380	240
	490
2730	2730

10-3- حساب العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال [جدول رقم 24]

جدول رقم (37)

موارد	استخدامات
240	380
230	580
490	
960	960

3-11- حساب الإنتاج المجمع للاقتصاد الوطني [جدول 25]

جدول رقم (38)

إيراد	مصروفات	
1700 (500+1200)	1360 (100+1260)	أجور ومرتببات
650 سلع رأسمالية	240	إهلاكات
380 زيادة في المخزون	400	ضرائب
100 ناتج القطاع الحكومي	280	أرباح
	60	فوائد
	490	ادخار
2830 الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	2830	المجموع

2830 الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (جدول رقم 25)

2690 الدخل المحلي / الناتج المحلي (جدول رقم 31)

140 الفرق بين الصادرات 400 والواردات 540

3-12- حساب الناتج والدخل (التعامل مع الخارج [جدول رقم 31])

حساب الدخل المحلي حساب الناتج المحلي

2690

2690

إن هذا الرقم هو أقل من الناتج المحلي الإجمالي السابق (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق) بمبلغ 140 د.ل، وهذا الفرق راجع إلى زيادة الواردات عن الصادرات (2830 - 2690 = 140) الفرق بين الواردات (540) والصادرات 140 = 400

المبحث الثالث

الحسابات الإجمالية المحلية والقومية

(1) الناتج المحلي والقومي:

أ. الناتج الإجمالي بسعر السوق (في حالة الاقتصاد المغلق) 2830 (جدول رقم 25)

+ صادرات 400

3230

- واردات 540

2690 د.ل

ب. الناتج المحلي في حالة الاقتصاد المفتوح يساوي (2690 مليون)
ج. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي + صافي التحويلات مع الخارج.

2690 - (100 مدفوعات - 130 مقبوضات = 30) = 2720 الدخل القومي الإجمالي

2690 + 30 (الفرق بين التحويلات) = 2720

د. الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (جدول رقم 31 الجانب اليسر).
ه. الدخل: الدخل المحلي الإجمالي بسعر السوق (جدول رقم 31 الجانب اليمين).

و. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ناقصاً صافي التحويلات للخارج.

2690 - (100 - 130) = 2720

$$2690 + 30 \text{ الفرق} = 2720$$

ز. الناتج القومي الصافي بسعر السوق = الناتج القومي الإجمالي [2720] ناقصاً استهلاك رأس المال [240] = الناتج القومي الصافي بسعر السوق [2480] مليون د.ل.

ح. الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج = الناتج الصافي بسعر السوق [2480] ناقصاً صافي الضرائب غير المباشرة [400] مليون د.ل. = 2080 مليون.

إذاً الدخل القومي = 2080.

ط. الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = الناتج الاجمالي بسعر السوق [2690] ناقصاً استهلاك رأس المال [240] = 2450 وهو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

ي. الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق [2450] ناقصاً صافي الضرائب [400] = [2050]، وهو الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج (الدخل 2050).

إذاً الفرق بين الدخل المحلي والدخل القومي 30 فقط، وهو الفرق في التحويلات مع الخارج (المقبوضات أكبر من المدفوعات).

(2) حساب الناتج المحلي والقومي الإجمالي والصافي بسعر السوق وبسعر التكلفة حسب طريقة الناتج / الدخل / الإنفاق:

1-2- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = مبيعات قطاع الأعمال من سلع الاستهلاك للأفراد والحكومة (1700) + مبيعات قطاع الأعمال للسلع الرأسمالية (650) + الزيادة في المخزون (380) + ناتج قطاع الحكومة (100) + الصادرات المنظورة وغير المنظورة (400) - الواردات المنظورة وغير المنظورة (540) = 2690 [جدول 31].

أ. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق - صافي التحويلات مع العالم الخارجي.

إذا الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = 2690 - (مدفوعات محولة للخارج (100) - مدفوعات محولة من الخارج (130) = 2690 - (30) = 2720 مليون د.ل.

ب. الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (2690) - قيمة استهلاك رأس المال (240) = 2450 مليون د.ل.

ج. الناتج القومي الصافي بسعر السوق = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق (2720) - قيمة استهلاك رأس المال (240) = 2480 مليون د.ل.

د. الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة العوامل = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق (2450) - صافي الضرائب غير المباشرة (400) = 2450 - 400 = 2050 الدخل المحلي = 2050 مليون د.ل، وهذا هو الذي يوزع على عناصر الانتاج (أجور ومرتبات وعوائد الملكية).

هـ. الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة العوامل = الناتج القومي الصافي بسعر السوق (2480) - صافي الضرائب غير المباشرة (400) = 2480 - 400 = 2080.

إذا الدخل القومي = 2080 مليون د.ل

2-2- الإنفاق:

أ. الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق = الاستهلاك الخاص (1200) + الاستهلاك العام (100+500) + الاستثمار الإجمالي 650 + زيادة المخزون 380 + الصادرات 400 - الواردات 540 = 2690 = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق [جدول 31].

ب. الإنفاق القومي الإجمالي بسعر السوق = الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق (السوق) صافي التحويلات مع العالم الخارجي - 30 = 2690 + 30 = 2720 = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.

ج. الإنفاق المحلي الصافي بسعر السوق = الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق - إهلاك رأس المال = 2690 - 240 = 2450 = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق.

د. الإنفاق القومي الصافي بسعر السوق = الإنفاق القومي الإجمالي بسعر السوق - إهلاك رأس المال = 2720 - 240 = 2480 = الناتج القومي الصافي بسعر السوق.

هـ. الإنفاق المحلي الصافي بسعر تكلفة العوامل = الإنفاق المحلي الصافي بسعر السوق - صافي الضرائب غير المباشرة = 2450 - 400 = 2050 = الناتج القومي بسعر تكلفة العوامل = الدخل المحلي.

و. الإنفاق القومي الصافي بسعر تكلفة العوامل = الإنفاق القومي الصافي بسعر السوق - صافي الضرائب غير المباشرة = 2480 - 400 = 2080 = الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة العوامل = الدخل القومي.

ز. الدخل الشخصي الممكن التصرف فيه للأفراد = عائد العمل (1360) + عوائد الملكية (الفائض الموزع) 370 + دخول محولة من العالم الخارجي (130) - دخول محولة للعالم الخارجي (100) - الضرائب المباشرة (220) = 1540 وهذا يقسم إلى استهلاك وإدخار / استثمار.

(3) الدخل القومي والدخل المحلي:

الدخل المحلي هو مجموع العوائد التي يحصل عليها المواطنون والأجانب نتيجة مشاركتهم في العملية الإنتاجية والخدمية المحلية (داخل الحدود) خلال فترة زمنية معينة.

الدخل القومي: الدخل المحلي - حصة الأجانب، نتيجة مساهمتهم في العمليات الإنتاجية في الداخل + عوائد المواطنين المتحصل عليها في الخارج.

وهكذا الدخل القومي قد يتساوى أو يزيد أو ينقص أحياناً عن الدخل المحلي، فإذا زادت حصة الأجانب (مدفوعات) في الداخل فإن الدخل القومي يصبح أقل من الدخل المحلي، وإذا زادت عوائد المواطنين من الخارج (مقبوضات) فإن الدخل القومي يكون أكبر.

(4) الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح) = الأجور + الدخل المتاح للحكومة + الدخل المتاح لقطاع الأعمال = الأجور (1360) + صافي الضرائب غير المباشرة (400) + الفوائض الإجمالية (690) + صافي العوائد الدخلية من الخارج (30) = 2480 وهو الناتج القومي الصافي بسعر السوق.

وهذا الدخل ينفق على:

= الاستهلاك الخاص (1200) + الإنفاق الاستهلاك العام (600) + مدخرات قطاع العائلات (340) + مدخرات الحكومة (20) + مدخرات قطاع الأعمال (320) = 2480 وهو الإنفاق القومي الصافي بسعر السوق.

المبحث الرابع

الإطار العام للحسابات القومية

بعد الانتهاء من التعرف على طرق حساب الناتج والدخل والإنفاق، حسب طريقة التكوين وطريقة الإنفاق وطريقة القيمة المضافة، والتعرف على الحسابات الإجمالية (المحلية والقومية)، يمكن وضع جدول كإطار عام للحسابات القومية، يتبعه بعد ذلك جدول لتصوير الحسابات القومية للقطاعات الاقتصادية المختلفة حسب القيم التي وردت في المثال السابق حول الشركات الثلاث (أ، ب، ج).

وفي ختام هذا الفصل لابد من إجراء اختبارات وتمارين واسئلة وأجوبة حول كيفية إعداد الحسابات القومية.

1) جدول الإطار العام للحسابات القومية:

إن طريقة القيد المزدوج المستخدمة في الحسابات هي الطريقة المثلى في الحصول على التطابق والتوازن الحسابي لكل حساب من الحسابات، وهذا التوازن يعني ضمناً أن الناتج يساوي الدخل، وأن المدخرات والاستثمارات متساويين، وذلك لأنه إذا كان الدخل ناقصاً للإنفاق على الاستهلاك يساوي المدخرات، فإن الناتج ناقصاً الاستهلاك الشخصي- من سلع وخدمات يساوي الاستثمارات، وهكذا تكون المدخرات مساوية للاستثمارات، أضف إلى ذلك فإن طريقة القيد المزدوج تسمح بإجراء قيود عكسية، إذا كان الأمر في غير صالح إحدى القطاعات. ويمكن شرح القيود اليومية والعلاقة بين القطاعات المختلفة بالأمثلة التالية:

شرح للقيود المزدوجة المستخدمة في جدول الإطار العام للحسابات القومية

قسم هذا الجدول إلى خمسة قطاعات (حسابات) وهي قطاع الأعمال/ قطاع العائلات/ قطاع الحكومة/ قطاع العالم الخارجي/ قطاع الاستثمار والادخار) وهكذا تكون القيود المزدوجة بين القطاعات كالتالي:

أ. قطاع العائلات يحصل من قطاع الأعمال على أجور ومرتببات، وفوائد، وإيجارات وأرباح موزعة، وهذه تسجل في القيد التالي:

من حـ/ قطاع الأعمال

إلى حـ/ قطاع العائلات

ب. يحصل قطاع العائلات على دخل عوامل الإنتاج من الخارج، وتسجل حسب القيد الآتي:

من حـ/ قطاع العالم الخارجي

إلى حـ/ قطاع العائلات

ج. تحويلات/ إعانات من قطاع الحكومة للعائلات:

من حـ/ قطاع الحكومة

إلى حـ/ قطاع العائلات

د. تحويلات نقدية لقطاع العائلات من الخارج:

من حـ/ قطاع العالم الخارجي

إلى حـ/ قطاع العائلات

هـ. تحويلات من قطاع العائلات للخارج:

من حـ/ قطاع العائلات

إلى حـ/ قطاع العالم الخارجي

و. تحويلات نقدية للحكومة من الخارج:

من حـ/ قطاع العالم الخارجي

إلى حـ/ قطاع الحكومة

ز. تحويلات نقدية من الحكومة إلى الخارج:

من حـ/ قطاع الحكومة

إلى حـ/ قطاع العالم الخارجي

ح. مبيعات للاستهلاك الشخصي (الخاص):

من حـ/ قطاع العائلات

إلى حـ/ قطاع الاعمال

ط. مبيعات للاستهلاك الحكومي:

من حـ/ قطاع الحكومة

إلى حـ/ قطاع الأعمال

ي. تكوين رأس المال الثابت (استثمارات) لدى قطاع الأعمال:

من حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

إلى حـ/ قطاع الأعمال

ك. تغير في المخزن بالزيادة:

من حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

إلى حـ/ قطاع الأعمال

ل. الصادرات:

من حـ/ قطاع العالم الخارجي

إلى حـ/ قطاع الأعمال

م. الواردات

تسجل الواردات بالناقص من الجانب الدائن من قطاع الأعمال، وهكذا يصبح قطاع الأعمال مديناً وقطاع العالم الخارجي دائناً.

ن. ضرائب غير مباشرة على قطاع الأعمال:

من حـ/ قطاع الأعمال

إلى حـ/ قطاع الحكومة

س. ضرائب شخصية مباشرة من قطاع العائلات:

من حـ/ قطاع العائلات

إلى حـ/ قطاع الحكومة

ع. إعانات حكومية لقطاع الأعمال:

من حـ/ قطاع الأعمال

إلى حـ/ قطاع الحكومة

ف. مدخرات قطاع الأعمال واستهلاك الأصول الثابتة لدى قطاع الأعمال والأرباح المحتجزة لدى قطاع الأعمال تقييد كالتالي:

من حـ/ قطاع الأعمال

إلى حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

ص. مدخرات قطاع العائلات:

من حـ/ قطاع العائلات

إلى حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

ق. مدخرات قطاع الحكومة:

من حـ/ قطاع الحكومة

إلى حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

ر. صافي الاستثمار الأجنبي في الداخل:

من حـ/ القطاع الخارجي

إلى حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

جدول رقم (39) الإطار العام للحسابات القومية

البيان	ح/قطاع الأعمال		ح/قطاع العائلات		ح/قطاع الحكومة		ح/قطاع العام الخارجي		ح/الاستثمار والأدخار	
	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
المدفوعات لعوامل الإنتاج										
أجور		x				x				
فوائد		x				x				
إيجار		x				x				
أرباح موزعة		x				x				
صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج						x		x		
تحويلات من قطاع الحكومة للعائلات						x				
تحويلات نقدية لقطاع العائلات من الخارج						x		x		
تحويلات من قطاع العائلات للخارج								x		
تحويلات نقدية للحكومة من الخارج						x		x		
تحويلات نقدية من الحكومة للخارج						x		x		
مبيعات للاستهلاك الشخصي (خاص)		x								
مبيعات للاستهلاك الحكومي		x				x				
تكوين رأس المال الثابت		x							x	
التغير في المخزون بالزيادة		x							x	

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض 3

البيان	ح/قطاع الأعمال		ح/قطاع العائلات		ح/قطاع الحكومة		ح/قطاع العام الخارجي		ح/الاستثمار والادخار	
	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
الصادرات	x						x			
الواردات *	x	-					x			
ضرائب غير مباشرة		x			x					
ضرائب شخصية مباشرة			x		x					
إعانات حكومية لقطاع الأعمال		x			x					
مدخرات قطاع الأعمال		x							x	
استهلاك		x							x	
أرباح محتجزة		x							x	
مدخرات قطاع العائلات			x						x	
مدخرات قطاع الحكومة				x					x	
صافي الاستثمار الأجنبي							x		x	
المجموع	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x

* الواردات بالناقص في الجانب الدائن من قطاع الأعمال.

(2) جدول لتصوير الحسابات القومية للقطاعات الاقتصادية (حسب القيم المذكورة في المثال الوارد في المبحث الثاني من الفصل الثالث).

في المبحث الثاني من هذا الفصل الثالث تم عرض جدول المعطيات الخاص بثلاث وحدات اقتصادية منظمة في شكل شركات (أ/ب/ج) تعمل الأولى في الإنتاج الزراعي والثانية في الإنتاج الصناعي، والثالثة في إنتاج الطاقة، وتقوم

هذه الوحدات بإنتاج سلع للاستهلاك النهائي، والإنتاج الوسيط والسلع الرأسمالية، وتبيع إنتاجها للأفراد وللحكومة.

واستناداً إلى المعطيات المذكورة في الجدول فإن الحسابات القومية للقطاعات الاقتصادية تظهر كما هي موضحة في الجدولين التاليين، حيث بلغت قيمة مشاركة قطاع الأعمال الإجمالية 3130، وقطاع العائلات 1860 وقطاع الحكومة 620، وقطاع العالم الخارجي 640 وقطاع الاستثمار والادخار 1030.

تصوير الحسابات القومية للقطاعات الاقتصادية

(حسب القيم المذكورة بالمثل في الفصل الثالث)

جدول رقم (40)

البيان	قطاع الإنتاج		قطاع العائلات		قطاع الحكومة		قطاع العالم الخارجي		الاستثمار والادخار	
	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
(مدفوعات عوامل الإنتاج) الأجور	1260			1260		100				
فوائض موزعة (أرباح)	370			370						
مبيعات سلع استهلاك نهائي (للأفراد)	1700	1200								
مبيعات سلع رأسمالية	650								650	
مبيعات سلع استهلاك نهائي (للحكومة)				500						
ضرائب مباشرة		220			220					
ضرائب غير مباشرة	400					400				

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض 3

البيان	قطاع الإنتاج		قطاع العائلات		قطاع الحكومة		قطاع العالم الخارجي		الاستثمار والادخار	
	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
زيادة في المخزون	380								380	
أهلاك رأس المال		240							240	
قروض							110			110
دخول محوله من العالم الخارجي			130				130			
دخول محوله إلى العالم الخارجي				100				100		
الصادرات	400						400			
الواردات		540						540		
الادخار الحكومي					20				20	
الادخار العائلي			340						340	
ادخار قطاع الأعمال (الأرباح المحتجزة)		320							320	
المجموع	3130	3130	1860	1860	620	620	640	640	1030	1030

جدول رقم (41) الحسابات القومية للقطاعات المختلفة (في الاقتصاد الوطني)

استخدامات مصادر	قطاع الأعمال	قطاع العائلات	قطاع الحكومة	قطاع العالم الخارجي	قطاع تكوين رأس المال	المجموع
قطاع الأعمال	-	1200	500	400	1030	3130
قطاع العائلات	1630	-	100	130	-	1860
قطاع الحكومة	400	220	-	-	-	620
قطاع العالم الخارجي	540	100	-	-	-	640
قطاع تكوين رأس المال	560	340	20	110	-	1030
المجموع	3130	1860	620	640	1030	

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض 3

* عند النظر للمجموع النهائي لجميع القطاعات نحصل على نفس المجموع النهائي في الحسابات التجميعية للقطاعات وأثر التعامل مع العالم الخارجي.

ويتبين من الجدولين السابقين مطابقة مع الحل للمثال السابق وهو كالآتي:

المجموع النهائي	ح/قطاع الإنتاج (3130) جدول (27)	ح/قطاع العائلات (1860) جدول (28)	ح/قطاع الحكومة (620) جدول (29)
	ح/قطاع العالم الخارجي (640) جدول (30)	ح/قطاع الاستثمار والادخار (1030) جدول (26)	

(3) أمثلة وتمارين إضافية:

مثال 1:-

لشرح كيفية إعداد الحسابات القومية طبقا لنظام الأمم المتحدة القديم تعرض:

البيانات الآتية الخاصة لإحدى الدول عن السنة المنتهية في 1990/12/31 (القيمة بالمليون)

- أ. المدفوعات لعوامل الإنتاج 5400 (أجور 2200، إيجارات وريع 1500، فوائد 900، أرباح موزعة 800).
- ب. مبيعات سلع وخدمات للعائلات 3900.
- ج. مبيعات سلع وخدمات حكومية 600.
- د. مبيعات سلع استثمارية 1500.
- هـ. الصادرات 750.
- و. الواردات 1050.

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض ³

ز. صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج 150.
ح. صافي تحويلات الحكومة للخارج 120 وصافي تحويلات العائلات للخارج 60.

ط. التغير في المخزون بالزيادة 600.

ي. إعانات الإنتاج 300.

ك. إعانات حكومية للعائلات 150.

ل. الضرائب والرسوم على قطاع الأعمال 450 وعلى قطاع العائلات 750.

المطلوب:

تصوير الحسابات القومية على أساس ح/ قطاع الأعمال وح/ قطاع العائلات وح/ قطاع الحكومة وح/ قطاع العالم الخارجي وح/ الاستثمار والإدخار.

جدول رقم (42) حل المثال الأول: تصوير الحسابات القومية للقطاعات المختلفة/حسب نظام الأمم المتحدة القديم

البيان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ قطاع الحكومة		ح/ قطاع العالم الخارجي		ح/ الاستثمار والإدخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
المدفوعات لعوامل الإنتاج										
أجور	2200									
إيجار	1500									
فوائد	900									
أرباح موزعة	800									
عوائد عوامل إنتاج من الخارج			150							
مبيعات سلع وخدمات										
قطاع العائلات		3900								
القطاع الحكومي		600			600					
العالم الخارجي (صادرات)		750					750			

البيان	قطاع الأعمال		قطاع العائلات		قطاع الحكومة		قطاع العالم الخارجي		الاستثمار والادخار	
	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
تكوين رأس المال الثابت	1500								1500	
التغيير في المخزون بالزيادة	600								600	
الواردات (بالسالب)*	1050									1050
ضرائب ورسوم على قطاع الأعمال	450				450					
ضرائب شخصية على قطاع العائلات			750							
إعانات الحكومة لقطاع الأعمال	300	300				300				
إعانات الحكومة لقطاع العائلات					150	150				
تحويلات الأفراد للخارج			60							60
تحويلات الحكومة للخارج					120					120
صافي الاقتراض من الخارج (متمم)									330	
المدخرات										
قطاع الأعمال (متمم)		750							750	
قطاع العائلات (متمم)										990
قطاع الحكومة (متمم)						30			30	
المجموع	6600	6600	5700	5700	1200	1200	1230	1230	2100	2100

* الواردات بالسالب في الجانب الدائن من قطاع الاعمال.

مثال 2:

أما عند تصوير الحسابات القومية طبقاً لنظام الأمم المتحدة الجديد فيتم إدماج قطاع الحكومة وقطاع العائلات باعتبارهما قطاعات استهلاكية أساساً، ويترتب على ذلك إستبعاد المعاملات الوسيطة بينهما، والتي تمثل في مجموعها مديونية الحكومة للعائلات 150 مليون إعانات ودائنية الحكومة للعائلات بمبلغ 750 مليون ضرائب شخصية، كذلك يجب استبعاد المعاملات الوسيطة من قطاع الأعمال للحكومة والتي تمثل مبلغ 450 مليون ضرائب للقطاع الحكومي و300 مليون إعانات لقطاع الأعمال وتعتبر تحويلات من الإنتاج إلى ح/ الدخل والتخصيص (أي الضرائب غير المباشرة 450 مليون والإعانات 300 مليون) تعتبر تحويلات من ح/ الدخل والتخصيص إلى حساب الإنتاج، وتظهر الحسابات القومية طبقاً لنظام الأمم المتحدة الجديد كما في الجدول التالي:

جدول رقم (43) الحسابات القومية طبقاً لنظام الأمم المتحدة الجديد

البيان	ح/ الإنتاج		ح/ الدخل والتخصيص		ح/ العام الخارجي		ح/ الاستثمار	
	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
المدفوعات لعوامل الإنتاج								
أجور	2200		2200					
إيجارات	1500		1500					
فوائد	900		900					
أرباح موزعة	800		800					
عوائد عوامل الإنتاج من الخارج			150	150				
المبيعات للسلع والخدمات								
للقطاع الاستهلاكي	4500		4500					
للعالم الخارجي (صادرات)	750		750					

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض 3

البيان		ح/ الإنتاج		ح/ الدخل والتخصيص		ح/ العام الخارجي		ح/ الاستثمار	
له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
		1500						1500	
لتكوين رأس المال الثابت									
		600						600	
التغير في المخزون بالزيادة									
		1050				1050			
الواردات بالسالب *		-							
			180			180			
تحويلات الأفراد والحكومة للخارج				450					
	450								
تحويلات لقطاع الإنتاج									
						330			
صافي الاقتراض (متمم)							330		
		300			300				
إعانات المدخرات									
قطاع الإنتاج (متمم)	750							750	
قطاع الدخل والتخصيص (متمم)			1020					1020	
المجموع	6600	6600	6000	6000	1230	1230	2100	2100	

* الواردات بالسالب في الجانب الدائن من ح/ الإنتاج.

الفصل الرابع — (4)

التدفقات النقدية والمالية

- المبحث الأول: مفهوم التدفقات النقدية
والمالية والأدوات المستخدمة
- المبحث الثاني: حسابات وجداول
التدفقات النقدية والمالية

التدفقات النقدية والمالية

حسابات وجداول التدفقات النقدية والمالية

بعد الانتهاء من الفصل الثالث، يظهر جلياً أن الحسابات القومية بصورة عامة وحسابات الناتج والدخل والإنفاق بصورة خاصة، تهتم أساساً بعمليات التدفق السلعي (الدورة السلعية/العينية) وقيمة هذه التدفقات، ولكن كيفية تمويل هذه العمليات والتدفقات، ووسائل الدفع المستخدمة فهي تبقى غير معروفة ومبهمه، لذا وجب دراسة التدفقات المالية والنقدية (الدورة النقدية)، لأنها تهتم بتحديد موارد/ مصادر تمويل تلك التدفقات العينية، وبصفة خاصة تلك التي تتم ما بين الوسطاء الماليين، كما تهتم بإبراز الأصول المالية (نقود/أوراق مالية/ودائع مصرفية...إلخ) التي تمت على أساسها تلك المعاملات.

وكان (موريس كريلاند) أول من دعى إلى ضرورة الاهتمام بتحليل الإيرادات والمدفوعات النقدية في عام 1952، وقام بتطوير نوع من الحسابات عرض فيها نتائج النشاط الإقتصادي، من خلال مجاميع تتبع التيارات النقدية والمالية بين الوحدات الإقتصادية، ومن خلال دراسة الوسطاء الماليين، (الإقراض والاقتراض) والتي تشكل بدورها موضوع التدفقات النقدية والمالية.

يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لتحديد دور النقود كوسيلة للدفع والائتمان وكمقياس للقيمة في الإقتصاد الوطني، ثم تحديد مفهوم التدفقات المالية والنقدية، وأنواع الأدوات والوسائل المستخدمة في هذه المعاملات المالية والنقدية، أما المبحث الثاني فقد خصص لحسابات وجداول التدفقات النقدية والمالية، والتقسيم القطاعي لحسابات التدفقات ونشاط المؤسسات المالية والنقدية في الإقتصاد الوطني، وصولاً إلى وضع الجداول الخاصة بالتدفقات النقدية والمالية، وجاء المبحث الثالث لإظهار العلاقة بين نظامي الحسابات القومية والتدفقات المالية باستخدام الأمثلة الرقمية والتمارين وحلولها.

المبحث الأول

مفهوم التدفقات النقدية والمالية والأدوات المستخدمة

أولاً: دور النقود في الإقتصاد:

إن الوظائف الاقتصادية الأساسية التي تؤديها النقود في ظل آلية السوق هي:

- أ. مقياس للقيمة.
- ب. أداة للتبادل.
- ج. أداة دفع وائتمان.
- د. أداة إدخار وإكتناز.
- هـ. أداة للتعامل (المعدني).

ولكن دور النقود في الإقتصاد المخطط مركزياً وفي القطاع الحكومي يختلف عنه في الإقتصاد الرأسمالي في حالة واحدة، وهي أن النقود تعتبر أداة لتخطيط الإنتاج والنفقات، أكثر من كونها مقياس للقيمة، كما أن النقود في النظام المخطط مركزياً لا يمكن تحويلها إلى رأس مال تستخدم في المضاربات أو شراء الأسهم والسندات، كما هو الحال في النظام الرأسمالي.

إن نطاق عمل النقود في الإقتصاد المخطط يضيق عنه في اقتصاد آلية السوق، نتيجة للقضاء على المضاربات، ولضيق نطاق الإنتاج السلعي في الأول عنه في الثاني، فالأرض والمواد الطبيعية والمنشآت الإنتاجية كالمصانع والمناجم تخرج من إطار السلع، ومن ثم لا تستخدم النقود كأداة للمبادلة فيما يتعلق بها، حيث يقدر حجم المدفوعات النقدية التي يتم تسويقها عن طريق قيود دفترية تضاف إلى أو تخصم من حسابات الوحدات الاقتصادية، بما يزيد عن ثلاثة أرباع إجمالي المدفوعات في الإقتصاد المخطط، وهذا يعني أن التخطيط المالي يضبط التدفقات المالية لتأمين أهداف الخطة المادية (العينية).

كما وتقدر نسبة الضرائب في الاقتصاديات المخططة مركزياً بنحو لا يتجاوز نسبة 10% من دخلها الوطني، في حين ترتفع هذه النسبة في الاقتصاديات الرأسمالية إلى 30-40% من دخلها الوطني، وبالتالي يختلف دورها وتأثيرها في الحالتين.

ثانياً: الأدوات المستخدمة في حسابات التدفقات النقدية والمالية:

تنتهي الحسابات القومية بحساب الإستثمار والإدخار، ولكنها لا توضح كيفية تمويل الاستثمارات، ولا كيفية التصرف في المدخرات، حيث أن الحسابات القومية تهتم بمعاملات الدخل والإنتاج والإنفاق والتحويلات- بينما نظام التدفقات المالية يبدأ ببيانات الإستثمار والإدخار، حيث يوضح كيفية تمويل الاستثمارات، وذلك إما عن طريق الاقتراض، أو بيع أوراق مالية، أو خصم أوراق تجارية، وكيفية التصرف في المدخرات، وذلك بزيادة الأصول النقدية، أو شراء أوراق مالية.

وبالتالي فنظام التدفقات المالية يهتم بالمعاملات المالية، والبيانات الخاصة بهذا النظام مصدرها تقديرات الحسابات القومية للاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون بالزيادة)، ويتم معالجتها كاستخدامات لقطاع الأعمال، أما المدخرات المحلية لقطاع الأعمال والعائلات والحكومة فتعتبر مصادر تمويلية (موارد) لهذه القطاعات بنفس الإشارة، والمدخرات الأجنبية والتي يعبر عنها في الحسابات القومية بصافي الإستثمار الأجنبي تعتبر مصادر تمويل (موارد) في ح/العالم الخارجي بنفس الإشارة بالحسابات القومية.

وتشمل المعاملات المالية ما يلي:

أ. أوراق مالية: يصدرها قطاع الأعمال، تعتبر بالنسبة لهذا القطاع مصادر تمويلية (موارد)، وتعتبر استخداماً بالنسبة للقطاع المشتري لهذه الأوراق المالية، ويلاحظ أن العمليات التي تؤثر هي التي تتم بين قطاع وآخر (مثلاً قطاع الأعمال وقطاع العائلات أو العالم الخارجي)، بينما إذا باع قطاع الأعمال الأوراق المالية لشركات تابعة لهذا القطاع، أو إذا باع قطاع العائلات الأوراق المالية للأفراد، فلا تؤثر تلك العمليات على المعاملات المالية.

ب. السندات الحكومية: التي تصدرها الحكومة تعتبر مصادر تمويلية (موارد) بالنسبة للقطاع الحكومي، واستخدامات بالنسبة للقطاع المشتري لهذه السندات أو أي قطاع آخر، وعند استهلاك السندات تعتبر استخداماً للقطاع الحكومي ومصادر تمويلية (موارد) للقطاع المالك لهذه السندات.

ج. القروض: تعتبر مصادر تمويلية (موارد) للمقترض واستخدمات للمقرض، وعند سداد القرض فإن العكس هو الصحيح.

وتعالج القروض باعتبارها مصادر تمويلية (موارد) للقطاع المقترض واستخدمات لقطاع المصارف، ويمكن للمصرف المركزي التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان، وذلك بإتباع الوسائل التالية:

1. إن قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان تزداد عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي، أو قيام المصرف المركزي بشراء سندات حكومية من المصارف التجارية، أو من قطاعي الأعمال والعائلات، أو منح المصرف المركزي قروضاً للمصارف التجارية: وكذلك في حالة قبول المصرف المركزي إعادة خصم الكمبيالات المملوكة للمصارف التجارية.
2. وفي حالة رغبة المصرف المركزي تخفيض مقدرة المصارف الأخرى في منح الائتمان أو القروض فيتبع إجراءات عكسية للإجراءات السابقة.

د. الأوراق التجارية: في حالة حصول قطاع الأعمال عليها تعتبر استخدمات له وتعتبر مصادر تمويلية (موارد) للقطاع الآخر، والعكس عند تسديد تلك الأوراق التجارية.

هـ. الودائع: عندما تكون الإيداعات بالسالب، فهذا يعني السحب من الودائع، أما إذا كانت بالموجب، فيعني ذلك وجود إضافات للودائع.

وتعالج الودائع كما يلي:

1. بالنسبة لقطاعي الأعمال والعائلات، تعالج كاستخدمات لهذه القطاعات، وتقل بجانب المصادر التمويلية بقطاع المصارف التجارية.
2. بالنسبة لقطاع الحكومة، تعتبر الودائع استخدمات حكومية، وتقل بجانب المصادر التمويلية بالمصرف المركزي بنفس الإشارة.
3. بالنسبة للعالم الخارجي، تعالج الودائع كاستخدمات لهذا الحساب، وتقل بجانب استخدمات بالمصرف المركزي، مع تغير الإشارة، أو تعالج كمصادر تمويلية (موارد) للمصرف المركزي بنفس الإشارة.

4. احتياطات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي، نحصل عليها عادة كمتعم حسابي، وتعالج في جانب الاستخدامات بقطاع المصارف التجارية، وفي جانب الموارد بالمصرف المركزي بنفس الإشارة.

و. خلق النقود/خلق الائتمان/خلق الودائع: يشكل الاقتراض من المصارف الجزء الأكبر من مصادر تمويل الاستثمارات المختلفة، وتمنح المصارف القروض للمستثمرين من الموارد المالية التالية:

- أ. رأس المال الخاص.
- ب. التراكمات والاحتياطات (الأرباح غير الموزعة).
- ج. وودائع الزبائن لدى المصرف.
- د. القروض من المصارف الأخرى (الجهاز المصرفي).

وتمنح المصارف زبائنهم قروضاً نقدية أو تكون على شكل مبالغ تسحب على المكشوف، والأخيرة تعطي صاحبها الحق في أن يسحب من المصرف مبالغاً أكبر مما أودع فيه، شريطة أن لا تتجاوز سقف معين، فإذا منح المصرف قرضاً لزبونه مسحوباً على المكشوف، يستطيع الزبون أن يسحب منه بطريق الشيكات، كما لو أنه قد أودع في المصرف نقوداً، وهكذا استطاع المصرف أن يخلق قوة شرائية جديدة، وهذا ما يطلق عليه عملية (خلق النقود/خلق الائتمان)، والسر في إمكانية خلق القوة الشرائية الجديدة، يرجع بالدرجة الأولى إلى حجم الودائع الآجلة لدى المصارف، والتي لا يستعمل أصحابها إلا جزءاً بسيطاً منها.

وتعتبر عملية نقل النقود من حساب زبون لآخر من المهام الأولى للمصارف التجارية، وذلك عن طريق إستخدام الجزء الأكبر من الودائع الآجلة لديها، إضافة إلى منح القروض النقدية، أو السماح لزبائنهم بالسحب على المكشوف، وهكذا يصعب التمييز بين النقود التي خلقها القرض أو خلقها السحب على المكشوف، وبين النقود المنقولة من زبون لآخر، والتي ليست ناتجة من خلق النقود/خلق الائتمان عن طريق المصارف.

4 التدفقات النقدية والحالية

ويستطيع الجهاز المصرفي خلق الودائع والتوسع في الإقراض، وذلك بعد مراعاة نسبة الاحتياطي القانوني من جهة وقيمة الودائع الأصلية (الأرصدة الزائدة) من جهة ثانية، ويمكن حساب قيمة الودائع المشتقة من المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{الودائع المشتقة} &= \frac{\text{الوديعة الأصلية}}{(1 - \text{نسبة الاحتياطي القانوني})} \\ &= \frac{1000 (0.20 - 1)}{0.20} = 4000 \end{aligned}$$

أما حساب مكائر الائتمان فيكون على أساس المعادلة الآتية:

$$\begin{aligned} \text{مكائر الائتمان} &= \frac{\text{الوديعة الأصلية}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \\ &= \frac{1.0}{0.20} = 5 \end{aligned}$$

كما ويمكن حساب قيمة القروض التي يمكن التصرف بها ومنحها للزبائن على أساس المعادلة التالية:

$$ك = \frac{م (1 - س ف)}{(س ف + س ت)}$$

حيث أن:

ك = قيمة القروض، م = الوديعة الأصلية، س ف = نسبة الاحتياطي القانوني الفعلي، س ت = نسبة التسرب النقدي للتداول

المبحث الثاني

حسابات وجداول التدفقات النقدية والمالية

يرتكز الاهتمام في الحسابات القومية (الناتج/الدخل/الإنفاق) على دراسة تيار السلع والخدمات المنتجة وأوجه التصرف بها، ولكن تيار السلع يقابله تيار نقدي، الذي يعكس ويتم الدورة السلعية/النقدية، أي أن خلق الناتج والتصرف به بحاجة إلى تمويل (إنفاق).

وعند التركيز على دراسة المدفوعات والمقبوضات النقدية تتميز الحسابات والجداول المالية والنقدية عن حسابات الناتج/الدخل/الإنفاق في أنها لا تقتصر على التدفقات المالية والنقدية الخاصة بحركة السلع والخدمات، ولكن أيضاً بأدوات الملكية والديون، أي بحركة الأصول المالية.

1) هيكل حسابات التدفقات النقدية والمالية:

بالنظر لاتساع النشاط الاقتصادي وتعدد وحداته وأنشطته، لابد من إيجاد تقسيمات قطاعية وظيفية: قطاع الأعمال/قطاع العائلات/وغيرها، وكذلك تقسيم العمليات الاقتصادية حسب طبيعتها في مجموعة من الحسابات الأساسية، وتجميع النتائج في حسابات تجميعية، تلخص في النهاية صورة النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، وبدون هذا الإطار لا يمكن الإلمام بحالة الاقتصاد القومي في خلال فترة زمنية قصيرة (سنة).

وتعتبر الأنشطة النقدية والمالية أكثر تعقيداً وإتساعاً من العمليات الاقتصادية المرتبطة بخلق وتوزيع واستخدام السلع والخدمات، فالأصول المالية تتداول بالبيع والشراء، كما يقوم الأفراد والمشاريع بتراكم الأصول المالية في صورة نقود أو ديون.

وتقوم المصارف بتقديم القروض والتسهيلات من أجل التوسع في الاستثمار والإنتاج، كذلك تعمل الدولة بالاقتراض من المصرف المركزي ومن الأفراد، ويقوم الأفراد بإيداع مدخراتهم لدى المصارف وصناديق التوفير، كذلك تقوم المشروعات والأفراد بالتأمين على الحياة والممتلكات ضد الحوادث والكوارث، كما يقوموا بعمليات الرهن وغيرها.

وتشارك في كل هذه العمليات أطراف عديدة، منها أطراف تشملهم القطاعات الوظيفية للحسابات القومية (قطاع الأعمال/قطاع العائلات/القطاع الحكومي والعالم الخارجي)، إضافة إلى أطراف أخرى لا تشملهم هذه القطاعات وهم (الوسطاء الماليون)، من أجل ذلك فإنه من الضروري هيكلة جميع هذه العمليات في مجموعات وحسابات، أي تجميع الأطراف في قطاعات، ثم تجميع النتائج في صورة جداول، تلخص الصورة بهدف الوضوح.

(2) التقسيم القطاعي في حسابات التدفقات المالية والنقدية وأساسه:

المهم هنا هو تسجيل حركة الإقراض والاقتراض، ولهذا فإن التقسيم القطاعي يساعد على إبراز هذه العمليات، وبما أن الوسطاء الماليين هم أبرز أطراف هذه العمليات، فإن التقسيم القطاعي يقوم على أساس تحديد ما إذا كان القطاع القائم بالصفقات يدخل ضمن الوسطاء الماليين أم لا، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم القطاعات إلى مجموعتين:

أ. قطاعات الوسطاء الماليين:

وهي تشمل على ما يلي: الخزانة العامة، القطاع المصرفي، بما فيه المصرف المركزي، والمصارف التجارية والمصارف والصناديق المتخصصة، صندوق التنمية، هيئات ومؤسسات التأمين (التأمين والضمان الاجتماعي/المعاشات التقاعدية وشركات التأمين وإعادة التأمين)، وكذلك مؤسسات الادخار وصناديق توفير البريدية.

ب. قطاعات غير مالية:

وهي تشمل على ما يلي: قطاع الأعمال/قطاع الحكومة/قطاع العائلات/العالم الخارجي، وهذه المؤسسات كلها تعمل كمؤسسات وسيطة في الإقراض والاقتراض وإدارة الأموال، وليست إنتاجية لسلع أو خدمات، فهئية التأمين والضمان ترتبط بالخدمات الاجتماعية غير الهادفة للربح، في حين أن شركات التأمين ترتبط بالأنشطة الإنتاجية لقطاع الأعمال.

وطبعاً لا يوجد تقسيم قطاعي موحد لجداول التدفقات المالية والنقدية، وأن ما يحكم ذلك هو الهدف، فإذا كان الهدف إعداد خطة مالية فإن زيادة التقسيم تكون مفيدة جداً، أما إذا كان الهدف هو التنبؤ بالمتغيرات المالية، فيمكن الاكتفاء بمجاميع هذه القطاعات.

كذلك فإن وجود البيانات ضرورة لابد منها، وهنا تلعب البنية الاقتصادية، ودرجة الوعي، ونمو الأسواق المالية دوراً كبيراً، كذلك وأوجه فاعلية آليات السوق (اقتصاد حر أو مخطط مركزياً)، وعلى هذا الأساس فإن جداول التدفقات التي تعدها الأمم المتحدة/أمانة التخطيط تأخذ بالتقسيم القطاعي التالي:

2-1- تقسيم نشاط المؤسسات النقدية والمالية:

ويقسم نشاط المؤسسات المالية إلى ثلاث مجموعات فرعية:

أ. المؤسسات النقدية: المصرف المركزي، مصارف تجارية، (مصارف ادخار ودائع)، وتتعامل هذه بالشيكات، ولها حق خلق النقود/خلق الائتمان/خلق الودائع المشتقة.

ب. المؤسسات المالية: مصارف عقارية، مصارف ادخار، التي لا تصرف الودائع بشيكات، مصارف الإقراض والرهن، مصارف زراعية صناعية، مؤسسات التمويل وإعادة الخصم، مؤسسات الإقراض الشخصية، شركات الاستثمار والضمان والمتعاملين والسماسرة في الأسواق المالية، وهذه المؤسسات ليس لها حق خلق النقود/خلق الائتمان.

ج. الخدمات المالية: مؤسسات التعامل بالنقد الأجنبي، الصيارفة شركات الوساطة في التمويل، الاستثمار والاستثمارات، خدمات بورصات الأسهم والسندات وغيرها، وتثار هنا مشكلة قيام بعض المؤسسات الحكومية بالعمليات المالية، كذلك تقوم بعض المؤسسات الخاصة بأعمال الصرافة أو إقراض الأموال، وفي نفس الوقت تزاوّل نشاط التجارة أو السياحة.

ويلاحظ على هذا التقسيم أنه يستبعد الخزنة العامة من التوزيع.

2-2- تمييز العمليات المالية والنقدية:

إن الاهتمام بالتدفقات المالية والنقدية يعني مراقبة حالة الإقراض والاقتراض الصافية للقطاعات في حسابات رأس المال، حيث تعكس الرصيد النهائي للإدخار والاستثمار، علاوة على نشاط الوسطاء الماليين، وهذا يصعب تصميمه في الحسابات ووضعه في الجداول، وأفضل ما يمكن حسابه هو تقسيم عمليات الاقتراض والإقراض نفسها.

ولابد من تحديد الغرض عند تقسيم العمليات، وخاصة:

- أ. ضرورة تساوي المدفوعات والمقبوضات بالنسبة لكل مجموعة.
- ب. إن تقسيم العمليات إلى مجموعات يتطلب إستبعاد بعض العمليات، إضافة إلى استبعاد العمليات الافتراضية (إيجار مبنى حكومي)، وعمليات المقايضة، إضافة إلى العمليات التي لا يترتب عليها زيادة صافية في الأصول أو الالتزامات، مثل عمليات الوساطة بين البائع والمشتري عند بيع وشراء الأوراق المالية، وعقد تسديد القروض وعمليات الصرف للنقد الأجنبي، واستبعاد كل عملية تغيير شكل الأصول، مثل تحويل أو إعادة هيكلة الديون والودائع أو النقود من شكل لآخر.

ولتحقيق التجانس بين تقسيم العمليات المالية والنقدية، وبين التقييم القطاعي إلى وسطاء ماليين وقطاعات مالية، تصنف العمليات إلى مجموعتين:-

- (أ) عمليات في أسواق رأس المال (داخل السوق): ويكون أحد أطرافها الوسطاء الماليين، وتكون على شكلين:

1. عمليات بين الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية (إقراض أو اقتراض من أو إلى الوسيط).
2. عمليات بين الوسطاء أنفسهم (نقل الالتزامات المالية أو نقل الأصول من مؤسسة إلى أخرى كإعادة خصم الأوراق التجارية).

ب) عمليات خارج السوق، تتم بين الوحدات مباشرة دون وسيط مالي (عمليات الائتمان التجاري)، وفي إطار هذا التقسيم الرئيسي- للعمليات يؤخذ بتقسيم فرعي لوسائل الدفع المستخدمة، ومعيار التمييز بين وسائل الدفع هو درجة سيولتها، وعلى هذا الأساس تقسم وسائل الدفع إلى:

1. نقود (أوراق نقدية و عملات مساعدة).
2. شبه النقود (ودائع جارية، ودائع آجلة، ودائع الخزانة، ودائع التوفير، ودائع مجمدة).
3. الأصول المالية الصالحة للتداول (أذونات الخزانة، أوراق تجارية كالكمبيالات، أصول قصيرة الأجل والأسهم والسندات (أصول طويلة الأجل).
4. الأصول المالية التعاقدية: أي غير القابلة للتداول، رهونات، القروض والتسهيلات والسلفيات قصيرة وطويلة الأجل والتحويلات الرأسمالية.

2-3- جداول التدفقات النقدية والمالية:

توضع التدفقات في إطار مجمع، تمثل فيه القطاعات في الأعمدة والعمليات في الصفوف، وتسجل العمليات بإحدى الطريقتين التاليتين:

- أ. إما أن تسجل العمليات الدائنة وحدها، وكذلك العمليات المدينة على التوالي.
- ب. تقسم القطاعات (الأعمدة) إلى دائن ومدين.

وفيما يلي عرض لجدولين افتراضيين للتدفقات المالية والنقدية المجمعة.

جدول رقم (44) تصوير افتراضي مجرد لجدول التدفقات النقدية والمالية المجمع
(البديل الأول)

القطاعات العمليات	قطاعات غير مالية				قطاعات مالية			
	قطاع الأعمال	قطاع العائلات	قطاع الحكومة	قطاع العالم الخارجي	الخزانة العامة	المصرف المركزي	المصارف التجارية	المصارف المتخصصة
المصادر غير المالية								
الفوائد								
عوائد الملكية (الربح والإيجارات)								
متحصلات قيمة التأمينات								
تحويلات فعلية								
منح وهبات								
فوائد تأمين								
أخرى								
أجمالي المصادر غير المالية								
المصادر المالية								
التقود								
نقود الخزانة العامة								
الائتمان التجاري								
التسهيلات الائتمانية المصرفية								
أخرى								
أجمالي المصادر المالية								

4 التدفقات النقدية والمالية

القطاعات العمليات	قطاعات غير مالية				قطاعات مالية				
	قطاع الأعمال	قطاع العائلات	قطاع الحكومة	قطاع العالم الخارجي	الخزانة العامة	المصرف المركزي	المصارف التجارية	المصارف المتخصصة	شركات التأمين
أجمالي المصادر المالية وغير المالية									
الاستثمارات غير المالية:									
الاستخدامات المالية:									
أجمالي التغير الصافي في الأصول									
إجمالي الاستثمارات									

**جدول رقم (45) تصوير افتراضي مجرد لجدول التدفقات المالية المجمع
(البديل الثاني)**

	قطاعات غير مالية												قطاعات مالية			
	قطاع الأعمال				قطاع العائلات				قطاع الحكومة				العالم الخارجي		الخزانة	
	استثمار أصول	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد
أنشطة غير مالية																
- الفوائد																
- عوائد الملكية																
مخصصات لصناديق التأمين																
- تحويلات																
- منح وهبات																
- فوائد تأمين																
- أخرى																
- إجمالي الأنشطة غير المالية																
أنشطة مالية																
- النقود																

4 التدفقات النقدية والمالية

	قطاعات مالية						قطاعات غير مالية							
	شركات التأمين		الجهات المصرية		البنوك		القطاع الخارجي		قطاع الحكومة		قطاع الممتلكات		قطاع الأعمال	
	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات	موارد	استثمارات
- نقود الخزينة العامة														
- الائتمان التجاري														
الائتمانية المصرفية														
- أخرى														
إجمالي الأنشطة المالية														
إجمالي عام														

المبحث الثالث

العلاقة بين نظامي الحسابات القومية والتدفقات المالية

يعتبر حساب الادخار والاستثمار حلقة الربط الأساسية بين كل من الحسابات القومية ونظام التدفقات المالية، فالمدخرات تمثل ذلك الجزء من الدخل، الذي ينفق على الإستهلاك (عام/خاص) أو ينفق لتكوين رأس المال (أصول نقدية/أو أصول ثابتة)، وهكذا فالمدخرات تستخدم بصفة كلية أو جزئية لتمويل الإستثمارات (تكوين رأس المال)، وبالتالي تمثل المدخرات (الموارد المالية للقطاع) والإستثمارات تمثل استخدامات القطاع لتلك الموارد المالية.

وفيما يلي يتم عرض وشرح أمثلة لإظهار العلاقة بين الحسابات القومية والتدفقات المالية:

1) الاقتصاد المغلق (بقطاعين):

يتكون الاقتصاد المغلق من قطاعين اثنين فقط، ولا توجد سلطة حكومية (قطاع العائلات وقطاع الأعمال)، وكانت المعاملات بين هذين القطاعين على أسس المعطيات التالية:

معطيات المثال الأول:

قطاع الأعمال أنتج ما قيمته (300) مليون وحدة نقدية من السلع والخدمات النهائية، وقد سدد لقطاع العائلات (250) مليون كمدفوعات لعوامل الإنتاج، وبلغت المبيعات للاستهلاك الشخصي- (210) مليون، ولتكوين رأس المال الثابت (90) مليون، وهكذا كانت أرباح محتجزة لقطاع الأعمال بقيمة (50) مليون، وكانت مدخرات القطاع العائلي (40) مليون، وتظهر هذه المعاملات كما في الجدول التالي:

أ. جدول رقم (46) الحسابات القومية في الاقتصاد المغلق بقطاعين:

البيان		ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ الاستثمار والإدخار	
		له	منه	له	منه	له	منه
أ- المدفوعات لعوامل الإنتاج (أجور + فوائد + إيجار + أرباح)		250		250			
ب- مبيعات السلع والخدمات للقطاع العائلي		210		210			
ج- استثمارات محلية تكوين رأس المال الثابت		90			90		
د- المدخرات							
قطاع الأعمال		50				50	
قطاع العائلات				40			40
المجموع		300	300	250	250	90	90

ب. جدول رقم (47) التدفقات النقدية المالية في الاقتصاد المغلق بقطاعين:

ويكون أثر هذه العمليات السابقة على نظام التدفقات النقدية والمالية كما يلي:

البيان		ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات	
		استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
استثمار محلي					
تكوين رأس المال الثابت		90			
مدخرات أصول نقدية		(40)-	50	40	40
المجموع		50	50	40	40

يلاحظ من هذا المثال أن الزيادة في التكوين الرأسمالي لقطاع الأعمال بلغت (90) مليون، وهي تمثل حجم الاستثمارات المحلية، أي استخدامات للموارد المالية لهذا القطاع، وقد تم تمويل هذه الاستثمارات عن طريق مدخرات قطاع الأعمال نفسه بقيمة (50) مليون، بينما قطاع العائلات قد

زادت موارده بالادخار بقيمة (40) مليون، وقد استخدمها هذا القطاع في زيادة أصوله النقدية بنفس القيمة، ونتيجة لذلك فإن الأصول النقدية لدى قطاع الأعمال سوف تنقص (مدينة) بمقدار (40) مليون وهي التي إستدانها من القطاع العائلي.

معطيات المثال الثاني:

في حالة قيام قطاع الأعمال بإصدار أوراق مالية (سندات قرض) بقيمة (30) مليون، يشتريها قطاع العائلات كما في المثال الأول فإن حسابات التدفقات النقدية والمالية تظهر كما يلي:

جدول رقم (48) التدفقات النقدية والمالية في الاقتصاد المغلق بقطاعين في حالة إصدار سندات قرض

البيان		ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات	
		استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
استثمار محلي					
تكوين رأس المال الثابت		90			
مدخرات			50		40
أصول مالية			30	30	
أصول نقدية		(10)-		10	
المجموع		80	80	40	40

إن الموارد المالية المتاحة لقطاع الأعمال كانت (50) مليون، يضاف إليها (30) مليون قروض (أوراق مالية) باعها إلى قطاع العائلات، بينما كانت قيمة الاستثمارات (90) مليون، وهذا يعني أن نقصاً سيحدث في الأصول المالية لقطاع الأعمال قيمته (10) مليون، في حين كان النقص في المثال الأول (40) مليون.

أما قطاع العائلات فإن قيمة مدخراته كانت (40) مليون، استخدم منها (30) مليون لشراء الأوراق المالية (السندات) من قطاع الأعمال، والباقي مبلغ قدره (10) مليون يمثل زيادة في أصول قطاع العائلات النقدية، وهذه الزيادة تتساوى مع النقص لدى قطاع الأعمال.

(2) اقتصاد مغلق (بثلاثة قطاعات):

يتكون من ثلاثة قطاعات (قطاع الأعمال + قطاع العائلات + القطاع الحكومي).

معطيات المثال الثالث:

المدفوعات لعوامل الإنتاج (950) مليون، مبيعات للاستهلاك الشخصي (650) مليون، وللإستهلاك الحكومي (150) مليون، ولزيادة الأصول الرأسمالية (250) مليون ولزيادة المخزن السلعي (100) مليون، وإعانات الحكومة (100) مليون منها 25% لقطاع الأعمال والباقي للعائلات، الضرائب غير المباشرة (125) مليون والضرائب المباشرة (175) مليون.

وبافتراض أن قطاع الأعمال يتم تمويل استثماراته عن طريق مدخراته الخاصة والسحب من أرصده بالمصارف، كما أن قطاعي العائلات والحكومة يتم الاحتفاظ بمدخراتهما في صورة أصول نقدية، وهكذا تظهر تلك المعاملات في نظام الحسابات القومية أو نظام التدفقات المالية كما يلي:

(أ) الحسابات القومية في اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات:

جدول رقم (49) الحسابات القومية في اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات

البيان		ح / قطاع الأعمال		ح / قطاع العائلات		ح / قطاع الحكومة		ح / الاستثمار والإدخار	
		له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
أ- المدفوعات لعوامل الإنتاج (أجور + فوائد + إيجار + أرباح)		950		950					
ب- مبيعات السلع والخدمات									
للاستهلاك الشخصي		650			650				
للاستهلاك الحكومي		150				150			
ج- استثمارات محلية									

4 التدفقات النقدية والمالية

البيان		ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ قطاع الحكومة		ح/ الاستثمار والإدخار	
		له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
سعر رأسمالية		250						250	
تغير مخزون بالزيادة		100						100	
د- تحويلات									
ضرائب غير مباشر		125				125			
ضرائب مباشرة				175		175			
هـ- إعانات									
لقطاع الأعمال		-	(25)				25		
لقطاع العائلات				75			75		
و- المدخرات									
قطاع الأعمال		100						100	
قطاع العائلات				200				200	
قطاع الحكومة							50	50	
المجموع		1150	1150	1025	1025	300	300	350	350

(ب) التدفقات النقدية والمالية في اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات:

ويمكن تسجيل قيد العمليات السابقة طبقاً لنظام التدفقات النقدية والمالية كما يلي:

جدول رقم (50) التدفقات النقدية والمالية في اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات

البيان		ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ القطاع الحكومي	
		استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
أ- استثمارات محلية							
تكوين رأس المال		250					
تغير مخزون بالزيادة		100					
ب- المدخرات							
قطاع الأعمال			100				
قطاع العائلات				200			
قطاع الحكومة						50	

4 التدفقات النقدية والمالية

البيان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ القطاع الحكومي	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
أصول نقدية	(250)-		200			
المجموع	100	100	200	200	50	50

يتضح من المثال السابق بأن المدخرات للقطاعات الثلاثة اعتبرت موارد مالية للقطاع، بينما اعتبرت الاستثمارات استخدامات لتلك الموارد، كما يتضح أيضاً أن قطاع الأعمال قام بتمويل استثماراته والمتمثلة في زيادة تكوين رأس المال (250 مليون) والزيادة في المخزون (100 مليون) عن طريق مدخراته (100 مليون)، والباقي عن طريق السحب من أرصده لدى المصارف وقدرها (250 مليون)، علماً أن مدخرات قطاعي العائلات والحكومة بلغت (200 مليون) + (50 مليون) = (250 مليون) على التوالي، وقد احتفظ بهما وهكذا ازدادت أصولهما النقدية.

(3) الاقتصاد المفتوح (معاملات مع العالم الخارجي):

في حالة التبادل التجاري مع الخارج وزيادة قيمة الصادرات مقارنة بقيمة الواردات (كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الليبي) فإن هذه الزيادة تعتبر مدخرات إيجابية بالنسبة للدولة المصدرة، وتعتبر مدخرات سلبية بالنسبة للدولة المستوردة.

معطيات المثال الرابع:

أ. المدفوعات لعوامل الإنتاج:

الأجور والمرتببات 25

الإيجارات 5

الفوائد 3

4 التدفقات النقدية والمالية

40

ب. الصادرات

ج. المدخرات:

2 إهلاكات الأصول الثابتة

5 أرباح محتجزة

33 مدخرات قطاع العائلات

60 د. قرض إلى الخارج

وهكذا تظهر الحسابات القومية والتدفقات كالتالي:

أ. جدول رقم (51) الحسابات القومية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال أول):

البيان		ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ العالم الخارجي		ح/ الاستثمار والإدخار	
		له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
أ- المدفوعات لعوامل الإنتاج									
أجور ومرتبات		25		25					
إيجار		5		5					
فوائد		3		3					
ب- الصادرات		40				40			
ج- المدخرات									
إهلاكات الأصول الثابتة		2						2	
أرباح غير محتجزة		5						5	
مدخرات عائلية				33				33	
صافي الاستثمار الأجنبي						40		(40)-	
المجموع		40		33		40		صفر	صفر

ب. جدول رقم (52) التدفقات النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح على الخارج
(مثال أول):

البيان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع الحكومة		ح/ العالم الخارجي	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
أ- المدخرات						
أهلاك الأصول الثابتة		2				
أرباح محتجزة		5				
مدخرات عائلية				33		
مدخرات أجنبية						(40)-
قروض للخارج			60		60	
أصول نقدية	7		(60)-		20	
المجموع	7	7	33	33	20	20

يتضح من المثال السابق أن قطاع الأعمال أنتج ما قيمته (40 مليون)، تم تصديره إلى الخارج، وبلغ مجموع مدفوعاته لعناصر الإنتاج (33 مليون)، وتتمثل مدخرات القطاع في (2 مليون) إهلاكات الأصول الثابتة، و(5 مليون) أرباح محتجزة، أما قطاع العائلات فقد استخدم دخله في زيادة موارده النقدية.

أما قطاع الحكومة فقد أقرض (60 مليون) للخارج، أي أن النقص في الموارد النقدية للقطاع الحكومي بلغ (60 مليون)، استخدمت منها (40 مليون) لتمويل عمليات الصادرات، والباقي يعتبر إضافة للأرصدة النقدية.

وهكذا تنقص الأرصدة النقدية الحكومية بمقدار (60 مليون)، وهو ما يساوي الزيادة في الأصول النقدية لقطاع الأعمال (7 مليون) ولقطاع العائلات (33 مليون) وللعالم الخارجي (20 مليون).

معطيات المثال الخامس:

أ. مدفوعات عوامل الإنتاج المحلية	150
ب. دخول عوامل الإنتاج من الخارج	9
ج. مبيعات للإستهلاك الخاص	90
د. مبيعات للإستهلاك الحكومي	60
هـ. زيادة في الأصول الثابتة	24
و. زيادة في المخزن السلعي	6
ز. الصادرات	24
ح. الواردات	45
ط. إعانات الإنتاج	3
ي. الضرائب غير المباشرة	18
ك. الضرائب المباشرة	3
ل. إصدار قطاع الأعمال أوراق مالية قيمتها	24 بيعت بالكامل لقطاع العائلات
م. أصدرت الحكومة سندات قيمتها	15 (حصل قطاع العائلات على ثلث القيمة (5) مليون والباقي (10) مليون أكتتب فيها للعالم الخارجي بالكامل).

4 التدفقات النقدية والمالية

وهكذا تظهر الحسابات القومية والتدفقات النقدية والمالية كالتالي:

(1) الحسابات القومية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال ثاني):

البيان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ قطاع الحكومة		ح/ العالم الخارجي		ح/ الاستثمار والإدخار	
	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه
أ- المدفوعات لعوامل الإنتاج	150		150							
مدفوعات من الخارج			9				9			
ب- المبيعات										
للإستهلاك الخاص	90		90							
للإستهلاك الحكومي	60		60							
ج- استثمارات محلية										
تكوين رأس المال الثابت	24		24						24	
تغير مخزون بالزيادة	6		6						6	
د- الصادرات	24		24				24			
هـ- الواردات	- (45)		-				45			
و- التحويلات										
ضرائب غير مباشر	18		18							
ضرائب مباشرة	30		30							
إعانات إنتاج	(3)-				3					
ز- المدخرات										
قطاع الأعمال	(6)-		(6)-						(6)-	
قطاع العائلات	39		39						39	
قطاع الحكومة										
صافي الاستثمار الأجنبي									12	
المجموع	159	159	159	159	48	48	33	33	30	30

(2) التدفقات النقدية والمالية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال ثاني):

البيان	ح / قطاع الأعمال		ح / قطاع العائلات		ح / قطاع الحكومة		ح / العالم الخارجي	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
أ- استثمار محلي								
تكوين رأس المال الثابت	24							
تغير مخزون بالزيادة	6							
ب- المدخرات								
مدخرات محلية		(6)-		39		(15)-		
مدخرات أجنبية								12
أوراق مالية		24		24				
سندات حكومية				5		15	10	
أصول نقدية	(12)-			10			2	
المجموع	18	18		39		صفر	12	12

ومن المثل السابق يتضح ما يلي:

(أ) قطاع الأعمال:

الزيادة في الأصول الثابتة والتغير في المخزن (30 مليون) ويعتبر ذلك استثمارات لقطاع الأعمال في ظل الحسابات القومية، ويعتبر استخدامات لهذا القطاع في ظل نظام التدفقات المالية، وقام هذا القطاع بتمويل تلك الاستثمارات ليس عن طريق مدخراته حيث أنها بالسالب، بل عن طريق إصدار أوراق مالية بمبلغ (24 مليون) تم بيعها لقطاع العائلات وبالسحب من أرصده النقدية (12 مليون).

(ب) قطاع العائلات:

أما قطاع العائلات فقد بلغت مدخراته (39 مليون) وتعتبر موارد لهذا القطاع، وقد استخدمها في شراء أوراق مالية من قطاع الأعمال (24 مليون)،

وسندات حكومية من القطاع الحكومي (5 مليون)، وتم زيادة الرصيد النقدي بالمصارف (10 مليون).

ج) القطاع الحكومي:

أما القطاع الحكومي فمدخراته بالسالب (15 مليون) وقد أصدر سندات حكومية بنفس القيمة باع منها (5 مليون) للقطاع العائلي والباقي للعالم الخارجي وبالتالي لم تتأثر أرصده النقدية.

د) قطاع العالم الخارجي:

أما حساب العالم الخارجي فقد بلغ صافي الاستثمار الأجنبي (12 مليون) وقد استخدم منها (10 مليون) لشراء سندات حكومية والباقي (2 مليون) استخدمها في زيادة الأرصدة النقدية.

مشاكل إعداد الحسابات القومية في الواقع العملي

- المبحث الأول: مشاكل التقسيم القطاعي (هيكلية القطاع)
- المبحث الثاني: المشكلات المتعلقة بالتقييم (مشاكل الأسعار والتكرار)
- المبحث الثالث: معالجة التجارة الخارجية في الحسابات القومية ومشاكلها

مشاكل إعداد الحسابات القومية في الواقع العملي

تواجه عملية إعداد الحسابات القومي الكثير من المشاكل والمعوقات، وخاصة في الدول النامية، حيث تنعدم أو لا تتوفر البيانات، وإن توفرت فهي كثيراً ما تكون بعيدة عن الواقع، أضف إلى ذلك التناقض الكبير في البيانات والمعلومات المتحصل عليها، حتى تجد تناقضاً بين معلومات المصدر الواحد.

قسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث: الأول يختص بمشاكل الحسابات القومية نفسها، أي مشاكل تقسيم الاقتصاد الوطني الى قطاعات وأنشطة وكثرة التداخل بينهما، والمبحث الثاني يتعلق بالمشاكل الخاصة بالتكرار والتقييم (أي التسعير)، وأي الأسعار هي الأفضل (الأسعار الجارية/ أسعار التكلفة/ الأسعار الثابتة)، وجاء المبحث الثالث لمناقشة مشاكل التجارة الخارجية والاستثمارات في الخارج، إضافة إلى مشكلة تحديد المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول

مشاكل التقسيم القطاعي (هيكلية القطاع)

(1) المشكلة الأولى: التداخل بين القطاعات:

يوجد في الواقع العلمي تداخلاً بين القطاعات الوظيفية وبين العمليات التي تقوم بها الوحدات الانتاجية، فالقطاعات الوظيفية تقابلها مجموعة من الأنشطة، في حين يفترض في هذه القطاعات التجانس.

فقطاع الأعمال (قطاع المنتجين) مثلاً، يشمل كل الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات إنتاجية، إلا أن هذا لا ينفي وجود وحدات مثل متجتي الخدمات العامة (الحكومة)، ومتجتي الهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات، والوحدات غير المنظمة غير المالية التي تخدم العائلات، والتي تقوم كلها بنشاط

إنتاجي، بغض النظر عما إذا كان يستهلك ذاتياً، أو يقدم مجاناً، أو يباع بسعر رمزي، أو يباع بسعر السوق، فهو يتم بالصفة الإنتاجية.

وهكذا يتعرض مبدأ التجانس في وحدات القطاع الواحد، والذي يضمن التماثل في الوظيفة، والتماثل من حيث العمليات التي تقوم بها الوحدات المصنفة، للاختلال، ومن ثم فإن نظم الحسابات القومية تلجأ إلى تفضيل مبدأ تقسيم العمليات على القطاعات، عند تسجيل نتائج النشاط الاقتصادي، وبصفة خاصة على المستوى التجميعي، وهذا ما يعتمد أيضاً نظام الأمم المتحدة لعام 1968.

2) المشكلة الثانية: عدم الالتزام بهذا التقسيم القطاعي ولا تقسيم العمليات بالنسبة للعمليات المالية:

يؤخذ عند إعداد حسابات و جداول التدفقات النقدية والمالية يؤخذ بالتقسيم الإداري (التنظيمي) للوحدات القائمة بالأنشطة المالية، أي للوسطاء الماليين، فيقسمها إلى (الخزانة العامة، البنك المركزي، المصارف التجارية والمتخصصة، شركات التأمين، صناديق الادخار والاستثمار..... الخ)، علاوة على ذلك لا تقسم العمليات وفقاً لنوع الحسابات، إنما يقسمها وفقاً لما هي عليه، أي إذا كانت عمليات مالية أو غير مالية، وحسب درجة سيولة وسيلة الدفع المستخدمة.

ومثل هذا التقسيم يقود إلى المشاكل التالية:

أ. ضياع التجانس بين مكونات نظام الحسابات القومية، وهذا يتنافى مع المبدأ الأساسي في التقسيم القطاعي، والذي يستند إلى كون الدولة ذاتها وحدة متجانسة اقتصادياً، ويتحقق التجانس بين قطاعاتها، وبين العمليات الاقتصادية التي تقوم بها هذه القطاعات.

ب. عدم إمكانية الاستفادة من تحليل الدورة النقدية المالية مع الدورة السلعية العينية، ليس فقط على المستوى الكلي ولكن أيضاً في إطار القطاع الواحد.

(3) المشكلة الثالث: مشكلة الجمع بين التقسيم الإداري (التنظيمي) والتقسيم الصناعي (أي تقسيم الاقتصاد حسب الأنشطة إلى فروع).

والمشكلة تتمثل في صعوبة تحقيق التجانس بين التقسيمين في ظروف بعض الاقتصاديات المختلفة.

مثال:

الأنشطة الصناعية - وفقاً لتقسيم الأنشطة - توزع بين قطاعات تنظيمية (أمانات، هيئات، مؤسسات)، ليست بالضرورة صناعية، لاعتبارات اجتماعية إدارية كما في الأمثلة التالية:

- أ. صناعة الدواء تتبع أمانة الصحة، بينما فروع الصناعات الأخرى تتبع أمانة الصناعة.
- ب. صناعة مواد البناء تتبع أمانة الإسكان، بينما مواد البناء الأخرى تتبع أمانة الصناعة.
- ج. صناعة وإصلاح السفن توزع بين عدة أمانات منها النقل البحري وإدارة الموانئ، صناعات ثقيلة وخفيفة وتحويلية.
- د. الجامعات تتبع (أمانة الجامعات) وهي هيئة مستقلة وتتبع أحياناً كثيرة (أمانة التعليم).
- هـ. طباعة الكتب (صناعة) تتبع التعليم أو الجامعات.

وينعكس هذا التقسيم الإداري والصناعي على تداخل البيانات فيما بين الجهات المختلفة، مما يؤدي إلى المبالغة في موازناتها (بالزائد أو الناقص)، كما يعني ذلك تأخيرات زمنية من حيث الإعداد، بسبب إعادة تصنيفها وفقاً لمفاهيم موحدة، بالإضافة إلى زيادة التكلفة الزمنية، ويترتب على الوقت الضائع في عمليات الإعداد أن تفقد عمليات المتابعة لإحدى وظائفها الهامة.

فالمتابعة ليست فقط مجرد رصد إحصائي لانحرافات التنفيذ عن المستهدف وتحديد مصدره، بل أن المتابعة هي أداة ضرورية لإجراء التعديلات المستمرة على خطط الفترات الزمنية التالية، ومن ثم فإن عنصر السرعة يعتبر عاملاً مهماً في نجاح هذه الوظيفة، كما يترتب على دقة وتفصيل البيانات أن تزيد درجة التقريب في عمليات المتابعة.

(4) المشكلة الرابعة: مشاكل تقسيم وحدات الاقتصاد حسب الأنشطة:

إن المبدأ الأساسي في التجميع هو توفير قدر كبير من التجانس في ظروف الإنتاج، ونوع المنتجات للوحدات الإنتاجية المختلفة، وهنا يجب التمييز بين معيارين:

أ. المعيار الإحصائي - الاقتصادي.

ب. المعيار التقني.

4-1- المعيار الإحصائي:

يتم تجميع كل المشروعات التي تنتج سلعاً متشابهة، والتي تشبع نفس الحاجات (تجانس المخرجات)، والتي تستخدم مستلزمات متشابهة (تجانس المدخلات)، مثال منتجات الحديد والصلب، وعلى الرغم من بساطة هذا المفهوم، إلا أنه يثير الصعوبات القياسية التالية:

أ. تجاهل وجود منتجات ثانوية تتولد من العمليات الصناعية.

ب. إن التجانس ليس كاملاً، حيث تختلف المنتجات (الحديد الصلب) المخصصة لنفس الأغراض، من حيث الصفات الفيزيائية (درجة الصلابة والنقاوة)...الخ، وهو ما يؤدي إلى التمايز في الأغراض المخصصة لها، كما يمكن استبدال المدخلات بأخرى (استخدام الغاز بدل الفحم)، وكذلك للأسمت أنواع كثيرة، فهناك الاسمت العادي والاسمت المقاوم للرطوبة...الخ.

ج. ولهذا يضيف البعض شرطاً ثالثاً إلى شرطي المدخلات والمخرجات، ألا وهو شرط تجانس الفن الإنتاجي (كيفية الإنتاج / طريقة الإنتاج)، ولكن إدخال هذا الشرط سوف يخل بأسس القياس، فالمشاريع تختلف من حيث استخدام الصناعات الحديثة (الإلكترونيات والكيمائيات)، وتطورات تقنية كبيرة وسريعة، إلا أن البعض يجد مخرجاً يتمثل في تحديد مفهوم التجانس التقني، بمعنى تشابه مراحل وعمليات الإنتاج الواحدة، بغض النظر عن درجة التقدم وحجم المشروع.

4-2- المعيار التقني:

يركز هذا المعيار على معالجة المنتجات الثانوية، حيث يتم تجميع كل المنتجات المتشابهة، بغض النظر عن الوحدات التي تقوم بإنتاجها، وبغض النظر إذا كانت تعتبر منتجاً أولياً أو ثانوياً في المشروع، طالما أنها تنتج بنفس الكيفية، أي بنفس الفن الإنتاجي في قطاع واحد.

ولكن هذا المعيار لا يركز على طبيعة النشاط ذاته، وإنما يركز على نوع المنتجات النهائية، وهو بذلك يسعى للاقتراب إلى مفهوم الصناعة.

علاوة على ذلك فهو يواجه صعوبة عملية فيما يتعلق بالمنتجات الثانوية، حيث تأتي بياناتها عادة متضمنة في البيانات الإجمالية للمشروعات، والقاعدة الأسلم والأفضل في التقسيم القطاعي هي التي تضمن الحد الأدنى من الاتساق في العملية الإنتاجية، أي تجميع المشاريع التي تنتج سلعا (أساسية) متشابهة، من حيث أدائها لنفس الوظائف (تجانس المخرجات)، وتستخدم مدخلات متشابهة (تجانس المدخلات)، وتستخدم طرق إنتاج متشابهة، من حيث خطوطها العامة، وهذا يعني قبول المعيار الأول (الإحصائي - الاقتصادي كأساس في التنظيم).

وعلى هذا الأساس وضع التصنيف الدولي الموحد للصناعة (ISIC)، والذي يقسم قطاع الصناعات إلى تسعة أبواب (أقسام رئيسية)، تقسم كلا منها إلى أقسام رئيسية، تتفرع بدورها إلى مجموعات رئيسية قابلة لإعادة التقسيم وهي:

1. الزراعة والصيد البري والغابات والصيد البحري وصيد الأسماك (ثمانية مجموعات).
2. المناجم والمحاجر (4 مجموعات).
3. صناعات تحويلية (9 أقسام، تحتوي على 27 مجموعة).
4. كهرباء، ماء، وغاز (مجموعتان).
5. تشييد وبناء (مجموعة واحدة).
6. تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق (5 مجموعات).
7. نقل وتخزين ومواصلات (6 مجموعات).
8. تمويل وتأمين ومقاولات وعقارات وخدمات أعمال (7 مجموعات).
9. خدمات شخصية واجتماعية (22 مجموعة).

الملاحظات التي يمكن تسجيلها ضد هذا النظام هي:

- أ. إن هذا التقسيم ليس نهائياً، حيث يمكن تعديله وفقاً لطبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة ودرجة تطورها وتعقدها، وكذلك حسب الهدف من وضع التقسيم ذاته.
- ب. درجة وفرة البيانات، ولهذا يصعب تنفيذ هذا النظام شديد التفصيل.
- ج. إن الاستقرار لا يعني الجمود، ولهذا فالنظام بحاجة إلى ديناميكية، وخاصة في ظروف التنمية الاقتصادية الحقيقية.

المبحث الثاني

المشكلات المتعلقة بالتقييم

(مشاكل الأسعار والتكرار)

إن النشاط الاقتصادي الذي تسعى الحسابات القومية تصويره يتمثل في خطين متساويين (تدفقات): تدفق سلعي/خدمي يقاس حسب المقاييس المستخدمة الأخرى (المتر/الكيلو/القطعة)، والتدفق الآخر هو تدفق قيمي نقدي، وهذا الأخير يعبر عن التدفق الحقيقي، باستخدام كل من الأسعار والنقود.

والسبب في استخدام النقود هو استحالة تجميع ملايين العمليات دون إيجاد قاسم مشترك أعظم لها (النقود)، علاوة على الطبيعة الذاتية للعمليات النقدية والمالية، والتي لا ترتبط بالضرورة بالعمليات الحقيقية، ناهيك أن الطابع النقدي هو طابع العصر.

ولكن التعبير عن التدفقات الحقيقية بوحدات الأسعار والنقود عادة ما يواجه مشاكل عديدة منها: مشكلة التسعير ومشكلة التكرار.

1) مشكلة الأسعار (التسعيرة):

أ. الأسعار في السوق تختلف، لوجود عوامل كثيرة منها: ظروف السوق ذاتها (سوق المنافسة الكاملة/سوق احتكار مطلق عام أو خاص/سوق احتكار قلة/سوق منافسة احتكارية)، إضافة إلى مؤثرات سياسية مالية ونقدية.

ب. الأسعار تتغير باستمرار، إضافة إلى الخلل بين العرض الحقيقي للسلع والخدمات والطلب النقدي عليها.

ج. إن العديد من العمليات الاقتصادية لا تمر عبر الأسواق، ولا تعرف قيمتها الحقيقية، مما يلزم تقدير قيمتها بالاستعانة بالأسعار، وقد تكون بعيدة عن

الحقيقة، حيث أن الأسعار تعكس تكلفة النقل والضرائب والدعم، في حين أن العمليات الذاتية لم تتحمل كل هذه النفقات مثل العمليات الذاتية داخل نفس القطاع.

د. مشكلة قلب الأسعار عن القيمة الدفترية، تغير القيمة السوقية عن القيمة الفعلية بالأسعار الثابتة.

هـ. مشكلة التلف (غير الاستهلاكي) الناتج عن سوء الاستخدام أو التقادم التقني، ويلزم أن نميز هنا بين إهلاك الأصول ونفاذ الموارد أو الانخفاض في قيمتها، فانخفاض أسعار النفط العالمية هو اختلاف في وحدات تقييم نشاط إنتاجي جاري، أما إهلاك معدات استخراجه فهذا هو المراد هنا.

و. اختلاف الأسعار: الأسعار تختلف (محلية/ دولية) علاوة على اختلاف أسعار صرف العملات (سعر بلد المنشأ جغرافياً، سعر واصل الميناء، سعر السوق بعد حساب الجمارك والنقل)، وكل هذه تتأثر بسعر صرف العملة في السوق، ولهذا السبب لابد من مناقشة هذه المشاكل على حدة كالتالي:

1-1- مشكلات التقييم بسعر تكلفة عوامل الإنتاج:

1-1-1- مشكلات التقييم بسعر التكلفة:

الهدف من التقييم بسعر تكلفة عوامل الإنتاج للمجاميع الكلية الصافية كالناتج الصافي (المحلي أو القومي) هو الوصول إلى رقم واحد يعبر عن نتاج النشاط الاقتصادي، بمعزل عن مؤثرات السياسات النقدية أو المالية، ولكي تعطي المعادلة الحسابية المتطابقة التي يتساوى فيها الدخل مع الناتج مدلولاً تحليلياً اقتصادياً بصورة أكثر، أي أن تيارات التدفقات الدخلية (مكافآت عوامل الإنتاج)، لابد أن تساوي التدفقات العينية (سلع وخدمات)، كي يتحقق التوازن لدورة الناتج - الدخل (الدورة السلعية النقدية)، وتعتبر أسعار تكلفة عوامل الإنتاج أحد المقاييس التي تضمن هذا التساوي.

1-1-2- مشاكل قياس الدخل والناتج:

أ) الدخل الشخصي والدخل المحلي:

الدخل المحلي هو مجموع الدخول المباشرة التي تحصل عليها عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، ولكن عند النظر إلى مجموع الدخول على أنه (مجموع الأجور والفوائد والأرباح والريع ودخول معاشات المتقاعدين والهبات والمنح والدعم الذي يحصل عليه الأفراد من الدولة) على أن هذه تساوي الدخل المحلي، فهذا خطأ كبير، حيث أن معاشات المتقاعدين والمنح والدعم هي تحويلات دخلية ليس لها علاقة بالعملية الإنتاجية، الدخل هو للنشاط الجاري خلال هذا العام فقط، لذا من الأفضل أن نطلق على مجموع هذه الدخول أسم الدخل الشخصي.

كما وهنالك بعض الدخول لم توزع بالكامل، واقتطعت كمدخرات لقطاع الأعمال، وهذه تعتبر من مكونات الدخل المحلي (أرباح محتجزة).

ب) الدخل المحلي والدخل القومي:

الدخل القومي = الدخل المحلي + صافي تحويلات الدخول مع الخارج.

الدخل القومي = الدخل المحلي + تحويلات دخلية من الخارج
(رواتب/ أرباح/ فوائد محولة) + هبات وقروض من الخارج - التحويلات الدخلية للخارج - مدفوعات أقساط وفوائد القروض و المعونات المحولة للخارج.

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي مقوماً بسعر تكلفة عوامل الإنتاج

(مشكلة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني عند حسابات الدخل)

مصنع أجنبي يدفع دخولا (أجور ومرتبات) لعناصر الإنتاج المحلية، ويدفع الضرائب غير المباشرة والاستهلاك، أما التحويلات للخارج من أرباح/ وفوائد/ وحقوق الاختراع/ وحقوق الامتياز فإنها تحول للخارج ويجب استقطاعها.

(ج) مدفوعات الحكومة من فوائد القرض العام: تعتبر أيضاً دخولا محولة للمواطنين، فهي جزء من الدخل الشخصي، ولكنها ليست جزءاً من الدخل المحلي.

الدخل المحلي = الدخل الشخصي + الأرباح غير الموزعة (بعد خصم الضرائب عليها) - التحويلات الدخلية (تأمين وضمائم) - مدفوعات الحكومة من فوائد على القرض العام.

(د) التداخل بين بيانات الدخل والإنفاق:

في المصادر الأولية الخاصة بالدخل والإنفاق يوجد في أغلب الأحيان تداخل بين الاثنين فمصادر تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري هي:

1. الدخل الخاص الحالي (المتاح).
2. المدخرات الخاصة.
3. إمكانية الاقتراض.
4. إمكانية الحصول على ديون معدومة في ذمة الغير.
5. بيع الممتلكات أو تأجيرها للغير.
6. هبات/ مساعدات/ منح.
7. حصة من الإرث.
8. المقايضة بين الخدمات والسلع (الحصول على سلعة مقابل خدمة).

هـ) مشكلة تحديد المقيمين (مشكلة الإقامة):

التحويلات الصافية مع الخارج = تحويلات موجبة للمواطنين المقيمين في الخارج ناقصاً تحويلات غير المقيمين للخارج، علماً إن عدم تحديد الإقامة يؤثر على قيمة هذه التحويلات.

إن الشخصية الثانوية للعاملين لا تهتم في حساب المجاميع المحلية، فالقيمة الإجمالية المحلية كالدخل والنتائج والاستثمار تحسب بغض النظر عن كون القائم بها مقيماً أو غير مقيم، المهم أنه داخل البلاد (يحسب ضمن الناتج المحلي)، أما المواطنون الموجودون خارج الدولة فتتطبق عليهم صفة المقيم، ويجب إضافة دخولهم إلى الناتج المحلي (يحسب ضمن الناتج الإجمالي) من جهة، وتخصم منه النشاطات التي يقوم بها غير المقيمين في داخل البلاد من جهة ثانية، وهكذا فإن الناتج المحلي الإجمالي

+ نشاط المواطنين في الخارج

- نشاط غير المقيمين في الداخل

الدخل القومي

و) المجاميع الإجمالية والمجاميع الصافية:

إن المحافظة على الطاقة الإنتاجية وصيانتها ضرورية، وهذا يقتضي تعويض عمليات الإهلاك (استهلاكات الأصول الثابتة) بمخصصات نقدية مقابل الإستهلاكات، وتخصم قيمة الاستهلاكات من القيم الإجمالية للحصول على القيمة الصافية.

الناتج المحلي الإجمالي

- الاستهلاكات

الناتج المحلي الصافي

(ز) قياس الناتج بسعر التكلفة:

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع ما أنتج من سلع وخدمات خلال عام واحد، وتحسب السلع والخدمات الصالحة للاستخدام النهائي، أي الاستهلاك والاستثمار والتصدير، ولكن المشكل أن هناك إنتاجاً وسيطاً (سلع وسيطة) يجب خصمها منعاً للتكرار.

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي - مستلزمات الإنتاج

= الناتج المحلي الإجمالي - الإنتاج الوسيط

واستخدام تكلفة عوامل الإنتاج يجد تبريراً آخرأ له في متابعة وقياس عملية التنمية الاقتصادية، بهدف تحديد حجم المتغيرات الحقيقية في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، بمعزل عن أثر السياسة المالية عن الوحدة المستخدمة في القياس.

ولعزل آثار السياسات المالية، يعرف سعر التكلفة بأنه مساو لسعر السوق بعد استبعاد صافي الضرائب غير المباشرة وإضافة الدعم والإعانات (ضرائب غير مباشرة ناقصاً الإعانات)، إلا أن قياس نتائج النشاط الاقتصادي (الناتج - الدخل - الإنفاق) بأسعار تكلفة العوامل يواجه مجموعة من الصعوبات المنهجية التحليلية والعملية التي تقلص من أهميتها كمقياس موضوعي، وهذه الصعوبات المنهجية التحليلية تتبلور حول نتيجة واحدة مفادها أن أسعار تكلفة العوامل ليست تعبيراً حقيقياً عن هذه التكلفة للأسباب الآتية:

1. يفترض هذا المقياس وجود ظروف منافسة حرة، وهذه غير موجودة، بل يسيطر الاحتكار (شركات دولية تحتكر إنتاج وتسويق سلع كثيرة/ احتكارات دولية للقمح والبن/ تعريفات واتفاقيات محددة بين المنتجين والمستهلكين (الجات)/ المشروعات الحكومية في الدول النامية أغلبها احتكارات عامة، هذا سبب فشلها، وبالعكس توجد احتكارات اكتسحت المشروعات الحدية).

2. يفترض أن أسعار عوامل الإنتاج هي مقابل يكافئ الخدمات الإنتاجية التي تقدمها، وهذا يتناقض مع جوهر نظرية العمل في القيمة، حيث أن مصدر فائض القيمة ما هو إلا استقطاع من قيمة ناتج العمل [الأجور مقابل العمل (قيمة العمل)/ الربح مقابل الأرض/ الربح مقابل التنظيم/ الفائدة مقابل اقتراض رأس المال]، والسؤال المطروح للنقاش هو هل أن الرواتب هي أجور مساوية لقيمة خدمة العمل؟ ثم أن التداخل الواضح في المشاريع الحرفية والصناعية الصغيرة التي تتداخل فيها ملكية رأس المال مع الإدارة والعمل بها (التشاركيات)، كذلك في النشاط الزراعي حيث يعمل المزارع ويدير مزرعته بنفسه.

3. إن الضرائب غير المباشرة تفرض عادة على سلع محددة، غالباً ما يكون الطلب عليها غير مرن لتقليل عملية التهرب منها، والسلع الضرورية والغذائية هي أقل السلع مرونة، وفي نفس الوقت هي ذاتها موضوع دعم الأسعار، ولهذا فإن تطبيق مقياس سعر التكلفة بالنسبة لمجموعة من السلع دون أخرى، قد لا يكون مقبولا، خاصة إذا توفرت البيانات عن قيمة الضرائب والدعم بصورة إجمالية، حيث لا يمكن التمييز بين المجموعات السلعية في حين أن المقياس يميز بين السلع دون غيرها.

4. إن هذا المقياس لا يعكس نتائج النشاط الاقتصادي خلال السنة، فالنشاط الاقتصادي لا يمكن فصله عن الظروف الاقتصادية، التي تنظم الوضع الاقتصادي للمجتمع، واتخاذ القرارات وتوجهات السياسة الاقتصادية، ففي ظل تنظيم مختلف، وفي ظل سياسات اقتصادية، وأساليب اتخاذ قرارات مختلفة، يمكن أن تختلف مؤشرات النشاط الاقتصادي، ومن ثم يمكن القول أن هذه العناصر

تعتبر مكوناً عضوياً أساسياً من مكونات نتائج النشاط التي يتم قياسها بمؤشرات الناتج والدخل والإنفاق، وتبعاً لذلك فإن سعر السوق الذي يعكس بعض مؤثرات السياسات المالية يعد أقرب للتعبير عن حقيقة النشاط الاقتصادي في الواقع من سعر التكلفة.

5. صعوبة الوصول إلى سعر حقيقي لسعر التكلفة: فحساب الإنتاج لدى الوحدات المنتجة يسجل وفقاً لسعر تكلفة العوامل، بينما المستلزمات الإنتاجية تسجل وفقاً لسعر الشراء (سعر السوق)، وعلى ذلك فقيم الناتج لا تعكس سعر تكلفة العوامل، حيث يشترط هذا ضرورة إعادة حساب مستلزمات الإنتاج بسعر التكلفة، وهذا يصعب تطبيقه عملياً لتفاوت الأسعار الضريبية لكل المجموعات السلعية.

6. إن أسعار الواردات بعد استبعاد الضرائب الجمركية (ضرائب غير مباشرة) تعكس أسعار السوق في بلد المنشأ.

كذلك توجد صعوبة في الوصول إلى قيمة الضرائب غير المباشرة لبعض السلع، بسبب عدم تحديد مفهوم الدعم، فالسكر مثلاً يباع في السوق بسعر أعلى من سعر تكلفة العوامل، في حين تباع منه كميات محددة بالبطاقات للتعاونيات الاستهلاكية، وبسعر أقل من سعر السوق، ولكنه أعلى من سعر تكلفة العوامل، ويعتبر الفرق بين السعر الثاني وبين سعر السوق دعماً، في حين أنه ليس كذلك، ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للواردات من القمح التي تفرض عليها الجمارك وتحصل على الدعم.

ولإزاء كل هذه الصعوبات المنهجية التحليلية والصعوبات العملية، يصعب الحكم بأن سعر تكلفة العوامل هو مؤشر موضوعي حقيقي دقيق.

1-2- مشكلات التقييم بالأسعار الجارية:

1-2-1- تحديد المشكلة:

إن الوحدات المستخدمة في التقييم هي الأسعار الجارية، ولكن الأسعار الجارية قد تظهر اختلافات كبيرة في قيم الإنتاج بين سنوات مختلفة، في حين لا يحدث أي تغير في الكميات.

يفترض إن الناتج المحلي يتكون من ثلاثة مجموعات من السلع (زراعية، صناعية، وطاقة) والكميات والأسعار أعطيت لسنة الأساس وسنوات المقارنة.

سلع	سنة الأساس (0)			سنة المقارنة (1)		
	كمية (q0)	سعر (p0)	قيمة (p0q0)	كمية (q1)	سعر (p1)	قيمة (p1q1)
زراعة	80	200	1600	75	250	18750
صناعية	50	250	12500	60	255	15300
طاقة	30	100	3000	35	150	5250
المجموع			31500			39300

إن قيمة الناتج قد ازدادت من 31500 دينار إلى 39300 دينار، أي بمعدل زيادة قدره 24,8% تقريباً، وهذا معدل نمو مرتفع جداً نسبياً، ولكن عند ملاحظة السلع الزراعية يلاحظ أنها تناقصت بمعدل 6,25%، بينما لم يزد النمو الصناعي (كما) أكثر من 20% والوقود أكثر من 16,7%، إذاً مصدر الزيادة هو تغير الأسعار.

فعندما انخفضت كمية السلع الزراعية من 80 إلى 75، ازدادت الأسعار من 200 إلى 250 دينار، وعند إعادة حساب قيمة ناتج المقارنة (q1) بأسعار سنة الأساس القياس (p0) لوجد ما يلي:

مشاكل إعداد الحسابات القومية في الواقع العملي 5

سلع	سنة الأساس (0)			سنة المقارنة (1)		
	كمية (q0)	سعر (p0)	قيمة (p0q0)	كمية (q1)	سعر (p1)	قيمة (p1q1)
زراعية	80	200	16000	75	250	15000
صناعية	50	250	12500	60	255	1500
طاقة	30	100	3000	35	150	3500
المجموع			31500			33500

أي أن الأسعار تحسب كسنة الأساس (0) أي استبعاد آثار التغيرات السعرية باستخدام سنة الأساس:

الصيغة الأولى:

$$\frac{\sum p_1 q_1}{\sum p_0 q_0} = \frac{31500}{33500} = 1.063$$

أي أن معدل النمو في قيم الناتج الإجمالي يساوي 6.3%، وليس 24.8%، كما في الطريقة السابقة.

ويمكن إجراء المقارنة باستخدام أسعار سنة المقارنة نفسها، إذا وجد أن سنة الأساس بعيدة وان أسعارها لا تعبر عن الواقع.

سلع	سنة الأساس (0)			سنة المقارنة (1)		
	كمية (q0)	سعر (p1)	قيمة (p1q0)	كمية (q1)	سعر (p1)	قيمة (p1q1)
زراعية	80	250	20000	75	150	18750
صناعية	50	255	12750	60	255	15300
طاقة	30	150	4500	35	250	5250
المجموع			37250			39300

ويلاحظ إن قيمة الناتج في سنة الأساس قد تعدلت كثيرا بعد استخدام أسعار سنة المقارنة، وهكذا يحقق الرقم القياسي زيادة تعادل (105,503) تقريبا، أي أن الناتج يزداد بنسبة 5,5%.

وهكذا يتضح أن الأسعار تخفي حقيقة التغيرات الفعلية في الناتج، وإن ما يلاحظ من نمو في قيمة الناتج، إنما يعكس نمو مكونين أساسيين أحدهما الناتج الحقيقي والآخر الأسعار، ولهذا لابد من عزل آثار التغيرات السعرية، بهدف الوقوف على التغيرات الحقيقية ومعدلات تلك التغيرات عبر الزمن.

إذاً لابد من إعادة حساب المتغيرات الإجمالية بالأسعار الثابتة لسنة من السنوات.

1-2-2- طرق معالجة المشكلة:

المطلوب هو تعديل قيم الناتج وفقاً لأسعار إحدى السنوات.

وهذا هو صلب موضوع الأسعار القياسية:

الأرقام القياسية وفقاً للأمثلة السابقة تعطي البدائل التالية:

البديل الأول (الصيغة الأولى):

1. المقارنة على أساس التغيرات الجارية للسعر والكمية (1)
2. المقارنة على أساس التغيرات الجارية في الكميات وحدها (2) مع ثبات أسعار الأساس.
3. المقارنة على أساس التغيرات الجارية في الكميات وحدها (3) مع ثبات سعر سنة المقارنة.

أي أن المعيار في المقارنة وتحليل القيم لمكوناتها، وهي السعر والكميات، وتثبيت أو عزل الآثار السعرية.

ويمكن الوصول إلى الصيغة باستخدام الأرقام القياسية للأسعار المذكورة في الصيغة الأولى كالتالي (صيغة لا سبيرز).

البديل الثاني (الصيغة الثانية):

الطرف الأيسر للمعادلة هو الوسط الحسابي المرجح بين كميات سنتي المقارنة والأساس، أما الطرف الأيمن فهو قيمة الناتج بعد إعادة حسابها بالأسعار الثابتة لسنة الأساس.

وبنفس الطريقة يمكن الوصول إلى صيغة أخرى ثالثة:

البديل الثالث (الصيغة الثالثة):

وهكذا يمكن إعادة حساب الأرقام القياسية للتغيرات في قيم الناتج باستخدام صيغة (لا سبيرز).

السلع	$\frac{Q_1}{Q_0}$	$\frac{Q_1}{Q_0} \frac{P_0 q_0}{Q_0}$	$\frac{Q_0}{Q_1}$	$\frac{Q_0}{Q_1} \frac{P_1 q_1}{Q_1}$
زراعية	0.937	14992	1.067	20006.3
صناعية	1.20	15000	0.8333	12745.0
طاقة	1.167	3501	0.8571	4500.0
المجموع		33493		37251

وعلى هذا الأساس فالرقم للقياسي للقيمة وفقاً للصيغة الثانية

أي وفقاً لأسعار سنة الأساس يصبح:

$$1.0632 = \frac{33493}{31500}$$

أي أن معدل نمو الناتج تساوي 6.32%، وهي نتيجة قريبة جداً مما تم الحصول عليه سابقاً.

ووفقاً للحساب بالصيغة الثالثة، والتي يطلق عليها (صيغة باش) فإن الرقم القياسي لقيمة الناتج (أي تثبيت أسعار سنة المقارنة) يصبح:

$$1.055 = \frac{39300}{37251}$$

أي أن معدل نمو الناتج تساوي نسبة 5.5%، وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها من قبل.

البديل الرابع (الصيغة الرابعة):

ويلاحظ أن الصيغتين [2] و[3] ما هما إلا مقاييس لمتوسط التغيرات الكمية، ويمكن الوصول لصياغات أخرى لمتوسط التغيرات السعرية.

فمن صيغة [2] يمكن الوصول للصيغة الرابعة كالتالي (صيغة لا سيرز).

$$P1 \leftarrow P1$$

الصيغة الرابعة:

$$= \frac{z(p_1q_1 \times p_0)}{z p_0q_0} = \frac{z p_1q_1}{z p_0q_1}$$

البديل الخامس (الصيغة الخامسة):

وبالمثل يمكن استبدال وتحويل الصيغة الثالثة وصولاً إلى الصيغة الخامسة:

الصيغة الخامسة

$$\frac{z p_1 q_1}{(p_1q_1 \times p_0)} = \frac{z p_1 q_1}{Z p_0q_1}$$

z
P1 → P1

ويطلق عليها صيغة (باش) أو رقم باش للأسعار.

والصيغتان 4 و5 تبرزان التغيرات السعرية مع توحيد تغيرات الكميات.

فإذا كان الهدف مقارنة التغيرات الكمية، فيجب تثبيت التغيرات السعرية، باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، ويتحقق ذلك بقسمة قيمة الناتج في سنة المقارنة على الرقم القياسي للأسعار لسنة المقارنة منسوباً لسنة الأساس، وهكذا نحصل على قيمة الناتج بأسعار سنة الأساس.

$$\frac{\times z (0q_0 \times q_0)^{q_1}}{Z p_0q_0}$$

ولكن السؤال المطروح للنقاش هو أي الأرقام القياسية السعرية سوف يعتمد في إعادة الحساب بالأسعار الثابتة:

- أ. الرقم القياسي لأسعار الجملة.
- ب. الرقم القياسي لأسعار التجزئة.
- ج. الرقم القياسي المتوسط العام (بأسعار الجملة أو التجزئة)

أم لكل من الريف والمدن

والمفاضلة تحكمها مجموعة من المعايير التالية:

الأقرب هو استخدام أسعار التجزئة (أسعار المستهلك الأخير) لأنها هي التي تحدد الإنفاق الاستهلاكي.

1-2-3- مخفضات ومشاكل الأرقام القياسية:

1. إن نظم الحسابات القومية للدول المختلفة تتباين، من حيث تكوين الأرقام القياسية للمجموعات السلعية والخدمية، ولكن في الغالب يتم إعداد أرقام قياسية للناتج الإجمالي، ومكونات الإنفاق كالأرقام القياسية لكميات أو أسعار سلع الاستهلاك النهائي، والصادرات والاستثمار الإجمالي، وفي حالة استخدام جداول المدخلات والمخرجات يتم اللجوء إلى الأرقام القياسية لكميات (أسعار المدخلات).

2. الحسابات القومية لا تتضمن تدفقات سلعية وخدمية، فهناك تدفقات عناصر الإنتاج، ومقابلها تدفقات الدخل (ويقترح استخدام الأرقام القياسية للأجور والفوائد والأرباح)، ولكن مشكلة الحصول على البيانات تبقى قائمة، وأقصى ما يمكن عمله هو استخدام أرقام قياسية لتراكم رأس المال الثابت بالقيم أيضاً لأسعار رأس المال.

3. إن استهلاك الهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح يحسب كفرق بين إجمالي الإنتاج (بتكلفة الإنتاج) وبين المباع من مختلف السلع والخدمات، وطالما أن تكلفة الإنتاج تقيم كمدفوعات في حسابات إنتاج هذه القطاعات، ويتم التمييز داخلها بين الاستهلاك الوسيط والنهائي، فيقترح أن تبنى الأرقام القياسية للإنفاق الاستهلاكي النهائي لهذه الهيئات من مصدرين هما:

- أ. السلاسل الزمنية الخاصة للمدخلات المستخدمة في إنتاج الخدمات.
- ب. السلاسل الزمنية الخاصة بإجمالي منتجات خدمات هذه الهيئات.

4. الاستثمار الإجمالي: له مكونات متعددة (تغير المخزون/ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي)، ولهذا يلزم الفصل بينهما في أرقام قياسية مستقلة، على أن تكون سنوات الأساس والمقارنة واحدة.

5. كذلك بالنسبة للصادرات والواردات، فيلزم توجيه أسس تقييم الصادرات والواردات، أي تعديل الواردات من سعر (سيف) إلى سعر (فوب)، وبناء رقم قياس مرجح للأسعار (فوب)، ويفضل إعداد رقم قياسي لأسعار كل مجموعة لوحدها، خاصة للواردات التي تحمل تكلفة إضافية محلية لوصولها من الموانئ إلى المستهلكين (النقل الداخلي من الميناء إلى المخازن/ الموقع).

(2) مشكلات تقييم العمليات المحتسبة (الذاتية):

كثير من العمليات الاقتصادية تتم بعيداً عن السوق النقدي (عمل ذاتي)، حيث يقوم المنتجون بإنتاجها بأنفسهم (زراعة/ حرف/ صناعات صغيرة).

مثال:

- مالك يسكن في بيته الخاص.
- الحكومة تقوم باستهلاك خدماتها التي تنتجها هي نفسها.

- صفقات المقايضة خارج النطاق النقدي.

وتكون هذه العمليات واسعة في الدول النامية قد تصل إلى نسبة 13-16% من الناتج، وهنا تكمن صعوبة تقييمها، ودرجة الصعوبة تزداد في حالة عدم وجود مثل للسلع والخدمات في الأسواق، وحتى لو أخذ بالأسعار المماثلة في الأسواق فهي لا تتحمل تكلفة النقل، ولا ضرائب غير مباشرة، ولا هوامش ربح تجاري، ولا تنتج بنفس التكلفة، وكذلك في حالة تقييم الخدمات الحكومية، وخدمات المساكن التي يملكها أصحابها، وخدمات ربات البيوت والفوائد على القروض....الخ.

2-1- تقييم الإنتاج غير المسوق نقداً (الاستهلاك الذاتي/ المقايضة في القطاع الإنتاجي):

القاعدة المتبعة هي استعمال أسعار السلع المشابهة الداخلة في السوق في تقييم الإنتاج غير المسوق نقداً، وهذه القاعدة سهلة ولكن تؤدي إلى تقييم بأكثر من الحقيقة للأسباب التالية:

- أ. إن السلع المشابهة المسوقة تتم في وحدات كبيرة ذات تكاليف منخفضة.
- ب. إن السلع المشابهة المسوقة لا تتحمل نفقات نقل وتأمين وفوائد وربح تجاري، ولهذا يستند على سعر المزرعة، أي سعر التكلفة الفعلية نسبة من الربح، وهذا يتطلب تحديد نسبة الربح، وهنا تنشأ مشكلة الاحتكارات في تحديد الأرباح.

2-2- مشكلة القيمة الصافية والقيمة الإجمالية (القطاع الحكومي):

في الحسابات القومية يمكن الحصول على القيمة الصافية للناتج بواسطة خصم قيمة إهلاك الأصول، وبالنسبة للمباني الحكومية فإنها تخصم فقط من المباني المخصصة للأغراض المدنية، أما بالنسبة لبعض الأصول الرأسمالية فيفترض أنها تستنفذ بالكامل خلال سنة الشراء (أي تعالج كاستهلاك وسيط)، وعلى ذلك يتم

تقدير القيمة الصافية للناتج بأقل من حقيقتها، حيث يبالغ في تقدير قيمة الاستهلاك الوسيط، (مشكلة إهلاك الأصول الرأسمالية العسكرية ورأس المال الاجتماعي/ البنية الأساسية الاقتصادية).

أما بالنسبة للأصول الرأسمالية الحكومية المدنية خلاف المباني و الإنشاءات، فهذه تلزم العناية بها كالآتي:

- أ. في حالة إدخال استثناءات على مبدأ عدم احتساب خدمات السلع المعمرة (عدا المباني) بالقطاع العائلي، نظراً لأن خدماتها توزع بين أكثر من سنة، فإن من الواجب إدخال هذا الاستثناء أيضاً على الأصول الرأسمالية غير المباني بالقطاع الحكومي (سيارات، ثلاجات آلات ومعدات، حاسبات)، وهنا يجب عدم النظر لهذه الأصول الرأسمالية على أنها سلع استهلاكية معمرة، بل يجب معالجتها كأصل رأسمالي مساعد في إنتاج الخدمة الحكومية.
- ب. تطبق القواعد المحاسبية في حساب قيمة الإهلاك، ويهمل الإهلاك المرتبط بالتقادم الفني.

2-3- تقييم الخدمات (المحتسبة) داخل القطاع العائلي:

الخدمات الذاتية التي تستهلك ذاتياً دون أن تدخل السوق، مثل خدمات المساكن الخاصة، وخدمات ربات البيوت، وهذه الخدمات لو لم يقيم بها صاحبها لقاموا هم بالحصول عليها من السوق، ولظهرت في حساب الإنفاق والناتج والدخل وهي كالتالي:

أ/ احتساب قيمة إيجارية للمباني الخاصة:

هذه الخدمات تحسب لها قيمة للأسباب التالية:

- عدم التملك يعطي ضرورة تأجير ودفع إيجار بدلاً عنها.
 - أهمية حسابها لتقدير قيمة بعض المؤشرات الاقتصادية، كعامل رأس المال/ الناتج، بدقة أكبر، وهذه ضرورة لأغراض التخطيط.
 - إن حساب قيمة المباني (السكنية) ضروري لحساب الضرائب والإعفاءات الضريبية، ولتقدير قيمة الدخل الحقيقي للأفراد عند تحليل مستوى المعيشة.
- وتحتسب قيمة خدمات المساكن الخاصة على أساس قيمة الخدمات في السوق (قوانين الإيجارات، وتاريخ الإنشاء تؤثر على القيمة في السوق)، كذلك قيمة المبنى المملوك بواسطة الدولة.

ب/ احتساب خدمات ربات البيوت:

هذه مشكلة افتراضية، ففي حالة تشغيل المرأة لابد من إشباع الحاجات من السوق (طعام، تنظيف الملابس، رعاية الأطفال)، وتدخل قيمة هذه الخدمات على حساب الناتج والدخل باعتبارها خدمة مسوقة.

ولا تجد فكرة احتساب قيمة لخدمات ربات البيوت قبولاً لدى الكبار من الاقتصاديين للأسباب التالية:

1. ضرورة التمييز بين الطابع الإنتاجي والترفيهي.
2. لا يمكن حساب قيمة للخدمات الترفيهية الفعلية والمسوقة، حيث تقيم بأعلى من تكلفتها الاقتصادية.
3. الخدمات المنزلية تتغير حسب الوضع الاجتماعي، وهذا يتطلب إعادة تقييم

مستمر.

ولهذا لا تحتسب خدمات ربوات البيوت، علماً أن هذا لا ينقص إحصائياً من قيمة الناتج والدخل المحليين، بل أن احتسابها سوف يضخم من قيمة الناتج، ويجعله أكثر من الحقيقة، وهذه الحجة تزداد أهمية في الدول النامية، حيث تكون نسبة تشغيل المرأة متدنية.

ولكن هذا الاستبعاد لا ينصرف على الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها ربوات البيوت (النشاط الحرفي)، ولكن المشكلة في تداخل الربيع مع الأجور مع الملكية، كذلك مشكلة التوزيع على الأبناء الذين شاركوا في عملية الإنتاج، والذهب والعملات والودائع القابلة للتحويل، الكمبيالات والسندات قصيرة وطويلة الأجل، وحصص وضمائم الشركات العاملة في الخارج، أو الوحدات المساهمة في الخارج (مساهمات في رأس المال)، وكذلك القروض بشتى أنواعها قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل وغيرها.

المبحث الثالث

معالجة التجارة الخارجية في الحسابات القومية ومشاكلها

إن دورة الناتج والدخل تكتمل عن طريق إدخال التعامل مع الخارج بالدورة، وللتعامل مع الخارج بعض المميزات أهمها:

أ. التعامل مع الخارج تقوم به معظم الوحدات الاقتصادية (الإنتاجية/ الاستهلاكية/ الخدمية/ الحكومية).

ب. التعامل مع الخارج يتم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحكمه المبادئ الاقتصادية المبنية على المزايا النسبية للاقتصاد الوطني، وخاصة فيما يتعلق بالتحويلات.

ج. تعدد أسعار تقييم السلع، ولا يقصد هنا سعر (فوب) وسعر (سيف) ولكن سعر السوق المحلية، وسعر التصدير أو سياسة حماية الناتج المحلية، وفرض رسوم على

الصادرات للحد منها، وكذلك سعر صرف العملة الوطنية، واتجاهات السياسة الاقتصادية بالنسبة لسعر الصرف.

إن التعامل مع الخارج ذو شقين اثنين الأول (عيني/ سلعي)، ويتمثل في صادرات وواردات منظورة وغير منظورة، والثاني (مالي/ نقدي)، ويشمل حركات التحويلات بين الداخل والخارج وحركة رؤوس الأموال، ويعتبر رصيد هذه التدفقات ذو أهمية بالغة لأغراض رسم السياسات، وخاصة سياسة أسعار الصرف.

د. تعدد أشكال معالجة التجارة الخارجية في الحسابات القومية وفقاً لنوع الحساب/ فالتجارة تعالج ضمن بنود حسابات الإنتاج والاستهلاك [التخصيص] والمعاملات الرأسمالية.

1) موازين التجارة والمدفوعات في الحسابات القومية:

توجد موازين ثلاث خاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية:

أ. ميزان التجارة المنظورة: وهي قوائم وسجلات لتبادل السلع كمّاً ونوعاً وقيمة (الميزان التجاري).

ب. ميزان المعاملات الجارية: (المنظورة وغير المنظورة)، وتسجل فيه.... السلع والخدمات.

ج. ميزان المدفوعات: وتسجل فيه جميع المبادلات.... والخدمات ورؤوس الأموال.

1-1- ميزان التجارة السلعية (الميزان التجاري):

سجل يبين عمليات التبادل السلعية مع الخارج، ويتكون من جانبين:

أ. المتحصلات [الإيرادات/ المقبوضات]: وتسجل فيه قيمة الصادرات السلعية، وتشمل أيضاً المشتريات المباشرة في السوق المحلية، التي يقوم بها السواح والهيئات خارج الحدود، والمستلزمات المباشرة للعائلات غير المقيمة.

ب. المدفوعات [المصروفات]: وتسجل فيه قيمة الواردات السلعية، والمشتريات المباشرة في الخارج، والتي تقوم بها العائلات المقيمة في الوطن [السواح من المواطنين] والمشتريات الخارجية التي يقوم بها قطاع الخدمات الحكومي، علاوة على المشتريات المباشرة الرأسمالية لقطاع الحكومة العامة.

وقد يكون الرصيد بالسالب أو الموجب، أي عجز الميزان في حالة زيادة الواردات على الصادرات أو العكس في حالة وجود فائض.

ومن الجائز تقسيم هذا الميزان إلى مجموعات من السلع، فتقسم الصادرات إلى:

(زراعية، مواد خام، صناعية، رأسمالية، وسيطة.... إلخ).

وتقسم الواردات إلى (سلع استهلاكية، سلع وسيطة واستثمارية.... إلخ).

كما يمكن تقسيم الميزان حسب المناطق الجغرافية [الصادرات والواردات حسب المناطق، أو الكتل، أو حسب الدول لمعرفة ثقلها النسبي في حركة التجارة الخارجية، وتحديد معدل التبعية للخارج ويحسب كما يلي:

$$\frac{\text{قيمة الصادرات}}{100} \times$$

الناتج المحلي الإجمالي

وتتراوح هذه النسبة بالنسبة للاقتصاد الليبي ما بين 40.3% و 59.2%.

$$\frac{\text{قيمة الواردات}}{100} \times$$

الناتج المحلي الإجمالي

وتقدر هذه النسبة بنحو 70%

1-2- ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة [ميزان المعاملات الجارية]:

هذا الميزان أكثر شمولاً من الأول، فهو يشمل الدخول (الإيرادات/ المدفوعات) مقابل الخدمات [صادرات خدمية أو واردات خدمية] خدمات النقل البحري والجوي والبري مقابل دخل وبالعكس، كذلك رسوم التراخيص، وكلها تسجل كصادرات أو واردات غير منظورة بالنسبة للطرفين، وهكذا فالميزان يشمل تبادل السلع والخدمات.

وهناك من يوسع هذا الميزان، حيث يتضمن فيه تعويضات العاملين [مرتبات وأجور] وعوائد التملك [أرباح وفوائد]، وهذه التحويلات ذات اتجاهين من الداخل للخارج، وتعامل معاملة الواردات [مدفوعات] ومن الخارج للداخل، وتعامل كصادرات [مقبوضات]، وعلى هذا الأساس فميزان المعاملات الجارية يتكون من شقين هما: المتحصلات [الإيرادات] والمصروفات (المدفوعات).

أ) وتتكون المتحصلات من البنود التالية:

1. إيرادات الصادرات من السلع.
2. إيرادات الخدمات المقدمة للخارج [نقل/ شحن/ تأمين/ تجارة عبور].
3. تعويضات المواطنين العاملين في الخارج مرتبات وأجور.
4. دخل الملكية للمواطنين من الخارج (أرباح وفوائد ومساهمات في شركات اجنبية).
5. التحويلات الجارية من الخارج للحكومة العامة والقطاعات المقيمة [مواطنون].

(ب) المدفوعات وتتكون من البنود التالية:

نفس البنود المذكورة أعلاه مع اختلاف اتجاه تدفقها [من الداخل للعالم الخارجي].

والفارق بين هذين الشقين يمثل رصيد [ميزان المعاملات الجارية]، ويعتبر مهماً جداً بالنسبة للسياسات الاقتصادية، وربما أهم من ميزان المدفوعات نفسه.

1-3- ميزان المدفوعات:

هو قائمة محاسبية مكونة من ميزانين رئيسيين هما:

أ. ميزان العمليات الجارية.

ب. ميزان العمليات الرأسمالية.

أ. وميزان العمليات الجارية: يعتبر أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، ورصيده يحدد العجز أو الناقص في الميزان، حيث يلزم بعد ذلك أن يتوازن الميزان عن طريق العمليات الرأسمالية.

ب. ويتكون ميزان العمليات الرأسمالية من شقين أساسيين [المقبوضات والمدفوعات].

الشق الأول: جانب المقبوضات:

- فائض الدولة في الحساب الجاري [رصيد الحساب الجاري].
- صافي التحويلات الرأسمالية من الخارج للحكومة، لقطاع الأعمال، وللقطاعات الأخرى.
- صافي الخصوم الأجنبية المتداولة [صافي الإضافات إلى الأصول المالية].

الشق الثاني: جانب المدفوعات ويتكون من:

- صافي مشتريات الأصول المعنوية في الخارج.
- صافي حيازة الأصول المالية الأجنبية.

ويظهر أن صافي الإقراض (أو الاقتراض) يتكون نتيجة خصم صافي مشتريات الأصول المعنوية من الخارج من صافي التحويلات الرأسمالية في الخارج بين الحكومة والعالم الخارجي وأيضاً بين القطاعات المقيمة الأخرى والعالم الخارجي.

جدول رقم (55) ميزان المدفوعات

المدفوعات	المقبوضات
1 - ميزان العمليات الجارية	1 - ميزان العمليات الجارية
أ. قيمة الواردات السلعية للمواطنين	أ. قيمة الصادرات السلعية
ب. قيمة الخدمات الأجنبية المقدمة	ب. إنفاق مباشر للسواح والعائلات
ج. الإنفاق المباشر للحكومة والمواطنين في الخارج	ج. قيمة الخدمات المقدمة للخارج (للأجانب)
د. عوائد ملكية الأجانب غير المقيمين	د. تعويضات المواطنين من الخارج (أرباح / فوائد / سندات / مشاركات)
هـ. التحويلات الجارية من الداخل إلى الخارج للقطاعين العام والخاص	هـ. التحويلات الجارية من الخارج للقطاعين العام والخاص (المواطنين)
و. الضرائب المباشرة على الدخل والتحويلات الجارية الأخرى	و. الضرائب المباشرة على الدخل والتحويلات الجارية الأخرى
+ رصيد الحساب الجاري (فائض)	- رصيد الحساب الجاري (عجز)
مجموع المدفوعات الجارية	مجموع المقبوضات الجارية
2 - العمليات الرأسمالية	2 - العمليات الرأسمالية
أ. صافي حيازة الأصول المالية الأجنبية (أوراق مالية)	أ. صافي التحويلات الرأسمالية من الخارج للقطاعين العام والخاص

مشاكل إعداد الحسابات القومية في الواقع العملي 5

المدفوعات	المقبوضات
ب. صافي حيازة الأصول المالية الأجنبية (أوراق مالية)	ب. صافي الخصوم الأجنبية المتداولة (صافي الإضافات إلى الأصول المالية: ذهب/ عملات أجنبية/ ودائع/ أذونات وقروض متحصل عليها مقابل كمبيالات وسندات)
ج. صافي التحويلات الرأسمالية للخارج	
د. تسديد القروض الخارجية مع الفوائد	
مجموع العمليات الرأسمالية	مجموع العمليات الرأسمالية
3- ميزان الاحتياطات من العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي (التدخل الحكومي لتعديل أسعار الصرف)	3 - ميزان الاحتياطات من النقد الأجنبي و البند المتعلقة بها
4 - السهو والخطأ	4 - السهو والخطأ

(2) انعكاسات التعامل مع الخارج على الحسابات القومية:

تبرز هذه الانعكاسات في صورتين أساسيتين:

الصورة الأولى:

أ. ظهور عمليات التعامل الخارجي ضمن بنود الحسابات المختلفة للقطاعات المختلفة.

ب. ظهور حساب مستقل للتعامل الخارجي يسجل من وجهة نظر العالم الخارجي.

الصورة الثانية:

أ. تظهر على المستوى التجميعي في الحسابات الموحدة للدولة تحت حساب الصفقات الخارجية.

ب. تظهر بصورة تفصيلية في الجداول المساعدة والإضافية الملحقة والمستعملة بحسابات الدخل والأنفاق والتمويل الرأسمالي.

يلاحظ أن تصوير ميزان المدفوعات في الحسابات التفصيلية ما هو إلا صورة من هذا الحساب الموحد.

(3) مشاكل إعداد حسابات المعاملات الخارجية:

3-1- مشاكل تقييم الصادرات والواردات: (اختلاف أسعار تقييم كل من الصادرات/الواردات).

فتقييم الصادرات وفقاً لسعر (فوب) (أي بسعر السوق المحلي، دون إضافة شحن وتفريغ ونقل وتأمين)، ويشمل هذا أيضاً المشتريات المباشرة للعائلات غير المقيمة في السوق المحلي، وكذلك بالنسبة للصادرات من سلع وخدمات.

أما الواردات فتحسب على أساس (سيف) كمتحصلات لحساب الصفقات الجارية للعالم الخارجي، وللحصول على سعر السوق المحلي تضاف الضرائب الجمركية للسعر سيف، بافتراض أنه سعر التكلفة من وجهة نظر السوق المحلية.

ويقوم ميزان المدفوعات التفصيلي بتصحيح هذه الفروقات السعرية من خلال التمييز بين واردات البضائع بالسعر (سيف) وواردات البضائع بالسعر (فوب)، وتفصيل مكونات الفرق فيما بينها ممثلاً في مكوناته الرئيسية وهي:

أ. خدمات نقل الواردات السلعية بواسطة غير المقيمين وبواسطة الصناعات المقيمة.

ب. خدمات التأمين على الواردات السلعية لغير المقيمين وللصناعات المقيمة.

إلا أن تعديل أساس التقييم لضمان التوحيد، والذي يتم بتعديل سعر الواردات من (سيف) إلى (فوب) في مكان الاستلام، يهمل أعباء تكلفة النقل والتأمين الداخلية المتحملة لضمان وصول السلعة للمستهلك في السوق المحلية، وهي أعباء قد لا تضاف لنفقات السلع المصدرة.

3-2- مشاكل تجارة العبور:

إن مرور سلع عبر أراضي الدول، أو تخزين البضائع غير المملوكة للمقيمين أو منقولات السائحين، أو السلع التي تشارك بها الشركات الأجنبية في المعارض أو المسابقات، (الخيول التي تشارك في السباق) إنها بضائع عابرة، وتستبعد من عمليات الاستيراد والتصدير السلعي، أما البضائع التي تمر عبر المناطق الحرة لإضافة قيمة صناعية عليها، بهدف إعادة تصديرها، فهي وإن كانت عابرة، إلا أنها تثير مشكلة فيما يتعلق بالقيمة المضافة التي تحققت في العمليات الصناعية بالمنطقة الحرة، والتي تظهر ضمن الدخل القومي، والاتجاه السائد هو حسابها ضمن قيمة الدخل، واعتبارها على أنها دخول محولة، خاصة وأن فروعاً لشركات أجنبية [أي غير مقيمة] تقوم بها، علاوة على أنها تتمتع بميزات لا تتمتع بها الشركات الوطنية، أما تلك الخاصة بالمقيمين فهذه تعالج كأنها صادرات.

ويتضمن تعريف الصادرات في نظام الأمم المتحدة البنود التالية:

- أ. صادرات السلع الوطنية عبر الحدود الجمركية.
- ب. صادرات في مخازن الإيداع الجمركية والمناطق الحرة للبضائع المملوكة للمقيمين أو البضائع المعبأة والمنظفة والمعاد حزمها و تغليفها.
- ج. السمك المباع من سفن الصيد المحلية.

أما الواردات فهي تشمل:

- أ. البضائع التي تعبر الحدود الجمركية للإستخدام المحلي.
- ب. البضائع التي يجري إيداعها في مخازن الجمارك من أجل تصنيعها.
- ج. البضائع المملوكة للمقيمين والموجودة في المخازن الجمركية والمناطق الحرة لتعبئتها وتنظيفها وإعادة حزمها.
- د. السمك المشتري من سفن أجنبية.

ويدخل ضمن الصادرات والواردات [غير المنظورة] قيمة معاملات البيع والشراء بين المقيمين لأي دولة مع العالم الخارجي، بما فيها معاملات البيع والشراء لسفن وطائرات جديدة، حتى لو لم تعبر الحدود الجمركية، وكذلك عمليات إمدادها بالمياه والكهرباء والغاز وقيمة استهلاكها من هذه السلع.

3-3- مشاكل مبيعات ومشتريات الذهب:

لابد من التمييز بين أغراض بيع وشراء الذهب بين دول العالم، فإذا كان الغرض تجاري يسجل في حساب العمليات الرأسمالية.

3-4- مشاكل إنتقال البضائع المؤجرة أو لأغراض الصيانة:

انتقال بضائع مؤجرة أو سيارات سياحة مع السائح، أو بقصد الصيانة والإصلاح ثم تعاد للخارج، ومثل هذه التدفقات السلعية من الخارج وإليه لا تدرج ضمن عمليات الاستيراد والتصدير، بل إنها لا تسجل ضمن حسابات العالم الخارجي، وتعامل بالمثل قيمة الفاقد أو النقص أو التلف الذي يصيب البضائع خلال عبورها من البلد المصدر إلى البلد المستورد، في حالة تجارة العبور أو المرور بالممرات المائية أو الجوية المحلية.

حسابات الناتج والدخل في النظام الاشتراكي

- المبحث الأول: الحسابات القومية في النموذج الاشتراكي
- المبحث الثاني: مصادر وطريقة حساب الناتج والدخل
- المبحث الثالث: توزيع وإعادة الدخل في النظام الاشتراكي

حسابات الناتج والدخل في النظام الاشتراكي

يقوم الإنتاج الاقتصادي في العصر الحديث على أساس من التخطيط العلمي السليم، ويهدف هذا التخطيط إلى توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع رغبات أفراد المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف يجب إتباع أفضل الطرق والأساليب وأكثرها كفاية في حدود إمكانيات الموارد المتاحة: وقد ازدادت أهمية التخطيط واتسع مداه في العصر الحديث، وسبب ذلك هو ما تواجهه طبيعة العصر، من سرعة التطور ووحدة التنافس بين الدول، في سبيل الإسراع بتنمية مجتمعاتها اقتصادياً وتقدمها علمياً، حتى تستطيع أن تحتل مكانتها وسط المجتمعات التي أتاحت لها الظروف أن تصل إلى درجة كبيرة من الرفاهية والتقدم.

ولم يصبح التخطيط مقتصرأً على مستوى الوحدة الاقتصادية العاملة الإنتاجية أو الخدمية، بل تدخلت الكثير من الحكومات لتوسيع نطاق التخطيط ليصل إلى مستوى الدولة.

ويقوم التخطيط الاقتصادي الرشيد على أساس متين من الأدوات والأساليب العلمية، وعلى قدر كبير من البيانات والمعلومات التي يلزم أن تكون ملائمة وصالحة ودقيقة للوفاء باحتياجات المخطط الاقتصادي.

ونظراً لأهمية الحسابات القومية كأداة رئيسية وفعالة بالنسبة للمخطط الاقتصادي، فلا بد من تزويده بالبيانات والمعلومات الاقتصادية اللازمة، كي يتمكن من القيام بمهامه على خير وجه.

المبحث الأول

الحسابات القومية في النموذج الاشتراكي

ويقوم الاقتصاد الاشتراكي على التخطيط المركزي الشامل، الذي لا يعتمد على تلقائية نظام السوق، في توجيه أوجه النشاط الاقتصادي، ومن ثم أصبح لبيانات الحسابات التجميعية أهمية بالغة، حيث تمثل المصدر الرئيسي الأساسي، الذي يعتمد عليه جهاز التخطيط المركزي، في رسم الخطط، ووضع السياسات والأساليب اللازمة لتنفيذ واختيار أفضل الوسائل والطرق لتنفيذ الخطط وتقييم تنفيذها.

وعلى الرغم من ذلك فإن البيانات المتوفرة للمكتبة عن هيكل نظام الحسابات القومية المستخدم في روسيا، والأسس والمبادئ والمفاهيم والمنطلقات التي يقوم عليها فعلا شحيحة، ولا يمكن بواسطتها التوصل إلى حقيقة ما يجري من أمور على وجه التحديد، ومن ثم سيقصر النقاش حول الحسابات القومية والأسس التي يقوم عليها، وعلى بعض الخصائص الرئيسية والمبادئ التي يمكن استنباطها في هذا الموضوع.

1) نموذج ماركس الاقتصادي و مفهوم (الدخل الاجتماعي):

إن ما يمكن استنباطه من نموذج كارل ماركس المبسط للاقتصاد الاشتراكي الماركسي هو أن الإقتصاد يتكون من قطاعين فقط:

القطاع الأول: ويتخصص في إنتاج السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج المادية الوسيطة، ونرمز لإنتاج القطاع بالرمز (ث).

القطاع الثاني: ويتخصص في إنتاج السلع الاستهلاكية، ويرمز لإنتاج هذا القطاع بالرمز (س)، وكما ذكر في البنود السابقة فإنه طبقا للفكر الماركسي يتكون الإنتاج المادي من عناصر ثلاثة هي:

1. مستلزمات الإنتاج المادية الوسيطة، بما فيها الإهلاك الجاري للأصول الإنتاجية الثابتة، ويرمز لها بالرمز (ط).

2. الأجور المدفوعة للعمل المنتج في فروع الإنتاج المادي، ويرمز لها بالرمز (ح).

3. فائض القيمة (surplus value) وهو يوازي الفرق بين قيمة الإنتاج المادي بسعر البيع ومجموع العنصرين السابقين، ويرمز لها بالرمز (ر).

ولما كان مجموع الإنتاج المادي لكل من القطاعين = (س + ث)، فإن مجموع هذا الإنتاج طبقاً لنموذج ماركس يصبح كالآتي:

$$ث = ط + 1ح + 1ر \quad \text{إنتاج القطاع الأول} +$$

$$س = ط + 2ح + 2ر \quad \text{إنتاج القطاع الثاني} =$$

$$س + ث = ط + ح + ر \quad \text{مجموع الإنتاج المادي}$$

وفي ظل الظروف الساكنة فإن إنتاج القطاع الأول لا بد وأن يساوي احتياجات كل من القطاعين من السلع المادية الوسيطة والسلع الإنتاجية اللازمة لإحلال الأصول الهالكة، بما يساوي أقساط الإهلاك الجاري، أي أن:

$$ث = ط + 2ط = ط$$

بينما يتساوى إنتاج القطاع الثاني في القيمة مع مجموع الأجور وفائض القيمة في كل من القطاعين، أي أن:

$$س = ط + 1ح + 2ر + 2ط = ط + 1ح + 2ر$$

$$\text{ومن ثم } ط = 2ح + 1ر$$

أي انه لتحقيق التوازن في ظل الظروف الساكنة، ولكي يستمر الإنتاج في كل من القطاعين بنفس المستوى، وهو ما يسميه ماركس (simple reproduction)، فإنه يتحتم أن يتساوى طلب القطاع الثاني على السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج المادية الوسيطة التي يتجهها القطاع الأول، مع طلب القطاع الأول على السلع الاستهلاكية المادية التي يتجهها القطاع الثاني، وهو شرط ضروري وكاف لاستمرار التوازن عند نفس المستوى من الإنتاجية، وهذا يتفق مع نظرية الإنتاج المادي، حيث أن نشاط كل قطاع يتحقق مادياً عن طريق الاستخدام النهائي لإنتاجه، بما يتمشى مع نظرية القيمة للعمل (Labour theory of Value) والتي تقضي بأن يتساوى الإنتاج المادي مقوماً بأسعار البيع مع (ح + ر) في قطاعات الإنتاج المادي دون الخدمات، وتعتبر الدخول الناتجة خارج نطاق الإنتاج المادي بمثابة تحويلات من العمل غير المنتج، دون ما إضافة إلى إنتاج المجتمع.

ولاشك أن نموذج ماركس لا يمكن اعتباره صحيحاً، وذلك لأسباب عديدة منها:

- أ. الخلط بين المخزون من الثروة وتدفقات الدخل.
- ب. تجرده من المنطقية، فيما يختص بالمعاملات الوسيطة بين القطاعين.
- ج. عدم وضوح الخط الفاصل بين الصناعات المكونة لكل من القطاعين.
- د. النموذج يترتب عليه أخطاء جسيمة، عندما تنتقل من وجهة النظر الماركسية للقيمة إلى الأسعار التي تختلف عن (القيمة).

وخلاصة القول أن النموذج الماركسي يقوم على العديد من التناقضات، وهكذا فإن مفهوم الدخل والناتج، وبالتالي أسس الحسابات القومية تبقى ماثراً للجدل.

(2) الدخل والإنتاج في النموذج الاشتراكي الماركسي:

إن الدخل القومي والناتج القومي ما هما في واقع الأمر إلا وجهان مختلفان لعملة واحدة، وهو تدفق السلع والخدمات الناتجة عن استغلال موارد المجتمع المتاحة خلال فترة زمنية معينة، والتي تكتسب قيمتها الاقتصادية من قدرتها على إشباع احتياجات ورغبات المجتمع، وهذا هو المفهوم المستخدم في النظام الرأسمالي.

أما الدخل طبقاً لمفهوم النظام الاشتراكي الماركسي، فهو ينشأ من الإنتاج، ويتساوى معه في المقدار، ولا يختلف ذلك في الكثير أو في القليل كما يتم إتباعه في مفاهيم النظام الرأسمالي.

وينشأ الاختلاف الرئيسي في المفهوم الرأسمالي والاشتراكي (الماركسي) من وجهة نظر كل منهما، لما يمكن إعتباره من مكونات الإنتاج، فطبقاً للمفهوم الماركسي يعرف الإنتاج بأنه إجمالي السلع المادية القابلة للاستهلاك، والتي تنشأ عن (العمل الاجتماعي) في فروع الإنتاج المادي المختلفة في فترة زمنية معينة.

من التعريف السابق يستتج ما يلي:

- أ. إن السلع التي تدخل في تكوين الإنتاج المادي، لابد وأن تكون قابلة للاستهلاك في المدى القصير أو الطويل.
- ب. إن الإنتاج ينشأ فقط عن العمل الاجتماعي، وليس عن تفاعل خدمات عوامل الإنتاج المختلفة في العملية الإنتاجية.
- ج. إن الإنتاج الاجتماعي لابد أن ينشأ في فروع الإنتاج المادي، ومن ثم فلا يعتبر إنتاجاً أي نشاط تتم مزاويلته خارج نطاق هذه الفروع.
- د. إن الإنتاج الاجتماعي لا يشمل على الخدمات المرتبطة مباشرة بإنتاج السلع المادية (النقل والتخزين والتوزيع)، ومن ذلك يتبين وجود اختلافين جوهريين بين المفهوم الرأسمالي والمفهوم الماركسي للإنتاج:

الاختلاف الأول: يتعلق بالمصدر.

الاختلاف الثاني: يتعلق بالمحتويات (المكونات).

(1) مصدر الإنتاج:

إن الإنتاج الاجتماعي طبقاً للمفهوم الاشتراكي الماركسي يصدر عن عامل واحد من عوامل الإنتاج وهو (العمل الاجتماعي)، حيث لا يعتبر رأس المال والموارد الطبيعية من عوامل الإنتاج، وهذا لا شك يعتبر اختلافاً جوهرياً عن المنطق المتبع في النظام الرأسمالي، من حيث إعتبار كل من رأس المال والموارد الطبيعية من عوامل الإنتاج، وحتى الزمن يعتبر من عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي، وهذا هو المنطق السليم، وإلا لما أصبحت ندرة رأس المال والموارد الطبيعية من المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي، ولما أصبحت من محددات الدخل.

(2) مكونات الإنتاج:

إن الإنتاج الاجتماعي طبقاً للمفهوم الاشتراكي الماركسي لا يحتوي على الخدمات، إلا بعض الخدمات التي تستنفذها فروع الإنتاج المادي، كالطاقة الكهربائية (النقل والتخزين والتسويق وكل ما هو متعلق بالإنتاج) الناتجة عن الموارد الطبيعية، وهذا يختلف جوهرياً عن المفهوم الرأسمالي للإنتاج، والذي يشتمل على السلع والخدمات.

وفيما يلي تستعرض بعض الخدمات التي لا تعتبر من مكونات الإنتاج الاجتماعي في المفهوم الماركسي:

أ. الخدمات المالية والإدارية المستنفذة في كل من النشاطات التالية (نقل الركاب، ومعظم الخدمات السلوكية واللاسلكية، والحمامات العامة، وغسل وكي الملابس،

- وخدمات المباني السكنية والخدمات الترفيهية والترفيهية، خدمات التطهير الصحي، وخدمات الحلاقة وما إلى ذلك من الخدمات المماثلة).
- ب. الخدمات المباشرة للأفراد، مثل: خدمات الأطباء والمدرسين، وخدمات التمريض، الحلاقة، وما إلى ذلك من الخدمات المماثلة.
- ج. خدمات الإدارة العامة (الحكومة) وخدمات الدفاع والأمن القومي.
- د. خدمات البحث العلمي.
- هـ. الخدمات التي تؤديها منشآت الأموال من المصارف و شركات التأمين.
- وينقسم الإنتاج الاجتماعي طبقاً للفكر الماركس إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

(1) المجموعة الأولى: ويطلق عليها المجموعة (a):

وتشمل مستلزمات الإنتاج الوسيطة، من السلع المادية، وعلى الزيادة في التكوين الإنتاجي من الأصول الثابتة اللازمة للإنتاج الاجتماعي، والزيادة في المخزون السلعي.

(2) المجموعة الثانية: ويطلق عليها المجموعة (b):

وتشمل الإنتاج السلعي النهائي، والتكوين غير الإنتاجي، ويشمل الإنتاج السلعي النهائي من السلع المعمرة وغير المعمرة، التي تستهلك بمعرفة أفراد المجتمع، فيما عدا المباني السكنية والمباني المدرسية، ومباني المستشفيات وما إلى ذلك من العناصر المشابهة التي تم إنشاؤها لأداء خدمات في المستقبل.

ويشمل إجمالي الإنتاج الاجتماعي طبقاً للمفهوم الماركسي، بالإضافة إلى أقساط الإهلاك الجاري على الأصول الرأسمالية المستغلة في العملية الإنتاجية على مستلزمات الإنتاج الوسيطة من السلع المادية، ومن ثم فهو يحتوي على تكرار/ ازدواج في احتساب قيمة هذه المستلزمات.

ويتمشى المفهوم الماركسي لإجمالي الإنتاج مع الفكر الماركسي، الذي يعتبر قيمة الإنتاج الاجتماعي مكونة من جزئين:

الجزء الأول: القيمة المعاد إنتاجها، وتمثل السلع الوسيطة، وخدمات الأصول الثابتة المستنفذة في النشاط الإنتاجي.

الجزء الثاني: القيمة المضافة، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- أ. مجموع الأجور المدفوعة.
- ب. فائض القيمة أو الأرباح المحققة.

وتمثل القيمة المحولة طبقاً للفكر الماركسي نتاج العمل الاجتماعي الماضي (رأس المال الثابت)، حيث تنتج أساساً طبقاً للمفهوم الماركس من الإنتاج المتراكم للعمل الاجتماعي في الماضي.

كما تمثل القيمة المضافة طبقاً للفكر الماركسي نتاج العمل في الحاضر، ويطلق عليها نتاج العمل الحي.

ومن ثم أصبح العمل في الماضي هو المسؤول عن موارد الإنتاج الطبيعية والرأسمالية، وأصبح العمل في الحاضر هو المسؤول عن تدفق الإنتاج الجاري.

وتمثل القيمة المضافة الدخل الاجتماعي الصافي، طبقاً للمفهوم الماركسي، وهو مطابق لما يطلق عليه في التفكير الرأسمالي بالدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج، إلا أن الأخير يحتوي على الخدمات، بينما الأول يقتصر على ما ينتج من الإنتاج المادي.

ويتكون الدخل الاجتماعي الصافي طبقاً للمفهوم الاشتراكي الماركسي من عنصرين:

1. الدخل الرئيسي لمجموع السكان، والذي تحصل عليه قوة العمل الاجتماعي مقابل القيام بالإنتاج، ويشمل ذلك أيضاً دخل أصحاب الحرف الصغيرة والمزارعين.

2. الدخل الرئيسي لوحدات الأعمال المنظمة في مجال الإنتاج الاجتماعي، والذي يعادل فائض القيمة أو الأرباح المحققة، وتحصل الدولة على جزء من هذا الدخل بصورة ضرائب الدوران (ثلث الإنتاج حسب نظام التوزيع الماركسي)، فالناتج الذي يحققه المشروع الإنتاجي يقسم إلى ثلاثة أجزاء متساوية:

الجزء الأول: لتمويل الاستثمارات (التمويل الذاتي).

الجزء الثاني: ويوجه إلى صندوق الخدمات الاجتماعية الخاص بالعاملين.

الجزء الثالث: ويكون من حصة الموازنة العامة للدولة، ويمكن اعتبار هذا الجزء الأخير كضريبة على الفائض الذي تحققه المنشآت الإنتاجية، وهو ما يماثل ضريبة الشركات أو الضرائب غير المباشرة الأخرى في النظام الرأسمالي (أو فائض قطاع الأعمال الحكومي).

المبحث الثاني

مصادر وطريقة حساب الدخل والإنتاج

يحتسب الدخل الاجتماعي الصافي في النظام الاشتراكي الماركسي على أساس طريقتين:

1. طريقة الوحدة الإنتاجية.

2. طريقة القطاع.

فطبقاً لطريقة الوحدة الإنتاجية، يتم تعريف الإنتاج الإجمالي بأنه إنتاج المشروع بسعر البيع، وبذلك فهو لا يحتوي على المعاملات الدخلية داخل المشروع، ومن ثم يتوقف المجموع على الهيكل التنظيمي في كل صناعة من الصناعات، فكلما زاد حجم المشروع عن طريق إدماج عدة مشروعات صغيرة في مشروع واحد مثلاً، يترتب على ذلك استبعاد المعاملات في الإنتاج بين هذه المشروعات، لأغراض احتساب إنتاج المشروع بسعر البيع، وذلك لأنها تصبح معاملات دخلية للمشروع الجديد.

وتستخدم طريقة الوحدة الإنتاجية في كل من الصناعة والزراعة، بينما تستخدم طريقة القطاع في كل من الإنشاءات والمواصلات والتجارة.

وينقسم الإنتاج المادي في النظام الماركسي إلى الفروع الآتية:

الصناعة - الزراعة - إنتاج الغابات - التشييد والبناء - نقل السلع - وسائل المواصلات السلوكية واللاسلكية التي تخدم الإنتاج - الإمدادات المادية الفنية - التسويق الزراعي - التجارة الخارجية - الخدمات المادية الأخرى.

وتشمل الصناعة على الصناعات الاستراتيجية والتحويلية معاً، وتشمل الزراعة إنتاج السلع الزراعية غير المصنعة فقط، بينما يعتبر تصنيع المنتجات الزراعية من مكونات الصناعة، كما تشمل الزراعة كل من المحاصيل وتربية الحيوانات، ويقوم إنتاجها على أساس أسعار البيع، ويشمل فرع التشييد والبناء كل العمليات الإنشائية، بما فيها الإنشاءات اللازمة لتركيب التجهيزات الآلية من الآلات والمعدات، وأعمال التصميم المتعلقة بالتشييد والبناء، ويشمل فرع النقل والمواصلات كل أنواع المواصلات، فيما عدا ما ينحصر لنقل الركاب، ويتم تقويم إنتاج باقي الفروع طبقاً لأسعار البيع.

ويضاف فائض التجارة الخارجية، أو يخصم العجز الناشئ عنها، من الإنتاج المادي لفروع التجارة، ويتم الحصول على إجمالي قيمة الإنتاج الاجتماعي، عن طريق تجميع القيمة الإجمالية لإنتاج المشروعات المختلفة الفروع المتعددة للإنتاج المادي.

ويتم ذلك باستخدام موازين مفصلة لإنتاج المجتمع ككل، ويحتسب صافي القيمة المضافة عن طريق خصم كل من:

1. إهلاك الأصول الثابتة.
2. المعاملات الوسيطة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة.

ويمكن التوصل إلى الدخل الناتج من الإنتاج المادي، عن طريق تجميع المدفوعات لعوامل الإنتاج، أي عن طريق إضافة أجور العاملين في فروع الإنتاج المادي المختلفة، أي فائض القيمة بعناصره المختلفة، من أرباح محتجزة، وضرائب، وتحويلات للدولة، ويستخدم الدخل الصافي إما في الاستهلاك أو الاستثمار.

وينقسم الاستهلاك إلى استهلاك فردي وجماعي، ويتكون الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، بما فيها إهلاك المباني والخدمات التي يستهلكها الأفراد، بما فيها إهلاك المباني السكنية، ولكن دون أن يحتوي على الإيجارات الفعلية والمحتسبة، ويتكون الاستهلاك الجماعي من قيمة مستلزمات الإنتاج المادية المستخدمة في وحدات الإنتاج، التي تعمل في النشاط غير الإنتاجي، كما يشمل إهلاك الأصول الثابتة، فيما عدا المباني السكنية.

ويتكون الاستثمار من الاستثمار الصافي والاستهلاك بنوعيه، ويتم الحصول على قيمة الاستثمار الصافي، عن طريق إضافة إصلاحات الأصول الرأسمالية إلى الاستثمار الإجمالي وخصم أقساط إهلاك الأصول الثابتة طبقاً لقواعد ونسب الإهلاك.

والجدول التالي رقم (56) يوضح كيفية احتساب الدخل والناتج الاجتماعي طبقاً للمفهوم الاشتراكي الماركسي.

جدول رقم (56) الدخل والإنتاج/ حسب النموذج الاشتراكي لسنة 1975
(بالأسعار الجارية و بالمليون روبل)

المبلغ	الإنتاج طبقاً للأصل الصناعي والقطاعي	
2.200	الدخل الاجتماعي الإجمالي	1
1.100	مستلزمات الإنتاج بما فيها الإهلاك (-)	
1.100	الدخل الاجتماعي الصافي (الدخل القومي)	
564	ما تم إنتاجه في الصناعة	
253	الزراعة	
118	التشييد والبناء	
165	النقل، والتوزيع.. الخ	2
1.100	المجموع =	
825	ما تم إنتاجه في القطاع العام الحكومي	3
165	قطاع التعاون والمزارع الجماعية	
110	النشاط الفرعي للمزارعين والعمال والموظفين	
1.100	مجموع الدخل القومي	

المبلغ	عناصر الدخل الرئيسي الصافي	
	القطاع العام الحكومي:-	1
370	الأجور	
8	المكافآت	
25	التأمينات الاجتماعية	
403	المجموع =	
84	الدخول الموزعة من المزارع الجماعية	2
110	الدخول الناتجة من المزارع المملوكة	3

6 حسابات الناتج والدخل في النظام الاشتراكي

4	الأجور التعاونية	12
5	الأرباح	135
6	الضرائب على الدوران	277
7	محول للاحتياطيات المشتركة للمزارع الجماعية	17
8	الضرائب الداخلية على التعاونيات	16
9	الدخل المحتجز لدى التعاونيات	36
10	عناصر أخرى، صافية من الإعانات	10
	مجموع الدخل القومي	1.100

	تكوين رأس المال والاستخدام	
1	التكوين الرأسمالي	
	الاستثمار في الاقتصاد القومي	211
	الإضافة إلى رأس المال العامل	15
	الاستثمار والإضافة إلى رأس المال العامل في المزارع	26
	الإضافة إلى احتياطيات الحكومة	61
	احتياطي التكوين بما فيه الإهلاك =	313
	مخصصات الإهلاك (-) -63	
	الإصلاحات الرأسمالية +38	35-
	الإهلاك الإضافي (-) -10	
2	الإستهلاك	
	استهلاك السكان من الإنتاج المادي	781
	الاستهلاك المادي في النشاط غير الإنتاجي	41
	الدخل القومي	1.100

المبحث الثالث

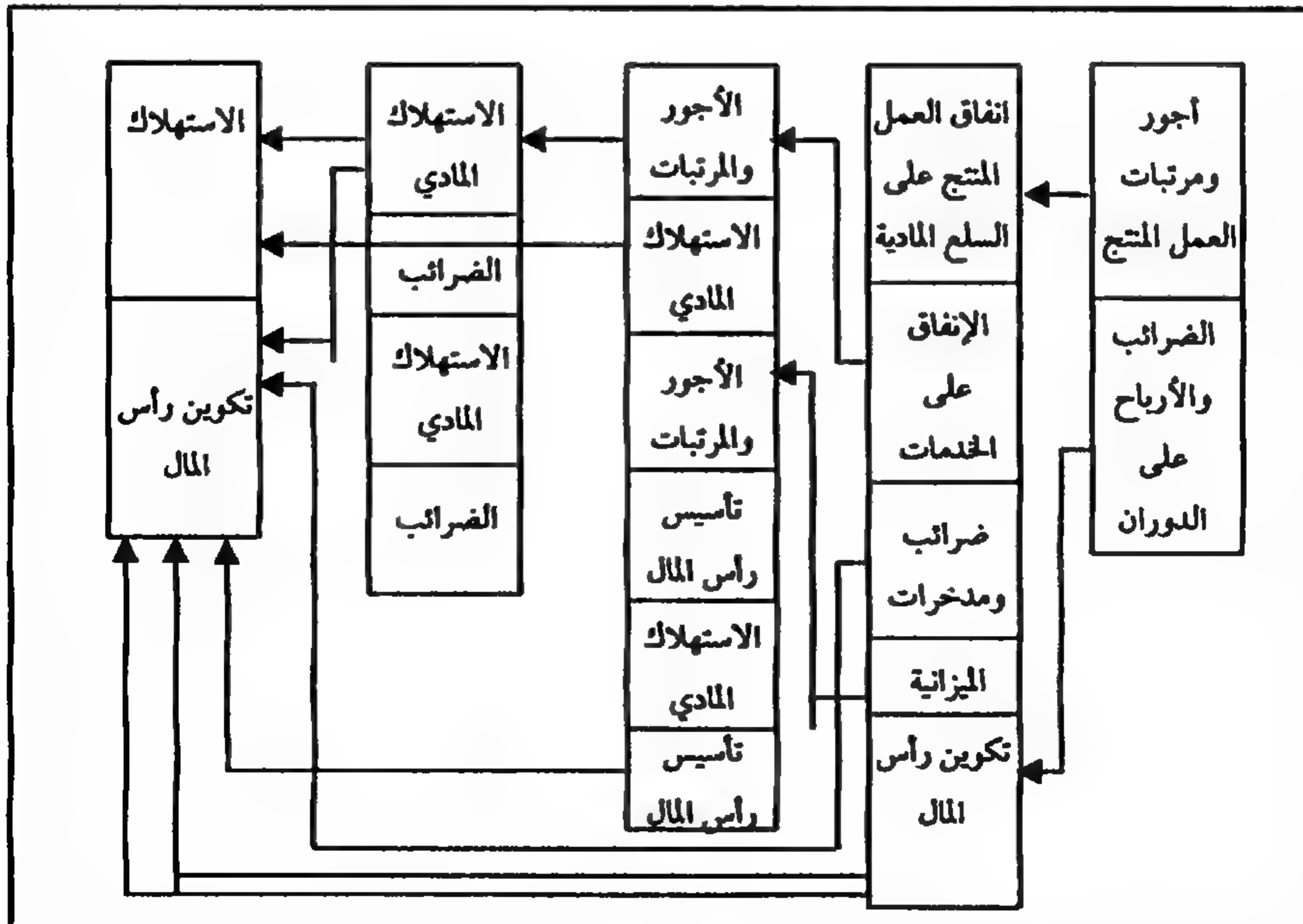
توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاشتراكي الماركسي

إن طريقة توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاشتراكي الماركسي يمكن شرحها على أساس الشكل التالي (رقم 5).

أ. إن مجموع الاستهلاك وتكوين رأس المال يساوي الدخل الناتج من الإنتاج المادي فقط، وذلك يأتي عن طريق إنفاق الوحدات التي تحصل على الدخل الناتج من الإنتاج المادي على الخدمات غير الإنتاجية، وهو يوازي إنفاق العاملين في هذه الخدمات غير الإنتاجية على الاستهلاك المادي وتكوين رأس المال (العمود الأول).

ب. فإذا ما أضيف إنفاق العمل على الخدمات (الظاهرة في العمود الثاني)، والأجور والمرتبات المدفوعة لموظفي الحكومة (الظاهرة في العمود الثالث)، إلى الأنفاق على الاستهلاك المادي (العمود الخامس)، يمكن التوصل إلى الأنفاق القومي على السلع والخدمات الاستهلاكية طبقاً للمفهوم الرأسمالي تقريباً.

كيفية توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الماركسي (شكل رقم 5)



إعداد الحسابات القومية في ليبيا

- المبحث الأول: تجربة الأمم المتحدة واليماهيرية في إعداد الحسابات
- المبحث الثاني: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الزراعة ààààà والغابات وصيد الأسماك
- المبحث الثالث: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التعدين والاستخراج
- المبحث الرابع: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الصناعات التحويلية
- المبحث الخامس: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الكهرباء والماء
- المبحث السادس: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التشييد
- المبحث السابع: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع النقل والمواصلات والتجزئة
- المبحث الثامن: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
- المبحث التاسع: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع المال والتأمين
- المبحث العاشر: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الخدمات الاجتماعية والعقارات وخدمات الأعمال
- المبحث الحادي عشر: الإطار العام للحسابات القومية في ليبيا

إعداد الحسابات القومية في ليبيا*

كانت لمنظمة الأمم المتحدة في ليبيا تجارب قديمة وطويلة في مجال الحسابات القومية، بدأت من بعد الاستقلال عام 1952، وتواصلت وتزامنت مع وضع خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية، حيث صدر قرار السلطة عام 1968 بشأن تأخير بداية الخطة الخماسية الثانية ولمدة سنة واحدة لتكون اعتباراً من 1969 - 1973، وذلك بهدف تطوير التقديرات الموضوعة آنذاك للحسابات القومية، والتي تغطي السنوات 1962 - 1967، وكان أول إصدار (للحسابات القومية الأولية) للسنوات 1962 - 1967، ورغم أن تلك الحسابات كانت أولية مبدئية، إلا أنها كانت تعطي صورة عن تطور الاقتصاد الليبي، الذي إنتفض من الفقر المدقع في عقد الخمسينيات من القرن الماضي إلى إقتصاد التراكمات الرأسمالية والاستثمارات والمساعدات الخارجية للدول الشقيقة والصديقة وذلك بفضل هبة السماء إلى الأرض (النفط)، وقد ساعدت تلك الحسابات إعداد الخطط والتوقعات المطلوبة للتغيرات الإقتصادية الكلية.

ولقد صدرت أول نشرة للحسابات القومية على أساس النظام الجديد للأمم المتحدة في عام 1973، وكانت هذه بمثابة البيانات الارتكازية لوضع خطة التنمية الإقتصادية الثلاثية 1973 - 1975، ثم صدرت بعد ذلك أربع نشرات أخرى تغطي الفترة 1971 - 1975، والتي كانت هي الأخرى قد وفرت البيانات اللازمة لخطة التحول الأولى للتنمية والتي كانت تغطي الفترة 1976 - 1980.

وكانت نشرة أخرى للحسابات القومية قد أصدرتها أمانة التخطيط عام 1987، وتغطي الفترة 1980 - 1985، حيث كانت بيانات هذه الحسابات هي الأساس في وضع خطة التحول الثانية والتي تغطي الفترة 1981 - 1985، وكانت

* تم الاعتماد في هذا الفصل بشكل كبير على دراسة أعدت لأمانة التخطيط عام 1995 قام بها خبير الأمم المتحدة د. شاكر موسى عيسى، بعنوان نظام الحسابات القومية وتطبيقاته العملية في الجماهيرية، دراسة غير منشورة.

هذه الحسابات تتضمن ولأول مرة الحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 1980، وكذلك اشتملت على الحسابات الأربع الرئيسية التي أوصى بها نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة.

وقد توقف إصدار النشرات الخاصة بالحسابات القومية لفترة زمنية ثم بعدها صدرت نشرة موجزة للحسابات القومية تغطي الفترة 1980-1992، وقد صدرت هذه النشرة عام 1997، أي بعد مرور 10 سنوات كاملة على نهاية فترة خطة التحول الثانية 1981-1985، وفي عام 1999 صدرت نشرة أخرى تغطي الفترة 1986-1997، جاءت بعدها نشرة أخرى تغطي الفترة 1986-1999 وتقديرات عام 2000، صدرت عام 2001 وأخيراً نشرة عام 2004.

وفي هذا الفصل السابع جاءت المباحث التالية (من المبحث الأول إلى المبحث الحادي عشر) لعرض تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد قسم المبحث الواحد إلى النشاطات المصنفة تحت كل قطاع أولاً، ثم عرض تجربة الجماهيرية في حسابات كل نشاط من الأنشطة المختلفة ثانياً، وأخيراً حساب الاستهلاك الوسيط لكل نشاط، والذي يجب خصمه من القيمة، بهدف الحصول على القيمة المضافة فقط بدون، تكرار لحساب الاستهلاكات الوسيطة.

المبحث الأول

تجربة الأمم المتحدة والجماهيرية في إعداد الحسابات

وضع المكتب الإحصائي للأمم المتحدة عام 1968 نظاماً جديداً للحسابات القومية يرمز له (NewSNA)، ويعتبر تعديلاً للنظام القديم، وكذلك للنظام الموحد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (S SNA).

وبدأت أغلب الدول بما فيها الدول النامية بتطبيق هذا النظام بداية السبعينات من القرن الماضي، لما يوفره هذا النظام من إرشادات وتطوير للبرامج الإحصائية بصفة عامة والإقتصادية بصفة خاصة، وبما يوفره من بيانات لإجراء التركيبات الإقتصادية المختلفة المتعلقة بالحسابات الإقتصادية القومية، بما في ذلك جداول المدخلات والمخرجات، وجداول التدفقات المالية، والارقام القياسية، هذا بالإضافة الى ما يقدمه من تعاريف ومفاهيم موحدة لتسهيل عمليات المقارنات الدولية والاقليمية.

1) الإطار العام:

1-1- هيكل النظام الجديد للحسابات القومية للأمم المتحدة:

يتكون هيكل النظام الجديد للحسابات القومية من المكونات التالية:

- أ) تقسيم الاقتصاد الى المتعاملين، والى القطاعات الرئيسية والفرعية.
ب) تصنيف المتعاملين الى:

1. صناعات.
2. منتجو الخدمات العامة.
3. منتجو الخدمات الخاصة، التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.
4. العائلات (خدمات منزلية).

ج) تصنيف القطاعات التنظيمية إلى:

1. قطاع مؤسسات الأعمال غير المالية، المنظمة (وشبة المنظمة).
2. قطاع الهيئات المالية.
3. قطاع الإدارة العامة.

4. قطاع الهيئات الخاصة، التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.
5. قطاع العائلات (جميع مؤسسات الأعمال الخاصة غير المنظمة وغير المالية).

(د) تقسيم حسابات النشاط الاقتصادي الى:

1. حساب الإنتاج.
2. حساب الإنفاق الاستهلاكي.
3. حساب الدخل والإنفاق.
4. حساب التكوين الرأسمالي.
5. حساب التمويل الرأسمالي.
6. حساب العمليات الخارجية.

(هـ) الربط بين المتعاملين والقطاعات التنظيمية (الرئيسية والفرعية)، وبين حسابات النشاط الاقتصادي على النحو المبين كالاتي:

(1) إعداد حساب الإنتاج لكل المتعاملين:

- | | |
|----------------|---|
| حساب الإنتاج { | أ. حساب الصناعات - منتج الخدمات العامة - منتج |
| | ب. الخدمات الخاصة، التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات - |
| | ج. الخدمات المنزلية حساب الإنتاج (وغيره من الإنتاج الذاتي). |

(2) إعداد حساب الإنفاق الاستهلاكي للقطاعات التنظيمية التالية:

- | | |
|----------------|--|
| حساب الإنفاق { | أ. قطاع الإدارة العامة. |
| | ب. قطاع الهيئات الخاصة التي لا تربح وتخدم العائلات |
| | ج. قطاع العائلات. |

(3) إعداد حساب الدخل والإنفاق لكل القطاعات التنظيمية:

- حساب الدخل والإنفاق {
- أ. قطاع مؤسسات الأعمال غير المالية المنظمة وشبه المنظمة
 - ب. قطاع الهيئات المالية
 - ج. قطاع الإدارة العامة الحكومة
 - د. قطاع الهيئات الخاصة، التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات
 - هـ. قطاع العائلات (وتشمل مؤسسات الأعمال الخاصة غير المنظمة، وغير المالية).

(4) إعداد حساب التكوين الرأسمالي لكل المتعاملين (عدا الخدمات المنزلية):

- حساب التكوين الرأسمالي للعائلات {
1. الصناعات.
 2. منتج الخدمات العامة.
 3. منتج الخدمات الخاصة، التي لا تهدف إلى الربح وتخدم
 4. بالإضافة إلى الاقتصاد القومي.

(5) إعداد حساب التمويل الرأسمالي لكل القطاعات التنظيمية:

- حساب التمويل {
1. قطاع مؤسسات الأعمال غير المالية المنظمة وشبه المنظمة.
 2. قطاع الهيئات المالية.
 3. قطاع الحكومة العامة.
 4. قطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات
 5. قطاع العائلات (ويشمل مؤسسات الأعمال الخاصة غير الرأسمالي المنظمة وغير المالية).
 6. بالإضافة إلى الاقتصاد القومي.

(6) إعداد حساب العمليات الخارجية للاقتصاد القومي:

عن طريق الربط بين المتعاملين والقطاعات التنظيمية (الرئيسية والفرعية) وبين حسابات النشاط الاقتصادي، يتم إستنباط المجاميع الثلاثة المكونة للنظام الجديد للأمم المتحدة، بالإضافة الى الجداول المساعدة والمكملة والتي ندرجها كالتالي:

1 - 2 - الجداول الأساسية والجداول المساعدة والمكملة:

المجموعة الأولى: الحسابات الموحدة للدولة:

- أ. حساب الناتج والإنفاق المحلي الاجمالي.
- ب. حساب الدخل القومي الممكن التصرف به وتخصيصاته.
- ج. حساب تمويل رأس المال (التكوين الراسمالي).
- د. حساب العمليات الخارجية.

المجموعة الثانية: حسابات الإنتاج والإنفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي.

المجموعة الثالثة: حسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي.

أ) الجداول المساعدة:

الجداول المساعدة لمجموعة حسابات الإنتاج والإنفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية والثابتة (16 جدولاً منها 8 جداول بالأسعار الجارية، و8 جداول بالأسعار الثابتة، بما في ذلك جدول التوظيف حسب الأنشطة الاقتصادية)، والجداول المساعدة والمكملة لمجموعة حسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي (وعددتها 9 جداول) وهي تعتبر بديلة.

وتعتبر هذه الجداول بديلة للمجموعتين الثانية والثالثة في النظام، هذا بالإضافة الى جدول مساعد آخر بالنسبة الى جميع الحسابات، وهو جدول العمليات الخارجية، وبذلك يصبح عدد الجداول المساعدة والمكملة 26 جدولاً $(16 + 9 + 1 = 26)$

وبالنظر لصعوبة توفر البيانات في الدول النامية، فقد خصص هذا النظام في الفصل التاسع منه حسابات جديدة إضافية لملائمته مع ظروف الدول النامية، حتى تتمكن من تنفيذ النظام في المستقبل.

ولهذا السبب فقد أخرج/ أظهر النظام الجديد ثلاث مجموعات من الحسابات، مقتبسة أصلاً من حسابات المجموعات الأصلية، بالإضافة الى جدولين، كما يلي، ويمكن إعتبارها مجموعة رابعة:

المجموعة الرابعة: حسابات الاقاليم المختارة.

المجموعة الخامسة: حسابات الأنواع الرئيسية في النشاط الإقتصادي (النفط والغاز).

المجموعة السادسة: حسابات القطاع العام.

(ب) الجداول الاضافية:

جدول الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات، وجدول موارد واستخدامات السلع والخدمات.

وقد إستخدم النظام الجديد للحسابات القومية أسس التقييم التالية:

1. قيمة المشتري (بسر السوق).

2. قيمة المنتج (بسعر المزرعة).
3. القيمة الأساسية التقريبية.
4. القيمة الأساسية الحقيقية (الصافية).
5. قيمة عوامل الدخل التقريبية.
6. قيمة عوامل الدخل الحقيقية (الصافية).

1-2- تجربة الجماهيرية في إعداد الحسابات القومية:

1-2-1- تجربة السنوات 1962 - 1971:

لقد إرتبطت عملية إعداد تقديرات للحسابات القومية و تطورها بالمراحل التي مرت على إعداد خطط التنمية الإقتصادية، حيث كانت بداية تكثيف العمل على تطوير التقديرات الموضوعة آنذاك للسنوات 1962 - 1967، مع قرار الحكومة الصادر في يناير 1968 بشأن تأخير بداية الخطة الخمسية الثانية لمدة سنة، لتكون إعتباراً من 1969 - 1973، وبهذا فقد بدأ العمل على إعداد سلسلة زمنية للسنوات 1962 - 1967 صدرت في شهر الماء (مايو) 1969، تحت عنوان الحسابات القومية الأولية للسنوات 1962 - 1967، وقد لبّت هذه التقديرات المتطلبات المطلوبة في حينها سواء لأغراض التخطيط، أو لتزويد هذه التقديرات الى المؤسسات الدولية أو غيرها في الخارج، وقد أشير في حينها الى أنه على الرغم ان هذه التقديرات أولية مبدئية، إلا أنها كانت تعطي صورة عن تطور الاقتصاد الليبي، وتساعد على إعداد التوقعات المطلوبة للتغيرات الإقتصادية الكلية لخطة التنمية.

وهكذا تواصل العمل على إعداد تقديرات للسنوات اللاحقة، وتنقيح التقديرات الأولية على ضوء توفر البيانات الإحصائية، إذ صدرت في شهر الربيع (مارس) 1970 نشرة الحسابات القومية في ليبيا للسنوات 1962 - 1986، ثم صدرت في شهر الصيف (يونيو) 1971 مطبوعة الحسابات القومية في الجمهورية

العربية الليبية للسنوات 1962 – 1969، ثم تلتها في شهر الكانون (كانون أول) 1971 نشرة عن تقديرات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، للسنوات 1962 – 1969، باعتبارها مكملة لمطبوعة الحسابات القومية السابقة.

بعد هذا جاءت التقديرات المنشورة في شهر التمور (اكتوبر) 1972 لتغطي الحسابات القومية في السنوات 1962 – 1971، وقد تميزت هذه التقديرات عن سابقتها بالعديد من المزايا، سواء من حيث الشمول أو عرض البيانات التفصيلية في الحسابات المساندة لأول مرة.

لقد إعتمدت التقديرات المعدة خلال هذه الفترة على المبادئ التي اوصى بها نظام الحسابات القومية الموحد، المعتمد من قبل المنظمة الاوروبية للتعاون والتنمية في سنة 1958، والذي كان في حقيقة الأمر مشابها للنظام الذي أوصت به الدائرة الإحصائية بالامم المتحدة والمنشور في سنة 1964، تحت عنوان 'نظام الحسابات القومية والجداول المساعدة'.

وفي الوقت الذي بدأ العمل بهذا النظام كانت الدائرة الإحصائية بالامم المتحدة في دور المراجعة والتطوير لنظام معدل جديد للحسابات القومية صدر بعدها في نيويورك عام 1968، ويعتبر هذا النظام الأخير بمثابة تصحيح وتوسيع لنظام الحسابات القومية الأول، أو ما يسمى بالقديم، والذي تم إعتماده واصداره في عام 1953.

2-1-2- تطبيق النظام الجديد في ليبيا:

أخذت ليبيا في إعداد الحسابات القومية طبقاً للنظام الجديد منذ بداية السبعينات، في حين أنها كانت تأخذ بالنظام القديم، أو بالآخرى بالنظام الموحد للحسابات القومية لمنظمة التعاون الإقتصادي للتنمية.

وقد صدرت أول نشرة على أساس النظام الجديد في يناير 1973، وذلك عن عام 1972، لتكون بمثابة البيانات الإرتكازية للخطة الثلاثية 73 - 1975، ثم صدرت بعد ذلك أربع نشرات أخرى، تغطي النصف الأول من السبعينات 1971 - 1975، وتحتوي كل منها على أربعة أقسام رئيسية:

- أ. الحسابات الموحدة للدولة.
 - ب. الجداول المساعدة والمكملة بالأسعار الجارية.
 - ج. الحسابات المجمعة للقطاع العام.
 - د. نصيب الفرد من المتغيرات الدخلية والإقتصادية والاجتماعية الأساسية، بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة.
 - هـ. جداول مساعدة ومكملة للقطاع العام.
- وعلى هذا الأساس فإن الفترة الحالية تصدر في ستة أقسام:

- أ. الحسابات الموحدة للدولة.
- ب. الجداول المساعدة والمكملة بالأسعار الجارية.
- ج. الجداول المساعدة والمكملة بالأسعار الثابتة.
- د. حسابات مجمعة للقطاع العام.
- هـ. جداول تفصيلية للقطاع العام.
- و. نصيب الفرد من المتغيرات الدخلية بالأسعار الجارية والثابتة.

وقد إتبع التصنيف الصناعي الموحد الدولي المعدل لجميع الأنشطة الإقتصادية، مع إجراء بعض التعديلات التي إقتضتها الظروف المحلية:

فقد خصص نشاط رئيسي مستقل لاستخراج النفط، كذلك أفرد نشاط رئيسي مستقل لكل من خدمات التعليم والصحة، كذلك خصص نشاط مستقل لكل

من الخدمات العامة، عدا التعليم وملكية المباني السكنية، لوضعها الخاص في الجماهيرية.

وكان التخطيط يسير بعدد من المراحل، وعند كل مرحلة تلعب الحسابات القومية دوراً مهماً، فهي تعتبر اليوم أداة رئيسية للتخطيط، ووضع الأهداف والبرامج القطاعية، وتقييم الاقتصاد الوطني، ومتابعة تنفيذ الخطة، بالإضافة إلى تجهيز الاقتصادي وإتخاذ القرارات، وستظل الحسابات القومية إحدى الأدوات الرئيسية الفعالة في التخطيط الإقتصادي الاجتماعي، ومن أجل ذلك فإن تطوير وتوسيع استخدام النظام الجديد في المجالات التالية يعتبر أمراً ضرورياً:

(1) تحسين وتطوير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، وذلك حسب الطرق التالية:

أ. حسب نوع النفقة: (سلع معمرة/ سلع نصف معمرة/ سلع غير معمرة/ خدمات).

ب. حسب الغرض: (طعام/ شراب ودخان/ ملابس وأحذية/ إيجارات/ وقود للقوة المحركة / أثاث/ معدات منزلية/ عناية طبية وصحية/ نقل ومواصلات/ ترفيه وتسليه/ خدمات تعليم وثقافة/ سلع وخدمات أخرى).

إن لدى مكتب الحسابات القومية بيانات عن الإنتاج الإجمالي حسب المتعاملين ونوع النشاط (46 نشاطاً فرعياً)، وبالإستعانة بإحصاء التجارة الخارجية يمكن تقدير حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، حسب نوع النفقة وحسب الغرض، كذلك فإن ميزانية الاسرة سوف تساعد بصورة جيدة في الوصول الى تقديرات أدق، وكما أنها سوف تتخذ كأسلوب مراجع للتقديرات الأولى.

(2) إعداد حساب او جدول الدخل والإنفاق والعمليات الرأسمالية لقطاع العائلات، حيث تجمع تعويضات العاملين (46 نشاطاً فرعياً)، والتحويلات الجارية، التي ليس لها مقابل على مختلف أنواعها، والتكوين الرأسمالي، والتي عن طريقها يمكن

إعداد هذا الحساب والجدول، كذلك فإن تقديرات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص تعتبر عملية مكملة لهذا الحساب أو الجدول.

وقد صنف الأنشطة الإقتصادية إلى 14 نشاطاً رئيسياً و(46) نشاطاً فرعياً، كما صنف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حسب نوع النشاط الإقتصادي في جداول مستقلة، وبالإضافة إلى ذلك أجري هذا التصنيف للنشاط الإقتصادي على النفقة الرأسمالية في جداول مزدوجة، من أجل تسهيل عملية التخطيط واتخاذ القرارات الصائبة.

كما هناك جداول مساعدة بالأسعار الثابتة وعددها (11) جدولاً مقسمة إلى سبع مجموعات تختص بالنقاط التالية:

1. الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (جدول واحد).
2. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (جدولين).
3. الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الحقيقي (جدول واحد).
4. الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي (جدول واحد).
5. التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي (جدولين).
6. السكان والقوى العاملة (جدول واحد).
7. التوظيف (ثلاثة جداول).

ونظر لأهمية القطاع العام في الاقتصاد الليبي وتطبيق الاشتراكية، فقد وجه مكتب الحسابات القومية اهتماما خاصا لهذا القطاع العام، وخصص له حسابات لوحده، أطلق عليها اسم حسابات القطاع العام، أي حسابات المؤسسات وهيئات الأعمال والإدارة العامة، التي توضح دور السلطات العامة في تزويد الاقتصاد بمختلف السلع والخدمات، وكذلك بمتطلباتها من الموارد الإقتصادية من أجل الإنتاج، وإظهار مختلف الوسائل التي تستخدمها السلطات العامة، لتمويل الإنتاج والاستهلاك

والتكوين الرأسمالي، وتبرز الظواهر التضخمية والانكماشية التي تحدث، والدور الذي تلعبه هذه السلطات في إعادة توزيع الدخل، ولهذا خصص لها قسمين منفردين على المستوى التجميعي والتطبيقي.

وتشمل الحسابات المجمعة للقطاع العام ما يلي:

- أ. حساب الإنتاج المجمع لمؤسسات الأعمال العامة.
- ب. حساب الإنتاج المجمع لمنتجات خدمات الدولة.
- ج. حساب الدخل والإنفاق للقطاع العام.
- د. حساب تمويل رأس المال المجمع للدولة.

كما وضعت جداول تفصيلية للقطاع العام، وهو ما لم يكن في النظام الجديد للحسابات القومية للأمم المتحدة، وتشتمل هذه الجداول التفصيلية على ما يلي:

- أ. جداول الإنتاج لمنتجات خدمات الدولة (سبعة جداول).
- ب. جداول الدخل والإنفاق (أربعة جداول).

ويمكن على هذا الأساس القول بأن بيانات القطاع العام في الجماهيرية تتصف بالدقة، بحيث يمكن اعتبارها حسابات دقيقة أكثر منها بيانات إحصائية، وذلك للأسباب التالية:

- أ. تعتمد على البيانات النهائية للحسابات الختامية للموازنة العامة (للميزانية التشغيلية الإدارية) والمخصصات الإضافية بقوانين ميزانية التنمية، ميزانيات البلديات (46 بلدية)، وميزانيات الهيئات الإدارية المستقلة (24 هيئة) وميزانيات صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وميزانيات مؤسسات قطاع الأعمال (9 مؤسسات)، وكذلك ميزانيات الشركات العامة.

ب. يقوم مكتب الحسابات القومية بإعداد تحليل شامل ومفصل يتناول التقسيم الإقتصادي والوظيفي لجميع الحسابات الختامية للميزانيات السالفة الذكر، بجميع مستوياتها وتفصيلاتها المختلفة، لخدمة أغراض التحليل المالي والتخطيط الإقتصادي.

وأخيراً أفرد قسم خاص عن نصيب الفرد الواحد من المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية الأساسية، أحدهما بالأسعار الجارية والثاني بالأسعار الثابتة، وقد اشتمل الجدول الأول على (34) متغيراً رئيسياً، يتناول فيها الإنتاج والدخل والإنفاق والإيرادات والتحويلات والتمويل، بينما يشتمل الجدول الثاني على (ثمانية) متغيرات رئيسية تتناول الدخل والإنفاق، وفي شهر الحريث (نوفمبر) 1981 صدرت نشرة موسعة للحسابات القومية للفترة الزمنية (1971 – 1979)، وتقديرات لعام 1980، ثم تلتها في عام 1984 نشرة أخرى معدلة للحسابات القومية للسنوات 1971 – 1980، وتقديرات لعامي 1981 و1982، وبما أن هذه الأخيرة تكاد تكون مكملّة للأولى، فإنه يمكن القول بأن هاتين النشرتين تميزتا بالشمول من ناحية تغطية معظم الجداول الإحصائية الأساسية في الحسابات القومية، بالإضافة إلى هذا تضمنت مقدماتها الموحدة مختصراً كاملاً لهيكل النظام الجديد للحسابات القومية للأمم المتحدة، من وضعية الاقتصاد الوطني والحسابات والجداول التي يتطلبها إعداد النظام.

وكما أشير إلى أن بداية السبعينات قد شهدت التطبيق الأولي للنظام الجديد، إلا أن هذه النشرات الحالية قد تضمنت تطورات وإضافات هامة على البيانات المنشورة سابقاً مع تعديلات في بعض الأنشطة والمتغيرات في السنوات 1978 – 1980، ومن أبرز هذه التطورات ما يلي:

1. إضافة الجداول المساعدة في النظام بالأسعار الثابتة.
2. إضافة قسم خاص بنصيب الفرد من المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

3. عرض بيانات تفصيلية لنشاط القطاع العام في الجماهيرية.
4. اعداد الحسابات الاربعة الموحدة للدولة، وفقا لما جاء في النظام الجديد.
5. شمول النشرة على 70 جدولاً من الجداول المساعدة والمكملة بالأسعار الجارية.
6. الإعتماد على التصنيف الصناعي الموحد الدولي المعدل (revised I.S.I.C) مع إجراء بعض التعديلات التي اقتضتها الظروف المحلية للاقتصاد، ومن أهمها:
 - أ. إبراز نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بشكل مستقل، نظراً لأهمية هذا النشاط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وإلى كونه يمثل الجزء الأعظم من صادرات الجماهيرية إلى العالم الخارجي.
 - ب. تخصيص نشاط مستقل لكل من الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، لاهتمامات الجماهيرية في تنمية الموارد البشرية، ودورها في عملية التحولات الجارية.
 - ج. إبراز نشاط الحكومة العامة في نشاط منفصل باسم الخدمات العامة (أي باستثناء ما جاء في النقطة السابقة ب أعلاه)، في حين تم شمول نشاط الخدمات الخاصة الأخرى في قطاع مستقل.
 - د. تغطية ملكية المباني السكنية بنشاط مستقل، نظراً لوضعها الخاص في الجماهيرية في ظل مقولة البيت لساكته.

1-2-3- تجربة السنوات 1980 – 1985:

وأصدر قسم الحسابات القومية بأمانة التخطيط في شهر الفاتح سبتمبر 1987 آخر نشرة للحسابات القومية تتضمن الفترة 1980 – 1985، وعلى الرغم من الإشارة إلى أن هذه المطبوعة قد صدرت على أنها نشرة موجزة، إلا أنها تضمنت ولأول مرة إعداد الحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لسنة 1980، كذلك فقد اشتملت على إعداد الحسابات الأربع الرئيسية التي أوصى نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة بإعدادها وهي: حساب الناتج والإنفاق المحلي الإجمالي،

حساب الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته، حساب تمويل رأس المال وحساب العمليات الخارجية.

بالإضافة الى هذا فقد اشتملت هذه المطبوعة على الجداول المساعدة بالأسعار الجارية والثابتة (9 جداول): منها خمسة جداول بالأسعار الجارية هي: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية، عوامل الدخل المحلي والدخل القومي والناتج القومي الإجمالي والعمليات الخارجية، أما الجداول التي جرى إعدادها بالأسعار الثابتة لسنة 1980 فهي ثلاثة:

- أ. الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- ب. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية.
- ج. التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية، كذلك تم إعداد جدول لإحصاءات الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية، موزعا بين العاملين من الليبيين وغير الليبيين.

والملاحظ على هذه البيانات المنشورة أنها غطت فترة خطة التحول الإقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985، بالإضافة إلى سنة الأساس 1980، كذلك فقد أشير في المقدمة إلى ما يؤكد تواصل الجهود لإعداد الحسابات المطلوبة وفق النظام الجديد للحسابات القومية للأمم المتحدة حسب الطريقة التالية:

(2) طريقة القيمة المضافة في حساب الناتج / الدخل في ليبيا

القيمة المضافة:

هي قيمة الإنتاج والخدمات التي تضيفها الوحدة الإنتاجية إلى قيمة ما استخدمته من مواد ومستلزمات أثناء عملياتها الإنتاجية، أي بمعنى آخر إنها القيمة الإنتاجية التي خلقتها الوحدة الإنتاجية وأسهمت بها في تكوين الناتج/ الإنتاج الوطني، وعليه تحدد القيمة المضافة الإجمالية وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج الإجمالي، مخصوماً منها قيمة الاستخدامات الوسيطة.

القيمة المضافة الصافية = صافي قيمة ما حققته الوحدة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة (سنة) والتي أسهمت به في الإنتاج / الناتج الوطني.

والقيمة المضافة الصافية تشمل عدة أنواع من عوائد عناصر الإنتاج وهي (الأجور والمرتبات، الربح، الفائدة، الأرباح، الضرائب والرسوم.... إلخ).

كما وتحسب القيمة المضافة الصافية بإستبعاد الإهلاكات للأصول الثابتة من القيمة المضافة الإجمالية.

القيمة المضافة الإجمالية - الإهلاكات = القيمة المضافة الصافية.

وتتجسد أهمية إستخدام معيار القيمة المضافة الإجمالية لحساب الناتج/ الدخل، أو لتقييم كفاءة أداء الوحدات الإنتاجية، فيما تحققه وتساهم به من إنتاج/ منتجات في تكوين الناتج المحلي من جهة، وفيما تساهم به في تلبية حاجات المجتمع المتنامية من جهة ثانية، كما يمكن اعتبار معيار القيمة المضافة الإجمالية مؤشراً للفاعلية الاقتصادية، بما يقدمه من معطيات حول ظروف مكافآت عناصر الإنتاج

وخاصة قوة العمل، وظروف تحديد المصروفات المالية والظروف المالية لتجديد رأس المال، وظروف تحصيل الفائض المتمثل في نتيجة الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ولا يخلو استخدام معيار القيمة المضافة من بعض السلبيات: فمقارنة عدة أرقام لمؤشر القيمة المضافة الإجمالية للوحدات الإنتاجية خلال عدة دورات مالية لا تمكن من الحكم على تطور كفاءة الأداء للوحدة الإنتاجية، إذ قد ترتفع قيمة المؤشر دون أن تكون دليلاً على حسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

فمثلاً في حالة إفتراض بقاء مستوى التشغيل على حاله، فقد ترتفع القيمة المضافة الإجمالية، إما بسبب إرتفاع رقم الأعمال، نتيجة لإرتفاع الأسعار، أو لانخفاض قيمة الاستخدامات الوسيطة، نتيجة لانخفاض أسعار شراء مستلزمات الإنتاج، وفي الواقع فإن ارتفاع القيمة المضافة الإجمالية في الحالتين السابقتين، لا يعكس تحسن مستوى أداء الوحدات الإنتاجية أو الإقتصاد الوطني.

وتحسب كفاية استخدام الوحدة الإنتاجية / الإقتصاد الوطني للموجودات المتاحة من خلال العلاقة التالية:

القيمة المضافة الإجمالية في الفترة (t)

قيمة الأصول الثابتة الإنتاجية خلال الفترة (t)

أما كفاية المبيعات فتحسب من خلال العلاقة التالية:

القيمة المضافة الإجمالية في الفترة (t)

قيمة المبيعات خلال الفترة (t)

كما وتحسب كفاية رأس المال المستثمر من خلال العلاقة التالية:

القيمة المضافة الإجمالية في الفترة (t)

قيمة رأس المال المستثمر في المشروع

الخلاصة:

طريقة الإنتاج في حساب الناتج الإجمالي:

(1) الإنتاج الإجمالي:

1-1- الإنتاج المسوق.

1-2- إنتاج العائلات المستهلك ذاتياً.

1-3- تكوين رأس المال الثابت للحساب الخاص (المخزون).

1-4- الإنتاج الذاتي (أنواع مختلفة من الإنتاج).

(2) الاستهلاك الوسيط:

2-1- الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين.

2-2- الاستهلاك الوسيط والإنفاق الاستهلاكي للعائلات.

2-3- الاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال.

(3) القيمة المضافة الإجمالية.

(4) القيمة المضافة الصافية.

وتساوي القيمة الإجمالية مخصوماً منها إهلاك الأصول الثابتة، وهي الفائض الذي يوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، وهو ما يساوي الناتج/ الدخل الصافي بسعر التكلفة.

المبحث الثاني

تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الزراعة

الصيد والغابات وصيد الأسماك

يندرج تحت هذا النشاط كافة المنشآت والأنشطة الداخلة في الإنتاج الزراعي والحيواني والخدمات الزراعية، الصيد البري والغابات وصيد الأسماك، ويثير التداخل فيما بين بعض الأنشطة الزراعية من جهة وأنشطة الصناعات التحويلية والنقل والتجارة من جهة أخرى مشاكل عدة في كيفية التمييز بينها وادخالها ضمن نشاطها المعتاد أو المحدد.

1) النشاطات المصنفة تحت هذه المجموعة:

إن الإنتاج الزراعي والحيواني يشمل المحاصيل الحقلية، الفواكه، الخضراوات، تربية المواشي وإنتاج الحليب، الصوف، العسل... الخ، وقد تم ربط الإنتاج الزراعي والحيواني سوية نظراً لتداخل أنشطتها، وقيام المزارعين بكلا النشاطين في ذات الوقت من أجل تحقيق دخل إضافي.

إن الإنتاج الإجمالي للمحاصيل الزراعية كافة يشمل قيم المحاصيل المحصودة أوالمنتجة فعلاً والتي جرى:

أ. بيعها في السوق.

ب. المستخدمة كمدفوعات للأجور والرواتب العينية.

ج. المستهلكة ذاتيا من قبل المزارعين.

د. المضافة الى المخزون.

أما الإنتاج الإجمالي الحيواني فيشمل قيم الحيوانات المذبوحة، والمصدرة للخارج، وقيم المنتجات الحيوانية مثل: الحليب والبيض، الصوف والعسل... الخ، مضافا إليها قيم التغير في الموجودات من الحيوانات معدلة بالواردات منها، ولا يشمل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية إنتاج اللحوم ضمن قطاع الزراعة، بل يدخل ضمن نشاط الصناعة الغذائية.

أما إنتاج اللحوم للاستهلاك الذاتي للمزارعين، فلا يجذ فصله عن الإنتاج الحيواني ضمن قطاع الزراعة.

هذا وي طرح النظام معالجة بعض الأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الزراعي والحيواني وفق الاعتبارات التالية:

1. إعتما د النظام للسنة التقويمية وليس السنة/ الموسم الزراعي، لهذا يجب تعديل البيانات وفقا لذلك، على الرغم من الصعوبات في تقييم الإنتاج المحصود والمستلزمات/ الاستهلاك الوسيط.

2. يعني بالحيازة الزراعية، كوحدة إنتاجية، تلك الأراضي المستخدمة كلياً أو جزئياً في الإنتاج الزراعي والحيواني، والتي تدار من قبل شخص واحد أو أكثر.

3. يوصي النظام بعدم شمول الإنتاج القائم غير المحصود في حساب قيم الإنتاج للسنة المعنية، وكذلك عدم حساب قيم المحاصيل المحصودة والمستخدمة كإستهلاك في قيمة الإنتاج الإجمالي.

4. شمول الأنشطة الإنشائية التي يقوم بها المزارعون لأنفسهم ضمن قيم الإنتاج الإجمالي الزراعي، مثل الانشاءات والأبنية، الطرق وحفر الآبار، وتوسيع مساحات البساتين وتشجيرها بالحمضيات والزيتون والنخيل والأعشاب (حتى

تكون منتجة)، وفي حالة توفر بيانات تفصيلية عن هذه الأنشطة فإنه يفضل فصلها ودمجها في الإنتاج الإجمالي لقطاع التشييد مع مراعاة مستلزمات إنتاجها. 5. يندرج في الإنتاج الإجمالي للزراعة، بعض الأنشطة التحويلية البسيطة التي يقوم بها المزارعون في داخل المزارع، وتشتمل هذه الأنشطة على تحضير الأعلاف، تقشير اللوز والجوز، صنع الجبنة والزبدة من الحليب، صنع العصير من العنب، صنع السكر من قصب السكر وما شابه من أنشطة أخرى.

1-2- الخدمات الزراعية:

وتشتمل على الخدمات المقدمة للزراعة، على أساس أجر محدد، أو على أساس عقود تتضمن مكافحة الحشرات والأراضي، القيام بعملية الحصاد، تعبئة وتهئية المحاصيل، وتقديم المعدات الزراعية مع سائقها على أساس الإيجار (Leasing).

ولا يدخل في الخدمات الزراعية تأجير المكين والآلات الزراعية بدون سائق، الخدمات البيطرية، أو نقل السلع الزراعية، وعادة ما يعتمد على توفر مسوحات بالعين لسنه معينة عن المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات، سواء كانت حكومية أو شبه حكومية، لحساب إنتاج هذه الخدمات وإستهلاكها الوسيط.

1-3- الصيد البري:

ويشمل القنص والصيد بالأفخاخ، ويستثنى الصيد البري كرياضة أو تسلية، وتندرج هذه الأنشطة ضمن الزراعة لارتباطها بهذا النشاط من ناحية ولصعوبة فصل بياناتها الإحصائية، إذ تتم مزاولة النشاط في المناطق الزراعية من ناحية أخرى، ولا بد من توفير بيانات لكل منها، بالإضافة إلى تحويلها إلى كميات من اللحوم المنتجة والجلود وما شابه.

1-4- الغابات:

ان الإنتاج الرئيسي للغابات يتضمن الأخشاب المقطوعة، وتحضيرها كألواح، ونقلها بواسطة نفس المؤسسة المنتجة الى المشترين، كما تعتبر العناية بأشجار الغابات والمحافظة عليها تعتبر جزءاً من الإنتاج المقدم كخدمات للغابات، تقطيع الأشجار للاستخدام الذاتي من أجل التدفئة أو للبناء تعتبر جزءاً من الإنتاج في هذا النشاط، بما في ذلك جمع الثمار البرية والجدور.

1-5- صيد الأسماك:

ويشمل الإنتاج كل أنواع الأسماك والحيتان، وصيد اللؤلؤ والاسفنج سواء من البحار والمحيطات والأنهار أو من مزارع الأسماك، ان العمليات التي تتم على المنتجات السمكية على ظهر قوارب الصيد والمصانع الخاصة على ظهر السفن مثل التمليح والتجميد تعتبر جزءاً من هذا النشاط، مع عمليات التخزين، التي تقوم بها مؤسسات الصيد، وما شابه من عمليات تتصل بعملية صيد الأسماك.

(2) تجربة الجماهيرية:

2-1- نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك:

يجرى تقدير القيمة المضافة الاجمالية في النشاطات الزراعية والغابات وصيد الأسماك وفقاً لطريقة الإنتاج، ويشتمل الإنتاج الإجمالي الزراعي على ثمانية مكونات رئيسية:

- أ. الحبوب (القمح، الشعير والذرة).
- ب. البقول والبذور الزيتية (القول الجاف، الحمص، البازلاء، الفول السوداني).
- ج. الخضراوات (بكافة أنواعها: 24 سلعة).

د. الفواكه (وتشمل حوالى 14 سلعة).

هـ. الزيتون.

و. التبغ

ز. العلف الأخضر (البرسيم، التبن وبقوليات العلف).

ح. دعم/اعانات أسعار المحاصيل الزراعية (دعم أسعار المنتجين).

ويعتمد أساساً على البيانات المقدمة من أمانة الزراعة واستصلاح الأراضي، سواء بتوفير بيانات مباشرة عن الإنتاج أو تقديرات للمساحات المزروعة، (الإنتاجية/هكتار)، أو عدد الأشجار المثمرة، متوسط إنتاجية الشجرة.

أما الإنتاج الحيواني فإنه يشتمل على ستة بنود رئيسية، يغطي الإنتاج الإجمالي فيها ما يلي:

أ) اللحوم (الضأن، الماعز، البقر، الإبل، الدواجن ولحوم أخرى).

ب) الجلود والصوف والشعر والوبر (7 أصناف).

ج) الألبان (حليب الضأن، الماعز، البقر والإبل).

د) البيض.

هـ) العسل.

و) التغير في المخزون الحيواني.

كذلك يتضمن النشاط، تقديرات للإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة للغابات وصيد الأسماك.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه إعداد تقديرات لقيمة الإنتاج الإجمالي تكاد تنحصر في غياب الإحصاءات الزراعية لكافة مكونات النشاط، باستثناء بعض التقديرات التي تخص إنتاج القمح والشعير، وفيما عدا ذلك فإن كميات الإنتاج لكافة المحاصيل الزراعية وبيانات الثروة الحيوانية والغابات وصيد الأسماك فإنها تكاد تكون

تقديرات مبنية على السلسلة الزمنية للفترة 1975-1981، بالإضافة الى ذلك فان أسعار المزرعة أو التكلفة هي الأخرى مجرد تقديرات تخمينية، بسبب غياب بيانات للأسعار من أمانة الزراعة، ولذا يلجأ إلى اعتماد أسعار بيع المحاصيل الزراعية وغيرها للمستهلك، ويتم تقدير هوامش النقل والتجارة وصولاً لأسعار المزرعة أو التكلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه جرت في الجماهيرية عملية تعداد زراعي في عام 1974، حيث توفرت مجموعة جيدة من الإحصاءات الزراعية الشاملة، في حين أن تعداد حديث للزراعة جرى في عام 1987، وهكذا توفرت بيانات وإحصاءات زراعية عن بعض المحاصيل مثل القمح والشعير وأعداد الأشجار المثمرة، وأعداد الحيازات الزراعية ومساحاتها حسب بلديات الجماهيرية.

2-2- الاستهلاك الوسيط في الإنتاج الزراعي:

إن المشكلة الأساسية الثانية، تكمن في عملية إعداد تقديرات للإستهلاك الوسيط للنشاط الزراعي والحيواني، وأهم مكوناتها ومصادرها كالتالي:

(أ) الأسمدة: اعتمدت معظم تقديرات الاستهلاك منها على البيانات التي كانت متاحة من أمانة الخزانة، ضمن بند الإعانات، وفي حالة غيابها يلجأ الى تقدير قيم الأسمدة (الخام والمصنوعة) من إحصاءات التجارة الخارجية، بعد إضافة الرسوم الجمركية والهوامش التجارية وتكاليف النقل والتخزين، وقد استخدمت نصف أرقام القيمة والكميات من الواردات من هذه الأسمدة بعد تعديلها بالرسوم الجمركية والهوامش التجارية.

(ب) المبيدات الحشرية: استخدمت نصف أرقام القيمة والكميات من الواردات من هذه المبيدات بعد تعديلها بالرسوم الجمركية والهوامش.

(ج) البذور: هناك نوعان من البذور المستخدمة في العمليات الزراعية لمختلف المحاصيل.

1. البذور المستوردة: ويعتمد في تقديراتها على إحصاءات التجارة الخارجية، حيث يتم الحصول على بيانات نصف سنوية، وتجمع بيانات النصف الثاني من كل سنة مع بيانات النصف الأول، نظراً لبدء الموسم الزراعي في شهر الفاتح/سبتمبر وإنتهائه في شهر المريخ/مارس، وتشتمل البيانات على كل من البنود التالية: بذور الزراعة، نباتات وبصيلات حية، زهور وبراعم وأغصان، بطاطس للزراعة، وتعديل بيانات القيمة بإضافة الرسوم الجمركية وهوامش النقل والتجارة.

2. البذور المحلية: حيث تعتمد نسب تقديرية لكميات البذور من الإنتاج الإجمالي للسنة، باعتبار أنها تخصص لعمليات الزراعة، ويجري تقييم هذه الكميات المقدرة بأسعار التكلفة على افتراض أنها استخدمت ضمن ((المزرعة الواحدة)) وبالتالي لا يضاف عليها هوامش للنقل والتجارة.

د) الكهرباء:

يجرى تقدير قيمة الكهرباء المستخدم في النشاط الزراعي بالاعتماد على بيانات من أمانة الزراعة، بالإضافة الى بيانات عن الطاقة الكهربائية المباعة لاستخدامات القطاع الزراعي بالأسعار التشجيعية المحددة من قبل أمانة الكهرباء.

هـ) الوقود والزيوت:

يقدم الوقود والزيوت الى المزارعين بأسعار خاصة معفاة من الرسوم، وقد كانت أمانة الخزانة توفر بعض هذه البيانات عن قيم الوقود والزيوت المباعة للنشاط الزراعي بالأسعار الخاصة المشار اليها، إلا أن عدم إنتظام توفر مثل هذه البيانات، إستلزم إجراء تقديرات مبدئية عن استهلاك الوقود والزيوت على ضوء تقديرات السنوات السابقة.

(و) النفقات الأخرى:

تمثل هذه النفقات مواد التعبئة والتغليف، صيانة وتصلح المعدات والمكائن الزراعية.

المبحث الثالث

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع التعدين والاستخراج (المعادن)

(1) المؤسسات المصنفة تحت هذه المجموعة:

أ. يشمل هذا القطاع كافة المؤسسات المصنفة تحت المجموعة الثانية من التصنيف الدولي للأنشطة الصناعية (ISIC)، حيث يتضمن نشاطها استخراج وتحضير المواد لعمليات أخرى، كالمواد الصلبة (الفحم والحديد)، والسوائل مثل (النفط الخام والغازات مثل الغاز الطبيعي)، وبالتالي فهو يشمل العمليات التعدينية تحت الأرض وعلى السطح، هذا ويندرج في الإنتاج الإجمالي كافة الأنشطة التعدينية والاستخراجية، التي تقوم بها الاسر لاستخدامها الخاص، سواء كان الناتج موجهاً كلياً لاستخدامها الخاص، أو توجه جزء منه للبيع في السوق.

ولابد من الإشارة الى أن توفر البيانات الإحصائية التفصيلية عن بعض الأنشطة الأخرى يكاد يكون عاملاً هاماً في استبعاد مثل هذه الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التعدينية والحاقتها بالنشاط التي تعود اليه، على سبيل المثال: عمليات تحضير موقع المنجم (لقطاع التشييد)، البحث والتنقيب عن المعادن (خدمات أعمال) الكهرباء المنتج والمباع للغير (قطاع الكهرباء)، تعبئة مياه الينابيع الطبيعية (صناعة تحويلية)، تهذيب وتكسير الاحجار لمؤسسات إنتاج الأسفلت بأنواعه المختلفة (صناعة تحويلية)، خدمات أنابيب النفط (قطاع النقل والمواصلات)، وتوزيع الغاز الطبيعي

(قطاع الكهرباء)، أما إذا لم تتوفر بيانات مستقلة عنها فإنها تلحق بقطاع التعدين، إلا تلك الأنشطة المقدمة من قبل مؤسسات أخرى وفق عقود أو مقابل أجور محددة.

ب. تتوفر بيانات عن كميات وقيم إنتاج النفط الخام والغاز، سواء من قبل الشركات المنتجة أو الإدارة العامة المانحة لعقود الامتياز، حيث تستلم الضرائب والأتاوات، أو من خلال الحسابات الختامية السنوية للشركات أو الحكومة، كذلك فإن المسوحات السنوية الواجب القيام من قبل مؤسسات التعدين الكبرى، توفر هي الأخرى البيانات المطلوبة عن الإنتاج والاستهلاك الوسيط والعمالة والاجور وغيرها، أما الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات تعدينية صغيرة خاصة، مثل الإنتاج الإجمالي للأحجار، الرمل، الحصى، فإنه يمكن الاعتماد بطريقة مباشرة على حجم المستخدم منها خلال العام في قطاع البناء والتشييد، هذا وتجدر الإشارة إلى أن حسابات بعض الشركات تقوم بتسجيل عمليات الاستكشاف والتنقيب عن المعادن باعتباره نفقات رأسمالية، بينما يعتبرها نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية على أنها استهلاك وسيط، وبالتالي لابد من تحويلها إلى النفقات الجارية.

(2) تجربة الجماهيرية في قطاع التعدين والاستخراج:

على ضوء الأهمية الخاصة والتميزة لنشاط استخراج النفط الخام والغاز في الجماهيرية، فقد جرى تجزئة هذا القطاع إلى نشاطين: يتعلق الأول باستخراج النفط والغاز الطبيعي، بينما يتحدد القطاع الثاني التعدين والمحاجر الأخرى وهذا بالطبع أمر له خصوصيته، على الرغم من أنه يختلف عن توصيات نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة، أو التقسيم الدولي للأنشطة الاقتصادية، حيث أن من المتوقع أن يؤدي هذا الإجراء إلى توفير بيانات تفصيلية ومستقلة عن هذا النشاط بجزئيه، تساهم في إعداد الحسابات المطلوبة في النظام، وعليه فإنه سوف يتم لقاء الضوء على هذين النشاطين كل على حدة كالتالي:

2-1- قطاع إستخراج النفط والغاز الطبيعي:

ينحصر نشاط هذا القطاع من عنوانه الواضح بالمؤسسات والشركات العاملة في مجال استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ونقله وتصديره للخارج، أو توجيه جزء من إنتاجه نحو استخدامات الصناعات التكريرية والصناعات البتروكيماوية.

ومنذ السبعينات قامت مصلحة التعداد والإحصاء بأعداد استثمارات سنوية تجمع من خلالها بيانات تفصيلية شبه كاملة عن أنشطة وعمليات الشركات المنتجة، أو الشركات التي تقدم الخدمات المتصلة بالنشاط، ويصدر سنوياً كتيب نتائج البحث السنوي لقطاع إستخراج النفط مع ملحق خاص بنشاط الشركات العاملة في مجال تقديم الخدمات الفنية لصناعة استخراج النفط، وبهذا فإنه يمكن القول أن البيانات الأساسية المطلوبة لحساب القيمة المضافة الإجمالية وفق طريقتي الإنتاج والدخل يمكن تقديرها من نتائج هذا البحث السنوي.

وهذا الأمر ينطبق على حساب القيم المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية، حيث أن الحساب بالأسعار الثابتة في قطاع النفط الخام، يتطلب تفصيلات أكثر بشأن الإنتاج شهرياً أو فصلياً، حسب الكثافة والأسعار الخاصة بكل نوع من الكثافات للنفط الخام.

ومن خلال إعتداد مصدر البيانات هذا، فإن تقديرات القيمة المضافة الإجمالية بطريقة الإنتاج يتم حسابها وفق أسلوبين:

الأول حساب قيمة الإنتاج من النفط الخام والغاز الطبيعي (شاملاً على قيم الإنتاج المحولة لمصافي التكرير المحلية في الزاوية والبريقة)، مضافاً إليها قيمة الخدمات المتصلة بإنتاج النفط (الخدمات الفنية الجيوفيزيائية والحفر وخدمات آبار النفط وصيانة وخدمات أنابيب النفط وغيرها)، ثم استبعاد قيم الاستهلاك الوسيط لكل من شركات الإنتاج والخدمات.

أما الأسلوب الثاني فهو حساب قيم الصادرات من النفط الخام (مقومة بالأسعار الرسمية المعتمدة من قبل الحكومة، وهي أسعار البيع لمختلف زبائن الحكومة)، وقيم صادرات الغاز، كذلك يضاف إلى ذلك قيم الخدمات المختلفة التي قدمت إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وعلى الرغم من اختلاف نتائج تقديرات القيمة المضافة الإجمالية بين هذين الأسلوبين، كما هو وارد في تقديرات سنة 1980 - 1985 كما في الجدول رقم (57) الخاص بتقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع النفط، إلا أن الفروقات تكاد تكون طفيفة، إذ كانت نتائج التقدير للقيمة المضافة الإجمالية وفقاً للأسلوب الأول تتجاوز التقديرات في الأسلوب الثاني بنسبة تقل عن 2% في كلتا السنتين، وهذا الاحتمال للخطأ بين التقديرين مقبول إحصائياً.

جدول رقم (57) تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع النفط للسنوات 1980 و 1985

1985	1980	مكونات طريقة الإنتاج:
3466.1	6801.2	1.1 قيمة الإنتاج الإجمالي:
3350.0	6652.8	- النفط الخام والغاز الطبيعي (1)
116.1	148.4	- الخدمات المتصلة بإنتاج النفط (2)
271.7	229.3	قيم الاستهلاك الوسيط:
213.7	162.8	- النفط الخام والغاز الطبيعي
58.0	66.5	الخدمات المتصلة بإنتاج النفط
3194.4	6571.9	القيمة المضافة الإجمالية:
3136.3	6490.9	- النفط الخام والغاز الطبيعي
58.1	81.9	- الخدمات المتصلة بإنتاج النفط
3350.0	6652.8	1-2 قيمة الإنتاج الإجمالي:
3184.3	6486.4	- الصادرات من النفط الخام (1)
9.7	0.0	الصادرات من الغاز الطبيعي
		- قيمة الإنتاج المستخدم في

7 إعداد الحسابات القومية في ليبيا

162.7	184.0	- صناعة المنتجات النفطية (1)
19.1	44.2	- التغير في المخزون (-)
11.4	26.6	- الخدمات المقدمة للغير
213.7	162.8	الاستهلاك الوسيط:
50.4	36.2	- المواد المستهلكة
163.3	126.6	- الخدمات والنفقات الجارية الأخرى
3136.3	6490.0	القيمة المضافة الاجمالية:

1. يشمل قيمة الإنتاج المصدر (مقوماً بأسعار بيع النفط الخام من قبل الحكومة، وقيمة النفط الخام المحول لمصفاة الزاوية والبريقة (مقوماً بأسعار رمزية خاصة)، لا تتوفر بيانات عن كمية الغاز المنتج، ولا الأسعار المستخدمة في تقييم الإنتاج سنة 1985.

2. تشمل عمليات الوحدات العاملة في مجال تقديم الخدمات الفنية كالخدمات الجيوفيزيائية والحفر والخدمات الأخرى، مثل خدمات آبار النفط، وصيانة وخدمات أنابيب النفط.

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الإقتصادي، قسم الحسابات القومية.

وتجدر الإشارة الى أن هناك امكانية حساب القيمة المضافة الاجمالية في قطاع النفط وفقاً لطريقة الدخل، حيث تتوفر معظم البيانات الإحصائية المطلوبة (تعويضات العاملين + حصة الحكومة من العائدات النفطية + حصة الشركات من العائدات + اهلاك رأس المال الثابت)، وذلك من ذات المصادر المشار اليها، الى جانب بيانات من تقديرات ميزان المدفوعات والمالية العامة.

2-2- نشاط التعدين والمحاجر الأخرى:

كما أشير في شمولية الأنشطة الداخلة في مجال التعدين، فإن هذا النشاط قد تم إبرازه مستقلا عن استخراج النفط والغاز، ليشمل عمليات تعدينية، أهمها استخراج الاحجار والجبس والطين ومواد البناء الأخرى، بالإضافة إلى استخراج الملح، ولا تتوفر بيانات إحصائية عن المؤسسات العاملة في النشاط أو الإنتاج المتاح، لذلك فإن التقديرات المعدة عن هذا النشاط تعتمد على مجموعة من الافتراضات غير المباشرة، تتصل بحساب نسبة تقديرية (حوالي 4%) من مجموع الإنتاج الإجمالي لنشاط التشييد والبناء (باستبعاد عمليات استصلاح الأراضي وإستزراعها)، واعتبارها كقيمة لمجموع الإنتاج الإجمالي لنشاط التعدين والمحاجر الأخرى (عدا الملح)، بالإضافة إلى ذلك تجري عملية تقديرية أخرى بافتراض أن مجموع الاستهلاك الوسيط يمثل نسبة مقدرة حوالي 20% من مجموع الإنتاج الإجمالي المقدر لهذا النشاط.

وبذلك تحتسب القيمة المضافة الاجمالية بطريقة الإنتاج، كذلك تستخدم تقديرات معدة عن عدد العاملين في هذا النشاط خلال السنوات 1980-1985، لتضرب في تقديرات متوسط الأجر للعاملين بهذا النشاط، لحساب تعويضات العاملين، بالإضافة الى تقدير نسبة للإهلاك (20%) من القيمة المضافة الاجمالية للوصول الى تقديرات وفق طريقة الدخل.

أما عن إنتاج الملح فإنه تتوفر بيانات (غير موثقة) عن كميات الإنتاج الإجمالي وتقيم بأسعار المنتج، وتستخدم نسب افتراضية مماثلة لحساب القيمة المضافة الاجمالية وبقية توابعها ومكوناتها (الاستهلاك الوسيط، تعويضات العاملين، إهلاك رأس المال الثابت وفائض التشغيل).

وفي الجدول التالي تظهر تقديرات نشاط التعدين والمحاجر الأخرى في سنة 1980 و 1985.

جدول رقم (58) تقديرات نشاط التعدين والمهاجر سنتي 1980 و1985

المجموع		ملح الطعام		استخراج الاحجار وغيرها		البيان
1985	1980	1985	1980	1985	1980	
63.3	61.5	1.6	0.5	61.7	60.5	قيمة الإنتاج الإجمالي
12.7	12.2	0.4	0.1	12.3	12.1	الاستهلاك الوسيط
50.6	48.8	1.2	0.4	49.4	48.4	القيمة المضافة الاجمالية
10.1	9.8	0.2	0.1	9.9	9.7	- اهلاك راس المال
17.2	19.7	0.4	0.3	16.8	19.4	- تعويضات العاملين
23.3	19.3	0.6	0.0	22.7	19.3	- فائض التشغيل

المصدر: نشاط التعدين والمهاجر الأخرى، قسم الحسابات القومية.

المبحث الرابع

تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الصناعات التحويلية

1) المؤسسات المصنفة تحت هذه المجموعة:

تشمل الصناعات التحويلية كافة المنشآت والمؤسسات المبنية وفقاً للتصنيف الصناعي (ISIC) في المجموعة الثالثة، وإن العمليات التحويلية تعني التحول الميكانيكي أو الكيماوي للمواد العضوية وغير العضوية إلى مواد أخرى جديدة، سواء تمت هذه العمليات بواسطة المصانع (المعدات والآلات) أو يدوياً في المصانع أو في المزارع أو في البيوت.

وتعتبر عمليات التجميع للأجزاء المصنوعة للحصول على منتج صناعي جديد صناعة تحويلية، باستثناء الحالات التي تدخل قطاع التشييد والبناء، مثل تجميع

الأجزاء المصنوعة وتحويلها الى جسور، أو خزانات مياه، أو تركيب أنابيب المجاري والتدفئة المركزية.

وتثار مشاكل في تمييز ما هو نشاط صناعي أو زراعي، عندما تجري عمليات على الإنتاج الزراعي في المزارع، فإن كان بالامكان توفير بياناتها فإنه يفضل إدماجها في الصناعة، وإلا فتدرج ضمن الأنشطة الزراعية، كذلك فإن كافة العمليات التي تُجرى على النسيج، المواد الغذائية، الملابس والمعادن، يجب أن تدرج ضمن نشاط الصناعات التحويلية، على سبيل المثال، فإن القيمة المضافة الناتجة عن ذبح الحيوانات يجب أن تدرج في الصناعة التحويلية.

ونفس المشاكل تثار في ترابط نشاط الصناعة والتجارة، مثل الحاصل في صناعة المخابز والحلويات، وقيامها ذاتها بالبيع المباشر الى الجمهور، إن أساس نشاطها يندرج تحت الصناعة، وإذا أمكن فصل نشاط البيع بكل تكاليفه، فيندرج تحت نشاط التجارة، وإلا فيدخل في نشاط الصناعة.

ويعتمد في حساب مكونات الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة على الإحصاءات والمسوحات الصناعية لكل المنشآت الصناعية الصغيرة منها والكبيرة، وعادة ما تكون هذه الإحصاءات دورية شهرية أو فصلية أو سنوية تقوم بها أجهزة الإحصاء المركزية.

وتوصي بعض الدول بإجراء بحوث بالعينة للمنشآت الصغيرة، كذلك فإن الدليل أو السجل الصناعي يعتبر مصدراً هاماً للبيانات الصناعية، وفي أغلب الدول النامية يكاد القطاع العام الحكومي يكون مصدراً موثقاً للإحصاءات الصناعية.

2-2- تجربة الجماهيرية في حساب نشاط الصناعات التحويلية:

لقد كان الإعتماد الرئيسي، في حساب القيمة المضافة الاجمالية للنشاط، على ما تصدره مصلحة الإحصاء والتعداد من نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية منذ عام 1964 وحتى سنة 1980، اذ جرت أول عملية تعداد أو مسح عام في سنة 1965، لتشمل أنشطة التعدين، الصناعات التحويلية، التشييد والكهرباء والغاز، وتغطي البيانات معلومات عن واقع سنة 1964، وفيما يخص الصناعات التحويلية فإنه تم شمول المنشآت الصناعية الكبيرة (التي يعمل فيها 5 خمسة عمال) كل على إنفراد، وقد كانت هناك تغطية كاملة لكل المنشآت الكبيرة، في حين تم إختيار عينة ممثلة للمنشآت الصناعية الصغيرة، وبعد سنة 1966 وحتى 1982، فإن درجة الشمول انحصرت في الإحصاءات الصناعية المنشورة عن المؤسسات الصناعية الكبيرة التي عرفت بأنها الوحدات التي يعمل فيها أو مرخص للعمل فيها 20 عاملا فأكثر.

ولهذا فإن العمل على حساب تقديرات القيمة المضافة الإجمالية لنشاط الصناعات التحويلية تركز على البيانات الجزئية التي توفرها الأمانة العامة للصناعة - مكتب المتابعة والإحصاء والتعاون الدولي، أو تنشر تقارير دورية سنوية في متابعة الإنتاج الصناعي للشركات والمنشآت الصناعية لقطاع الصناعة.

وتتضمن البيانات المتاحة تفصيلات عن مختلف أنواع الصناعات، مع بيانات عن قيم الإنتاج حسب السلع المنتجة، دون نشر أية بيانات عن مستلزمات الإنتاج أو تكاليفه، أو أي بيانات عن تعويضات العاملين، أو اهلاك رأس المال الثابت وفائض التشغيل، كذلك فإن إستخلاص تقديرات القيمة المضافة الاجمالية يجري على أساس إعتماد نسب تقديرية للاستهلاك الوسيط على مستوى الصناعة، مع تقديرات لمكونات القيمة المضافة الاجمالية حسب طريقة الدخل.

وعليه فإنه لا بد من القول أن غياب البيانات الفعلية أو الإحصاءات الصناعية، التي تخدم الحسابات القومية في واحد من أهم القطاعات الاقتصادية، يعتبر ظاهرة غير صحيحة، تستلزم الحل السريع، ومع أنه تتوفر بيانات عن قيم السلع المنتجة في مختلف أنواع الصناعات للسنوات 1986 - 1989، إلا أن هذه البيانات تعد ناقصة، ولا يمكن الاستمرار في عملية استخدام تقديرات لنسب الاستهلاك الوسيط أو غيره للوصول إلى القيمة المضافة الإجمالية.

إن البيانات المتاحة عن نشاط الصناعات التحويلية للسنوات 1975-1979، والتي تم اعتمادها لحساب القيمة المضافة، تكاد تكون ناقصة للعديد من الصناعات، باستثناء بعض الصناعات، مثل صناعة المنتجات النفطية - تتوفر بيانات فعلية عن قيمة الإنتاج الإجمالي بشكل مفصل فقط، أما في الفترة 1980-1985 فإن ملف الصناعة يشتمل على بيانات فعلية عن قيمة الإنتاج لكل السلع المنتجة في الصناعات المختلفة، مصدرها الأمانة العامة للصناعة (الخفيفة والثقيلة)، ولكن كما أشير حول صعوبة الحصول على البيانات الفعلية المستمدة من الحسابات الختامية للمصانع، أو حساب التشغيل، أو حساب الأرباح والخسائر، وعن الاستهلاك الوسيط، وغيرها من البيانات الأساسية، مما يقتضى تقديرها وفقاً لنسب افتراضية، أو مبنية على بعض المعلومات ذات الصلة، والواقع أن بيانات قيم الإنتاج الصناعي تتضمن تفاصيل عن كافة بنود الإنتاج وللصناعات المتخصصة القائمة وفقاً للتالي:

1. صناعة المواد الغذائية وتشمل 7 صناعات: الألبان، تعليب وحفظ الخضار والفواكهة والبقوليات، تعليب وحفظ الأسماك والقشريات، طحن الغلال، الأعلاف، الخبز والحلويات وما شابه، صناعة المخابز.
2. صناعة التبغ والكبريت.
3. صناعة المشروبات.

4. صناعة الغزل والنسيج والملبوسات الجاهزة والجلود والاحذية (وتشمل 18 صناعة متخصصة، بدءاً من صناعة الغزل والنسيج والصباغة، صناعة الملابس الجاهزة... الى صناعة الجوارب).....
5. صناعة الاثاث الخشبي والمعدني والورقي ومنتجاته (حيث تشمل صناعة الاثاث الخشبي والمعدني، مع خمسة أنشطة صناعية في صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر).
6. صناعة الاسمنت ومواد البناء (وتشمل على 16 صناعة متخصصة في إنتاج الاسمنت، الجير، الطوب الآجر، الجبس، البلاط، الانابيب البلاستيكية، الكمرات الخرسانية، الرخام، وبلاط الجدران).
7. صناعة المنتجات النفطية (تشمل بيانات لتقديرات قيمة الإنتاج الإجمالي من مجموع الصادرات من المنتجات النفطية والغاز والمبيعات المحلية والتغير في المخزون)، كذلك تتوفر بيانات تفصيلية عن مبيعات المنتجات النفطية محلياً حسب نوع المنتج.
8. صناعة الكيماويات ومنتجاتها (وتشمل 17 صناعة، بداية بصناعة الغازات الصناعية، الطلاء، الصابون ومواد التنظيف، البوتاس، الماء المقطر الخ، الى حامض هيدروكلوريك وعديد كلوريد الفينيل).
9. صناعة البتروكيماويات (وتشمل ثلاثة صناعات: الميثانول، الأمونيا، واليوريا).
10. صناعة المنتجات المعدنية والهندسية والكهربائية، وتشمل 33 صناعة متخصصة، منها صناعة الأسلاك الكهربائية، الأبواب والنوافذ، الأدوات الصحية والمنزلية، البيوت الجاهزة، المحاريث، المكيفات، منتجات الرصاص والقصدير، المسامير، الأنابيب، الجرارات، المقطورات، الدراجات، المجمدات).
11. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية (وتشمل صناعتي قضبان الحديد الدرفلة – وصهر الخرقة).

12. الصناعات التحويلية الأخرى (وتشمل 7 صناعات، منها الطباشير صناعات الادوات المنزلية والصحية - الخزف - الزجاج، اسلاك اللحام، اطقم القهوة وصناعة الذهب).

هذا وقد جرى فصل بيانات الإنتاج والقيمة المضافة الاجمالية المقدرة لصنعتي الجلود ومنتجاتها والاحذية من صناعة الغزل والنسيج الواردة تحت البند 4 اعلاه، كذلك فصلت صناعة الورق ومنتجاته من صناعة الأثاث الخشبي والمعدني الواردة تحت البند 5، وبهذا تكون الاجماليات العامة للنشاط قد ادرجت وفقاً لـ 14 صناعة.

المبحث الخامس

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع الكهرباء والماء

1) المؤسسات المصنفة تحت هذه المجموعة:

ان نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية يشمل في أنشطة هذا القطاع إنتاج الكهرباء والمياه والغاز، وبالتالي يتضمن كافة المؤسسات المعنية بتوليد وتحويل وتوزيع الكهرباء، تصنيع الغاز، وتوزيع الغاز المصنع والطبيعي، وإنتاج وتوزيع المياه، أما عمليات الري/ السقي فتدرج تحت النشاط الزراعي، وفي الجماهيرية، فان الأنشطة الداخلة في هذا القطاع تنحصر في إنتاج وتوزيع كل من الكهرباء والمياه، والتي تقوم بها المؤسسات الحكومية، حيث تقدم هذه المنتجات بأسعار لا تغطي التكلفة، أما نشاط الغاز من ناحية الإنتاج والتوزيع فلا يندرج تحت هذا النشاط، وإنما في قطاع الصناعات التحويلية.

(2) تجربة الجماهيرية في هذا النشاط:

إن المصدر الرئيسي الذي يعتمد في الجماهيرية لحساب القيمة المضافة الإجمالية ينحصر أساساً في الميزانيات العمومية والحسابات الختامية للشركة العامة للكهرباء، والتي يمكن من خلالها حساب القيمة المضافة بطريقة الدخل، الى جانب حساب الطاقة الكهربائية المباعة للاستخدامات المختلفة (إنارة المنازل والاستعمال المنزلي للأفراد 20 درهماً، الإنارة العامة للشوارع والفنادق والمكاتب والأسواق والاستراحات والمعسكرات 30 درهماً، القوة المحركة لأغراض الصناعات الخفيفة 15 درهماً، القوة المحركة للأغراض الزراعية 15 درهماً، القوة المحركة لأغراض الصناعات الثقيلة 10 دراهم).

ويتم تقييم الطاقة المباعة وفقاً لثلاثة استخدامات رئيسية، تبعا للبيانات الإحصائية عن المباع من الكيلوات/ ساعة، مما يقتضي حساب متوسطات لأسعار إستهلاك التيار الكهربائي من قبل كل من المنازل والمرافق العامة، استخدام الصناعة واستخدام الزراعة، كذلك تتوفر بيانات كميات المياه المنتجة من محطات التحلية، الى جانب توفر بيان مستقل عن قيمة المياه المباعة في الحساب الختامي لشركة الكهرباء.

والى جانب بيانات عن الإيرادات الأخرى، (رسوم الكشف والربط، إيجار العدادات، إيرادات أعمال وتزويدات، إيجارات متنوعة، وإيرادات بيع مواد متنوعة)، يتم حساب بيانات عن تعويضات العاملين المتمثلة بالأجور والرواتب وما في حكمها، ثم بيانات الاستهلاك الوسيط (مواد التشغيل، المواد المساعدة ومصروفات الصيانة والخدمات) بالإضافة الى بيانات عن اهلاك رأس المال الثابت، ومن محصلة مجموع إيرادات المبيعات مطروحاً منه مجموع التكاليف يتم تقدير العجز السنوي في نشاط الكهرباء والمياه.

ومن هذا تصبح عملية حساب القيمة المضافة الاجمالية، وفق طريقة الإنتاج، متضمنة قيمة المبيعات من الطاقة الكهربائية والمياه مضافا إليها إعانات الإنتاج (العجز السنوي) مساوية لقيمة الإنتاج الإجمالي، وباستبعاد الاستهلاك الوسيط، يتم تقدير القيمة المضافة الصافية.

ويتم بعد ذلك توزيعها وفقا لطريقة الدخل أي بتوزيعها بين تعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت، باعتبار أنه لا يوجد فائض تشغيل، حيث أن هذا النشاط يسجل عجزاً متواصلاً، تضطر الدولة ان تتحمله في شكل إعانة سنوية من الدولة.

والملاحظ على حسابات هذا القطاع، عدم إنتظام توفر البيانات الإحصائية عن تفاصيل استخدامات الطاقة الكهربائية المباعة أولاً، ثم عدم توفر بيانات عن إيرادات بيع المياه من قبل البلديات المختلفة ثانياً، وثالثاً عدم توفر بيانات الحساب الختامي للشركة العامة للكهرباء، مما يستدعي الإعتماد على تقديرات مبنية على السلاسل الزمنية لمكونات الحساب، سواء من وحدات الكهرباء المباعة أو تعويضات العاملين، والاستهلاك الوسيط وإهلاك رأس المال الثابت.

وفي الجدول التالي تتضح طريقة الحساب لنشاط الكهرباء والمياه من خلال عرض بيانات عن سنتي 1980 و1985، وقد استخدم متوسط سعر لاستهلاك الطاقة الكهربائية لكل من المنازل والمرافق العامة قدره 15 درهماً و25 درهماً للسنتين 1980 و1985 على التوالي، وكذلك استخدام متوسط سعر لاستخدام الصناعات الثقيلة والخفيفة قدره 11.5 درهماً و12.5 درهماً لتقييم استهلاك الطاقة المباعة لهاتين السنتين على التوالي، هذا ولم تتوفر بيانات دقيقة عن الطاقة المباعة من الكهرباء في سنة 1985، مما اقتضى الحال بالإعتماد على البيانات المتوفرة في الحساب الختامي للشركة العامة للكهرباء في هذه السنة، علماً بأنه لا تتوفر حتى الآن أية بيانات إحصائية عن السنوات 1986-1990.

جدول رقم (59) حساب القيمة المضافة الاجمالية لنشاط الكهرباء والمياه بالجمهورية عامي 1980 و 1985

1985	1980	وحدة القياس	البيان	
-	1 690	جيجاواط/ ساعة	استخدام المنازل والمرافق العامة	طاقة الصناعة
-	790	جيجاواط/ ساعة	استخدام الصناعة	
-	580	جيجاواط/ ساعة	استخدام الزراعة	
-	3 060	جيجاواط/ ساعة	مجموع الطاقة الكهربائية المباعة	
25.2	19	مليون م ³ / ساعة	كمية المياه المنتجة	
88 838	37 335	ألف دينار	قيمة الطاقة المباعة	ايرادات المبيعات
9 248	4 800	“““	قيمة مياه التحلية المباعة	
3 435	2 300	“““	الايرادات الأخرى	
101 521	44 435	“““	مجموع ايرادات الإنتاج	
48 137	29 700	ألف دينار	تعويضات العاملين	التكاليف
69 574	57 300	“““	الاستهلاك الوسيط	
63 554	19 000	“““	اهلاك رأس المال الثابت	
181 265	106 000	ألف دينار	مجموع التكاليف	
79 744	61 565	ألف دينار	العجز السنوي	العجز
101 521	44 435	ألف دينار	مبيعات الإنتاج	الإنتاج الاجمالي القيمة المضافة
79 744	61 565	“““	اعانات الإنتاج	
181 265	106 000	“““	الإنتاج الإجمالي	
69 574	57 300	“““	الاستهلاك الوسيط	
111 691	48 700	“““	القيمة المضافة الاجمالية:	
48 137	29 700	“““	تعويضات العاملين	
63 554	19 000	“““	اهلاك رأس المال الثابت	

المصدر: المرجع السابق.

المبحث السادس

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع التشييد

1) المؤسسات المصنفة تحت هذا النشاط:

يشمل هذا النشاط كافة المؤسسات المتخصصة بالمقاولات الإنشائية العامة التي تقوم بإنجاز مشروعات كاملة، والمقاولات الخاصة التي تقوم بأجزاء من الأعمال الإنشائية للمشروعات، مثل الصبغ، نصب وتركيب أنابيب المياه والمجاري، نصب معدات التدفئة أو التبريد، أعمال الأساس أو اصلاح هياكل البناء، وعادة ما يتم التعاقد على إنجاز المقاولات الخاصة وفق عقود جزئية من المقاول العام للمشروع.

كذلك تدرج في هذا النشاط الأعمال الإنشائية التي يقوم بها الافراد والمؤسسات لحسابهم الخاص، أما الحكومة العامة، فإن لديها جهازها الخاص للقيام بالأعمال الإنشائية المختلفة.

إن شمولية الإنتاج الإجمالي لنشاط التشييد تتضمن كذلك إنشاء وإصلاح وتعديل وهدم المباني السكنية وغير السكنية بكافة أنواعها، بناء وتغيير وإصلاح الطرق والشوارع والجسور وأرصعة المرافئ والمراسي والموانئ، مد قضبان السكك الحديدية، إنشاء الملاعب والساحات والمساح الرياضية، أعمال المجاري، ومد شبكات خطوط الماء والكهرباء والغاز، وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية، بناء الأنفاق والممرات المائية والقنوات، بناء المطارات، إستصلاح الأراضي وخدمات الصيانة والتصلية بما فيها صيانة وإصلاح المباني والطرق، ولا يشمل نشاط التشييد إنتاج المباني المصنعة، حيث يدرج إنتاجها في نشاط الصناعات التحويلية، لأن إنجاز هذه المشروعات الإنشائية لا يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً.

وفي نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، فإن قيمة الأعمال غير المنجزة في مواقع العمل تعامل كإنتاج نهائي لصناعة التشييد، وتبويب ايضاً كتكوين رأسمالي ثابت، على الرغم من عدم إنجاز المشروع كاملاً، ولا تعتمد نفس الصيغة في نظام الموازين المادية الذي تعتمد عليه الدول التي تتبع التخطيط المركزي، حيث تعامل قيمة الأعمال في الإنشاءات غير الكاملة كمخزون حتى يتم إنجازها وإستخدامها.

وتكون المصادر المثالية لبيانات الإنتاج الإجمالي لنشاط التشييد متمثلة في التعدادات الشاملة أو المسوحات بالعيّنة، الممثلة لكل أو أجزاء من الأعمال الإنشائية، بما في ذلك المباني السكنية التي يقوم بها الأفراد لأنفسهم، أو تلك التي تقوم بها المؤسسات أو الحكومة، كذلك يعتمد على الإحصاء الإنشائي ورخص البناء والترميم، والحسابات الحكومية وعقود الإنشاءات وإحصاءات التجارة الخارجية وإحصاءات القوى العاملة.

(2) تجربة الجماهيرية في نشاط التشييد:

تجدر الإشارة بداية الى أنه لم يجر في الجماهيرية أي تعداد أو مسوحات تغطي نشاط التشييد، ولم تتوفر أية بيانات عن هذا النشاط، إلا في سنة 1964، وعلى ضوء التوسع في عمليات البناء والتشييد خاصة بعد سنة 1965، فقد بدأت مصلحة الإحصاء والتعداد بالتحضير لإجراء بحث شامل عن أنشطة هذا القطاع، وقد تم هذا في النصف الثاني من سنة 1969 لحصر النشاط في سنة 1968، وقد تم شمول الوحدات الإنشائية المرخصة الوطنية والاجنبية، والتي بلغ عددها آنذاك حوالي 100 وحدة، تمثل عملياتها الجزء الأعظم من نشاط التشييد في الدولة.

وقد واصلت مصلحة الإحصاء جمع الإحصاءات الإنشائية ضمن هذا الاطار خلال السنوات 1969 – 1982، والذي تبين من أنه يكاد يكون قاصراً عن شمول كافة أنشطة التشييد والبناء، وفي آخر نشرة عن نتائج البحث السنوي أشير في المقدمة

الى أن درجة الشمول بقيت كما هي في السنوات السابقة، متمثلة بوحدات البناء الكبيرة المرخص لها بالعمل من قبل أمانة الإسكان والمرافق، كوحدات بناء تحت فتحي التصنيف (أ) و (ب).

وكتيجة لدمج عدد كبير من الوحدات الوطنية فإنه تم اعتبار جميع وحدات البناء الوطنية وحدات كبيرة، وقد بلغ عدد الوحدات المشمولة 127 وحدة بناء، منها 45 وحدة وطنية و 82 وحدة أجنبية عالمية.

وتغطي البيانات المنشورة كافة البيانات والإحصاءات المطلوبة لحساب الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الاجمالية بطريقتي الإنتاج والدخل، بالإضافة الى حساب تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

ومن خلال مقارنة نتائج الحسابات عن نشاط التشييد من قبل الحكومة - خطة التحول - وإنفاق المؤسسات الأخرى على التشييد والبناء، فقد تبين قصور نتائج البحث السنوي عن شمولية كافة أنشطة القطاع، أذ أن بيانات الحكومة المركزية ضمن برنامج خطط التحول السنوية وإنفاق البلديات وشركات النفط وبيانات الصيانة والتصليح في القطاع العام والخاص، كانت تعادل تقريبا خمسة أضعاف قيمة الإنتاج الإجمالي المقدرة في بيانات الإحصاء السنوي في سنة 1980، وما يزيد عن الضعفين في سنة 1982 (انظر الجدول رقم 60).

لذلك فقد بوشر منذ بداية السبعينات في إعادة حسابات نشاط التشييد على أساس الإعتماد على البيانات الحكومية، من خلال الإنفاق الفعلي في خطط التحول على المشروعات الإنشائية المختلفة، والمنفذة من قبل الامانات المختلفة، باستصلاح وتعمير الأراضي وبناء السدود والقنوات المائية واستخراج النفط والأعمال الإنشائية لاقامة المنشآت الصناعية الخفيفة والثقيلة، وبناء المباني السكنية وغير السكنية،

والمرافق العامة الأخرى، وإنشاء الطرق والجسور، والمحطات الكهربائية، أو في قطاع المواصلات والنقل البحري، بالإضافة الى أعمال الصيانة في خطط التحول.

كذلك فإنه بالإعتماد على بيانات الإنفاق الفعلية في (الموازنة الإدارية التسييرية) وميزانيات الهيئات الادارية المستقلة والبلديات والمؤسسات والشركات العامة، يمكن الحصول على ارقام قيم الصيانة في هذه الميزانيات وتكاليف مستلزماتها، وقد توفرت مثل هذه البيانات التفصيلية بشكل مقبول في بداية الثمانينات من القرن الماضي لتقييم الحسابات القومية، مما أمكن من إعداد حسابات القيمة المضافة الاجمالية بشكل مقبول، إلا أن عدم إستمرار توفرها إقتضى اللجوء إلى إعتماد نسب تقديرية لإستخلاص البيانات المطلوبة لعملية التقدير.

إن الخوف من ازدواجية الحسابات من نتائج البحث السنوي للإحصاء والبيانات المتاحة عن الإنفاق الحكومي على مشروعات التشييد، يثير مشكلة عدم معرفة شمولية ما تقوم به شركات البناء والتشييد وتنشره مصلحة الإحصاء، وبين ذات البيانات - ربما - عن نفس المشروعات الحكومية التي تعاقدت مع هذه الشركات لإنجاز مشروعات البناء والتشييد المختلفة، كذلك فليس هناك من وضوح في شمولية نشاط التشييد للقطاع الخاص، سواء الأفراد أو المؤسسات الخاصة، ومشروعات البناء السكني وغير السكني، ناهيك عن البناء الذاتي الذي تقوم به الأسر في الريف والمدن.

إن بيانات قطاع البناء والتشييد في وضعها الحالي تستلزم توفر البيانات والإحصاءات المطلوبة في صور متكاملة، خاصة عن البيانات المالية الحكومية، إلى جانب أن من الضروري إجراء مسوحات شاملة، ولو لسنة واحدة، تؤخذ كأساس لإعداد التقديرات اللاحقة من أجزاء تكميلية للبيانات، التي يمكن إعدادها بصورة أولية من المصادر المختلفة المشار إليها وغيرها، إذ أن المتاح حتى الوقت الحاضر هو

مجرد تفصيلات تقديرية حتى سنة 1982، في حين لا تتوفر أية بيانات تفصيلية مقبولة للسنوات اللاحقة.

جدول رقم (60) قيمة الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الاجمالية لنشاط التشييد بالجمهورية في السنوات 1980 - 1982

1982		1980		البيان
الحسابات القومية	الإحصاء الإنشائي	الحسابات القومية	الإحصاء الإنشائي	
				قيمة الإنتاج الإجمالي
	127.1	250.6	49.3	المباني السكنية
1784.7	200.9	419.9	138.2	المباني غير السكنية
	499.9	1031.0	155.4	التشييدات الأخرى
1784.7	827.9	1701.5	342.9	مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي
730.8	464.5	765.8	194.0	(-) مستلزمات الإنتاج
1053.9	363.4	935.7	148.9	القيمة المضافة الصافية بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج البحث السنوي للوحدات الكبيرة العاملة في قطاع البناء والتشييد.

المبحث السابع

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع النقل والمواصلات والتخزين

1) النشاطات المصنفة تحت هذه المجموعة

يشمل هذا النشاط عمليات النقل البري، النقل البحري، النقل الجوي، والخدمات المرتبطة في ذلك بما فيها التخزين والاتصالات، وعليه تندرج فيه كافة المؤسسات العاملة في هذه الأنشطة، والتي تباع خدماتها بأسعار تقارب مجموع

تكاليفها، ويتضمن النقل البري نقل المسافرين والبضائع بالطرق البرية والسكك الحديدية، سيارات الأجرة، النقل بالأنابيب، الخدمات المساعدة، مثل تشغيل محطات النقل والشحن، تأجير السيارات والشاحنات، أما الأعمال الإنشائية التي تقوم بها هذه المؤسسات من تعديلات وتغييرات وإصلاحات كبرى على خطوط السكك الحديدية والطرق والأنفاق والجسور والطرق ومواقف السيارات، فإنها تدخل في نشاط التشييد، اذا توفرت بيانات منفصلة عنها.

وبالنسبة للمؤسسات الصناعية والتجارية التي تمتلك أسطولها في النقل البري، فإنه يشمل نقل المسافرين والبضائع في البحار والأنهار والخدمات المتصلة بها، مثل تشغيل وصيانة المحطات والمرافئ والأرصفة.

ويتضمن هذا النشاط عمليات تشغيل العبارات في المحيطات والأنهار لنقل السيارات أو القطارات أو الركاب، كذلك فإن النقل الجوي يتضمن نقل المسافرين والبضائع جواً، تشغيل المطارات، تسهيلات ومرافق الملاحة الجوية، إيجار الطائرات، التوصيلات الكبيرة في الطائرات والمطارات، بالإضافة الى ذلك تدرج في هذا النشاط الخدمات المتصلة بالنقل، مثل وكالات الشحن، وكالات السفر، تشغيل المخازن، وكالات تأجير وسائط النقل المختلفة وما شابه.

أما المواصلات فإنها تشمل تشغيل وإدارة وسائل الإتصالات المقدمة للجمهور بواسطة البريد والبرق والهاتف والراديو، في حين تدرج محطات الاذاعة المسموعة والمرئية ضمن نشاط الخدمات الترفيهية والثقافية.

هذا واذا ما قامت مؤسسات معينة بعمليات النقل البري والجوي والنهري أو النقل بالأنابيب ضمن الحدود الاقليمية المحلية لبلدين أو أكثر وتكون مملوكة لهذه الحكومات، فإن حساب حصة مساهمة البلد في العائدات الاجمالية من المشروعات المشتركة يستند على نسبة مجموع المسافرين/الكيلومترات والطن/ كيلو مترات المتولدة

ضمن الحدود الاقليمية لكل منها، وقد يحسب متوسط لهذه النسب مع متوسط الأسعار المقابلة لها، أما الاستهلاك الوسيط فإنه يحسب التكاليف المتحققة في كل بلد، مع إضافة كلفة حصة كل منها في الإدارة المركزية ومصاريف التصليح والصيانة، حسب حصة كل منها في العائدات الاجمالية.

هذا ولا بد من توفر البيانات الإحصائية من خلال مسح المنشآت، مصنفة حسب نوع النشاط مثل النقل البري والجوي... الخ، وحيث أن المؤسسات العامة عادة ما تقدم معظم هذه الخدمات فإنه يعتمد على الحسابات الحكومية المركزية لحساب الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الاجمالية، كذلك يمكن الإعتماد على إحصاءات وسائط النقل المختلفة وأسعار خدماتها، وحجم البضائع المنقولة، والمسافات المرافقة لحساب أرقام قياسية للأسعار والكميات لتقدير الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة.

6-2- تجربة الجماهيرية في حساب نشاط النقل و المواصلات:

لقد اعتمد في حساب هذا النشاط على تصنيفه الى ستة مجموعات رئيسية هي: النقل البري، النقل البحري، الخدمات المتصلة بالنقل البحري، التخزين، وخدمات النقل الأخرى والمواصلات، حيث يتم تقدير الإنتاج الإجمالي والاستهلاك الوسيط لحساب القيمة المضافة الاجمالية، ثم يجري توزيعها على بنود الدخل: تعويضات العاملين، إهلاك رأس المال وفائض التشغيل.

وخلال فترة السنوات 1960-1970، تم استخدام مجموعة من المؤشرات من المسوحات والإحصاءات المتاحة في حينها لسنة معينة كأساس لتقدير مكونات القيمة المضافة، بالإضافة الى حسابات المؤسسات العامة العاملة في هذا النشاط، والتي غطت أنشطة النقل البري والجوي والمواصلات فقط.

ففي مجال النقل البري، تم تقدير القيمة المضافة الاجمالية بناءً على عدد وسائط النقل المختلفة، وتقديرات للقيمة المضافة لكل واسطة نقل سنوياً.

وقد استخدمت بيانات عن أعداد الشاحنات والحافلات وسيارات الأجرة العاملة في نهاية العام والمرخصة من قبل أمانة المواصلات.

أما تقدير القيمة المضافة لكل منها فقد تم بناءً على تقديرات سنة 1965 التي اعتمدت كأساس لتقدير بقية السنوات.

أما بالنسبة للنقل الجوي، فقد استخدمت تقارير وحسابات الخطوط الجوية التي بدأت نشاطها اعتباراً من نهاية أكتوبر 1965، وقد استخدمت أرقام الإيرادات والمصروفات كأرقام للإنتاج الإجمالي والتكاليف الاجمالية، بما فيها الإعانات التي كانت تقدم للخطوط الجوية لتغطية خساراتها في السنوات الأولى، وفيما يخص المواصلات، فقد استخدمت حسابات دائرة المواصلات من واقع ارقام الإيرادات والمصروفات من الخدمات البريدية والهاتفية، واللاجور والمرتبات وما شابه.

أما في فترة السنوات التالية وحتى الوقت الحاضر، فقد اعتمد على تصنيف النشاط الى المجموعات الست المشار اليها أعلاه، وكان نشاط النقل مصنفاً الى عدة بنود منها: الشاحنات، حيث اعتمد على تقدير هامش النقل على بيانات لقيم الواردات والإنتاج الصناعي والزراعي وإنتاج التعدين والمحاجر.

في حين قدرت هوامش النقل لسيارات الاجرة على عدد السيارات المرخصة والمسجلة - تحت التشغيل باعتبارها قيم الإنتاج الإجمالي، مع تقديرات للاستهلاك الوسيط لهذه السيارات ولللاجور والإهلاك، كذلك فقد استخدمت حسابات المؤسسة العامة لنقل الركاب في تقدير القيمة المضافة لهذه الخدمة.

أما النقل البحري، فقد أعتمد على حسابات الشركة الوطنية للنقل البحري، وعلى حسابات المؤسسة العامة للموانئ والمنائر لحساب نشاط الخدمات المتصلة بالنقل البحري.

وبالنسبة لنشاط النقل الجوي فكانت حسابات شركة الخطوط الجوية هي الأساس لحساب الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة.

هذا ولم تكن هناك اشارة لكيفية حساب تقديرات نشاط التخزين وخدمات النقل الأخرى، علماً بأنها لا تمثل الا نسبة ضئيلة من تقديرات القيمة المضافة الاجمالية لمجمل هذا القطاع (اذ تراوحت بين 0.2% - 0.3% بالمائة من مجموع القيمة المضافة الاجمالية لكل من السنوات 1976 - 1979 و 1981 - 1982 على التوالي).

أما أنشطة المواصلات فقد تم الإستناد على البيانات المالية للمؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، بالإضافة الى بعض الإحصاءات الأخرى ذات الصلة.

المبحث الثامن

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق

(1) النشاطات المصنفة تحت هذه المجموعة:

يتضمن هذا النشاط، حساب الهامش التجاري، الذي يضاف الى قيمة السلع بعد تركها للمصانع من أجل الوصول الى تكلفة السلع عند بلوغها المشتري (المستهلك) الاخير.. وان حساب مثل هذا الهامش له دوره في تقدير طريقة التدفق السلعي.

ويشمل مصطلح (تجار الجملة) كافة الوحدات التي تشتري السلع الجديدة والمستعملة لإعادة بيعها دون تغيير الى تجارة التجزئة من الصناعيين والمؤسسات وغيرهم من تجار الجملة، كذلك الوكلاء الذين يشتروا أو يبيعوا البضائع، وفروع البيع والمكاتب المستقلة المرتبطة بالمؤسسات الصناعية والتعدينية، شريطة أن يملكوا البضائع، لا أن يقوموا بدور الوسيط.

أما عن مصطلح (تجارة القطاعي/ التجزئة) فإنه يشمل الوحدات التي تشتري وتعيد البيع بدون تحويلات للسلع الجديدة والقديمة لاستهلاك الافراد والاسر، ويشار هنا الى شمولية وحدات تأجير السلع للافراد والاسر، عدا وحدات تأجير السلع الترفيهية، مثل القوارب والدراجات (حيث تدخل في بند الخدمات الشخصية، وكذلك لا تدخل وحدات تأجير السيارات (أذ تدخل ضمن نشاط المواصلات)، هذا وقد تشترك وحدات تجارة القطاعي/ التجزئة في عمليات مثل تقديم الوجبات الغذائية والتي لا يمكن فصلها عن نشاط المطاعم.

إن قيمة الإنتاج الإجمالي لمؤسسات تجارة الجملة والتجزئة تمثل الهوامش التجارية الاجمالية، وهي الفرق بين تكلفة السلع المشتراة والمستلم من بيعها، ناقصاً تكلفة السلع التالفة للعديد من الأسباب خلال الفترة بين الشراء والبيع، أما الاستهلاك الوسيط فإنه يشمل على السلع والخدمات المطلوبة لأداء وعمل الوحدات التجارية، مثل مواد التعبئة، الكهرباء، الإيجار، المعدات المكتبية ومواد التنظيف وغيرها من بنود التكلفة.

هذا وتعتبر المسوحات الدورية لمؤسسات التوزيع المصدر الأساسي للبيانات المطلوبة، التي يمكن الإستناد اليها لتقدير الإنتاج الإجمالي، وفي حالة عدم القيام بها لابد من توفر بيانات سنوية عن مبيعات كافة أنواع المؤسسات التجارية، كحد أدنى لحساب الهامش التجاري، وفي بعض الاحيان تتوفر مسوحات عن المؤسسات التجارية، تتضمن بيانات تفصيلية عن أنشطتها، الى جانب ذلك توفر إحصاءات

العاملين السنوية وأجورهم، وفي هذا النشاط بالذات، يمكن أن تساعد في تقدير الإنتاج الإجمالي للمؤسسات التجارية الصغيرة والكبيرة، من خلال متوسط المبيعات للعامل الواحد، أما في حالة غياب أية معلومات مباشرة فإنه يمكن اللجوء الى تقديرات المعروض من السلع (المنتجة محليا والمستوردة) ومتوسطات للهوامش التجارية والمبيعات السنوية.

أما عن نشاط المطاعم والفنادق، فإنه يشتمل على المؤسسات التي تبيع الوجبات الغذائية والمشروبات والمقاهي والفنادق وأماكن الإقامة الأخرى، ويتضمن الإنتاج فيها على المدخولات من بيع الغذاء والمشروبات ورسوم المبيت، ولا بد من توفر البيانات الإحصائية عن أنشطة المطاعم والفنادق ضمن مسوحات التوزيع، أو مصالح السياحة: مثل أسعار الوجبات الغذائية، عدد الليالي المشغولة، العاملين وأجورهم، وغيرها من الإحصاءات ذات الصلة.

أما عن الاستهلاك الوسيط، فإنه يتمثل في الأيجار، شراء المعدات والمكاتب، مشتريات الأغذية والمشروبات، مواد التنظيف وما شابه.

(2) تجربة الجماهيرية في نشاط تجارة الجملة والقطاعي/ التجزئة والمطاعم والفنادق:

على الرغم من أهمية هذا النشاط في الاقتصاد الليبي، فإنه لا تتوفر بيانات او مسوحات إحصائية تساعد على حساب أو تقدير القيمة المضافة بصورة مباشرة، لهذا فقد أعتمد في التقدير على إستخدام متوسط لنسب الهوامش على قيم السلع المتداولة خلال السنة، وذلك منذ الستينات وحتى الوقت الحاضر، وفيما يخص النشاط التجاري بالذات فقد أتبع التالي:

تم تصنيف السلع موضوع التداول الى أربعة مجموعات:

الأولى: تشمل قيم الواردات من السلع (القيمة سيف) وباستثناء واردات شركات النفط، وخلال الفترة 1975-1979، تم استخدام مكونات التقسيم الدولي للسلع (وفق البنود من 0-9) واعتمدت نسب متفاوتة للهوامش على مفردات كل بند وصولاً لتقدير الهوامش التجارية.

ثانياً: قيم السلع المصدرة (باستثناء قيم صادرات النفط الخام والغاز المسال)، حيث تم تقدير نسبة للهوامش تراوحت بين (18-22 بالمائة)، ولكن على الرغم من ضآلة الصادرات غير النفطية فإنه لم يجر تقدير لمثل هذه النسبة في السنوات الأخيرة.

ثالثاً: الإنتاج الزراعي: حيث تستخدم قيم تقديرات الإنتاج من نشاط الزراعة والإنتاج الحيواني والغابات وصيد الأسماك، التي تتداول في السوق، ثم تطبق عليها نسب متفاوتة للهوامش التجارية لتقدير ذلك، وتطبق هذه النسب على 15 مجموعة من السلع الرئيسية (الحبوب، البقوليات، الخضروات.... اللحوم..... الأسماك.... الخ).

رابعاً: الإنتاج الصناعي: وتطبق على قيم الإنتاج الصناعي بذات الأسلوب غير المباشر لتقدير الهوامش، بعد تقدير حساب لقيم السلع الصناعية التي لا تدخل للتداول في السوق (والتي قد تستخدم أو تستهلك ذاتياً من قبل المنشآت، كالمنتجات الخشبية - عدا الاثاث - وغيرها من مواد البناء وجزء من صناعة الطباعة والنشر)، بالإضافة الى ذلك يجري تقدير منفصل لتقدير الهوامش التجارية على مبيعات المنتجات النفطية المحلية (كالبزين والكيروسين والزيوت وغاز الاسطوانات المسال).

خامساً: تقديرات للهامش التجاري على بعض السلع الأخرى (كالحيوانات والسيارات المستعملة وغيرها): اذ تحتسب نسب تقديرية للهوامش على مبيعات مثل هذه السلع، ويشار الى أرقام تقديرية اجمالية، دون الاشارة الى قيم المبيعات التقديرية.

أما عن تقديرات الإنتاج الإجمالي لنشاط الفنادق والمطاعم والمقاهي، فحتى سنة 1980، كانت هناك أرقام وإحصاءات عن عدد الفنادق ودرجاتها، ونسبة التشغيل، ومتوسطات للأسعار، بالإضافة الى بعض الإحصاءات والتقديرات عن نشاط المطاعم على مستوى الجماهيرية، مما يساعد في الوصول الى تقديرات منقولة للإنتاج في هذا النشاط، أما المقاهي فقد تم تقدير أرقام عامة للإنتاج، وبالنسبة لبقية المكونات في هذه الأنشطة، فقد تم حسابها تقديرياً كنسبة لكل من الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، واهلاك رأس المال من مجموع الإنتاج الإجمالي، وهذا الأمر ينطبق على تقديرات مثل هذه المكونات في نشاط التجارة، للوصول الى حسابات تقديرية للقيمة المضافة الاجمالية، وفق طريقة الإنتاج والدخل، أما في السنوات 1980-1985 فقد بذلت محاولات لاتباع ذات الأسلوب في التقدير بالنسبة للهوامش في النشاط التجاري فقط دون نشاط الفنادق والمطاعم والمقاهي.

المبحث التاسع

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع المال والتأمين

والعقارات وخدمات الأعمال

1) النشاطات المصنفة تحت هذه المجموعة:

يقسم نظام الامم المتحدة نشاط المؤسسات المالية الى ثلاثة مجموعات فرعية، المؤسسات النقدية، المؤسسات المالية الأخرى، والخدمات المالية، وتشمل المؤسسات النقدية (المصرف المركزي، والمصارف التجارية، ومصارف الادخار والمصارف الأخرى المصرح لها بقبول الودائع والتي تصرفها بشيكات)، أما المؤسسات المالية

الأخرى فإنها تشمل (المصارف العقارية، ومصارف الادخار (التي لا تصرف الودائع بشيكات) والاقراض، المصارف الزراعية والصناعية ومؤسسات التمويل وإعادة الخصم، ومؤسسات الإقراض الشخصية، شركات الاستثمار والضمان والمتعاملين والسمسارة في السوق المالية، أما الخدمات المالية، فيندرج فيها، (مؤسسات التعامل بالعملات الأجنبية، الصرافة، خدمات الاستثمار والاستشارات، خدمات البورصات بالاسهم وغيرها).

وتثار مسألة شمولية بعض العمليات المالية الحكومية، وفيما اذا كانت ستندرج في هذا النشاط أو في نشاط الخدمات الحكومية كذلك الحال بالنسبة لمعالجة المؤسسات الخاصة، التي تقوم بأعمال الصرافة أو إقراض الاموال، ولكنها بنفس الوقت تزاوّل نشاط التجارة أو السياحة.

ويثير حساب قيمة الإنتاج الإجمالي في نشاط المصارف بعض المشاكل في طريقة أو أسلوب معالجة الدخل المتحقق من معاملاتها، اذ أن جزءاً ضئيلاً من الدخل الناتج للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة يتحقق من الرسوم المفروضة على الخدمات التي تقدم للعملاء، في حين ان معظم دخلها يتحقق من الفرق بين عوائد أسعار الفوائد العالية المفروضة على القروض المقدمة منها، عن تلك الممنوحة على الودائع، وإذا ما عوملت هذه المؤسسات مثل بقية المؤسسات في الأنشطة الأخرى، فإن محصلة حساب الإنتاج الإجمالي، إذا ما قيس بعائد الخدمات المقدمة فعلياً ينجم عنه رقماً سالباً لفائض التشغيل، وفي حالات عدة كذلك يتوصل الى قيمة مضافة سالبة، وان نظام الحسابات القومية يأخذ ذلك بنظر الاعتبار، فبالإضافة الى المعاملات الفعلية التي تقوم بها المصارف، فإنها تؤدي خدمات ضمنية الى المودعين والمقترضين، مقابل إستخدام أموال المودعين، ولهذا فان الإنتاج الإجمالي يتضمن قيمة للخدمات المصرفية المحسوبة، بالإضافة الى الدخول المتحققة عن الخدمات المقدمة فعلياً، وتقاس قيم الخدمات المصرفية المحسوبة بالفرق بين دخول الفوائد المستلمة من القروض،

وتلك المدفوعة على الودائع باستثناء الفوائد المستلمة من عائد استثمار أموال المصارف ذاتها.

إن العوائد المحتسبة للخدمات المصرفية تعتبر مدخولات محتسبة للمصارف، وتمثل أيضاً بنداً محتسباً من الاستهلاك الوسيط للمؤسسات الإقتصادية الأخرى والحكومة، وجزءاً من الإنفاق الاستهلاكي للأسر، التي تستخدم الخدمات المصرفية، وبما أنه من الصعب تخصيصها إلى مستخدميها، فإن نظام الحسابات القومية يقتضي بطرحها في قيد واحد من مجموع القيم المضافة الاجمالية أو الناتج المحلي الإجمالي، وهذه المعالجة لازالت قيد المراجعة في التطبيقات الجديدة للنظام القادم للحسابات القومية.

ويشمل الاستهلاك الوسيط للمؤسسات المالية، الايجارات، مصاريف تكلفة الإدارة العامة مثل (القرطاسية، والتجهيزات المكتبية، الاتصالات والصيانة)، وبالنسبة للمصرف المركزي فإنه يشتمل أيضاً على سعر تكلفة شراء العملة الاجنبية والمعدنية الجديدة.

أما بالنسبة لشركات التأمين فإنها تشمل عمليات التأمين على الحياة وضد مخاطر الحرائق، التأمين البحري، الحوادث وما شابه، وكذلك نشاط وكالات التأمين والمنظمات التي تخدم التأمين والاستشارات والوكالات المتخصصة.

وإن نظام الحسابات القومية لا يعامل كل مبالغ اقساط التأمين على أنها الإنتاج الإجمالي، بل يفترض ان الاقساط المدفوعة عن التأمين على الحياة والحوادث ومساهمات صناديق التقاعد تتكون من ثلاثة عناصر (أ) رسوم لخدمات التأمين و(ب) مدفوعات عن المخاطر و(ج) في حالة بعض التأمين على الحياة، فإن جزءاً من الاقساط يعد بمثابة إدخار، وبالتالي فإنه يعني بالرسوم لخدمة التأمين على انها هي الإنتاج الإجمالي، وعلى مستوى البلد الواحد فإن الاقساط المدفوعة يتم تسويتها باستبعاد التعويضات المدفوعة من مجموع الاقساط المدفوعة، ومع هذا فإنه لا بد من

معالجة الاقساط المدفوعة عن التأمين البحري للواردات والتأمين على الطائرات والذي يدفع لشركات التأمين الاجنبية غير المقيمة، حيث أنه يعامل على إعتباره إستيراداً للخدمات، وهذه المعالجة تتماشى مع توصيات ميزان المدفوعات، هذا ولا بد من التأكيد على ان النظام يعتبر أن مجموع اقساط التأمين على الحياة تساوي الزيادة في مجموع الاقساط المستلمة عن التعويضات المدفوعة وصافي الإضافات للاحتياطيات مع الفوائد المتحققة على هذه الاحتياطيات.

أما قطاع العقارات فيتضمن تأجير وإدارة المباني السكنية وغير السكنية، وتقسيم الأراضي للبناء، وأنشطة سمسرة العقارات، ومكاتب الايجار، وشراء وبيع العقارات بعقود، وفي نظام الحسابات القومية فإن عملية إشغال الدور السكنية من قبل مالكيها تدخل في العقارات، باعتبار أن مالك الدار السكني يقدم خدمات للسكن لاستهلاكه الخاص، ويشمل هنا المساكن أجزاء من المباني والشقق المملوكة من قبل أحد ساكنيها، والساكن لا يدفع إيجاراً ثابتاً من جراء إستخدام السكن، ولكن في المقابل، فإنه مسؤول عن الإدامة والصيانة والتكاليف الأخرى، مثل الفوائد والضرائب وغيرها، ويتضمن الإنتاج الإجمالي لشاغلي العقارات الايجار الإجمالي الذي يستلم من جراء إيجار العقار الذي يملكونه، بما في ذلك الايجار التقديري المحتسب للمالكين الدور السكنية، ولا يدخل أو يحتسب إيجار المباني غير السكنية.

أما خدمات الأعمال فإنها تشمل الخدمات القانونية، ومكاتب التسجيل وخدمات المحاسبة والتدقيق وخدمات الحاسب الآلي، والخدمات الفنية، الهندسية والمعمارية وما شابه، بالإضافة الى الخدمات الأمنية وخدمات الأعمال الأخرى، ولكي تشمل أي من هذه الأنشطة لابد أن يكون تقديمها على أساس عقود مبرمة برسوم معينة.

ويدخل في هذا النشاط أيضا تأجير المكائن والآلات بدون سائقها، في حين يندرج تأجير كل من المكائن والآلات الزراعية والإنشائية في قطاعي الزراعة والتشيد.

ويشمل الاستهلاك الوسيط لخدمات الأعمال التجهيزات المكتبية الايجار وتكلفة النقل والمواصلات.

(2) تجربة الجماهيرية في نشاط المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

على ضوء إختلاف التصنيف المتبع في الجماهيرية بالنسبة لشمولية هذا النشاط، فإنه سوف تستعرض التطبيقات المعمول بها وفق التالي:

2-1- نشاط المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

لابد من الاشارة بداية، الى أن شمولية هذا النشاط قد تطورت بين فترة السنوات 1964-1974، حيث كان يشمل نشاطي المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والتأمين فقط، في حين شملت فترة السنوات 1975-1985 بالإضافة الى هذين النشاطين نشاط العقارات غير السكنية، وتأجير المعدات والآلات، ونشاط خدمات الأعمال.

وفي الفترة الأولى كانت عملية حساب الإنتاج الإجمالي لنشاط المصارف تتضمن الأجور والرواتب المدفوعة، المساهمات في صندوق الضمان الاجتماعي، التبرعات الخيرية، تعويضات أعضاء مجلس الإدارة، الضرائب المباشرة، إهلاك رأس المال وأخيراً الأرباح غير الموزعة، وقد شملت عملية الحساب خمسة مصارف تجارية رئيسية، وجرى تقدير حسابات للمصرف الزراعي والصناعي والعقاري بسبب عدم توفر البيانات المطلوبة، ومع أن هذه الطريقة للحساب تأخذ بنظر الاعتبار دخول عناصر الإنتاج، فإنها لا تشير الى عملية حساب وتقدير المدخولات الفعلية المتحققة

للمصارف من الفرق بين الفوائد المستلمة (من الاستثمار والقروض) وبين المدفوعات كفوائد للمودعين.

كذلك فإنه قد أجري عرض مفصل لأهمية وضرورة إعداد تقديرات للخدمات المصرفية المحتسبة، ولكن دون الوصول الى اعتماد أي رقم تقديري لادخال هذه التقديرات في عملية حساب القيمة المضافة الاجمالية، أما في السنوات 1975-1985، فإنه تم اعتماد طريقة أخرى في عملية التقدير بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، إذ تم ما يلي:

أولاً: توسيع عملية الشمول، بحيث تم ادخال المصرف المركزي مع خمسة مصارف تجارية رئيسية الى جانب شمول المصارف المتخصصة (الزراعي والصناعي - العقاري) بالإضافة الى شركة الاستثمارات الوطنية.

وثانياً: جرى حساب قيمة الإنتاج الإجمالي، وذلك بمعالجة مجموع الفوائد المستلمة والفوائد المستلمة من الخدمات المصرفية الأخرى وطرح خصم الفوائد المدفوعة، وفي هذا الصدد، تم الاستبعاد الصحيح للفوائد الخارجية، والذي يفترض أن يكون صافي الفوائد الخارجية (أي تسوية الفوائد المستلمة من الفوائد المدفوعة)، ومن واقع البيانات المتاحة تم إستبعاد مجموع الاستهلاك الوسيط للوصول إلى القيمة المضافة الصافية، وقد جرى تبويب هذه الأخيرة وفقاً لطريقة الدخل (تعويضات العاملين، اهلاك رأس المال الثابت وفائض التشغيل)، ومع هذا فالملاحظ هو غياب تقديرات لحساب الخدمات المصرفية المحتسبة، أو الإشارة الى أخذها في الاعتبار على مستوى بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، مما يجعل هذه التقديرات لحساب القيمة المضافة الاجمالية على مستوى نشاط المصارف والمؤسسات المالية الأخرى غير كاملة.

وبالنسبة لنشاط التأمين، فإنه قد تم حساب القيمة المضافة الإجمالية من خلال الطريقة المعتمدة في النظام، والتي تضمنت حساب الاقساط المحصلة مطروحا منها

التعويضات المدفوعة (الإنتاج الإجمالي)، واستبعاد الاستهلاك الوسيط، وقد غطت عملية الحساب هذه فترة السبعينات وحتى سنة 1985، ويلاحظ بأنه تم الاستناد على البيانات المزودة من المصرف المركزي وبعض المقالات المنشورة عن نشاط التأمين، في حين لا بد من الحصول على بيانات مباشرة من شركات التأمين العاملة في الجماهيرية خلال السنوات 1962-1979، أما في السنوات التي بعدها فقد تم الحصول على بيانات تفصيلية للسنوات 1980-1981 عن نشاط التأمين وفقاً لأنواع بوالص التأمين المختلفة (السيارات، الحوادث، النقل البحري، الحريق والتأمين على الحياة).

أما بالنسبة لأنشطة العقارات غير السكنية وخدمات الأعمال، فإنه على الرغم من اعداد تقديرات لقيمة الإنتاج الإجمالي خلال السنوات 1980-1985، فإنه لا توجد أية ايضاحات عن مصدر هذه التقديرات، وشموليتها، وكيفية اعتماد تقديرات القيمة المضافة الاجمالية حسب طريقة الدخل أو تقديرات الاستهلاك الوسيط، وبالطبع فإن هذا الواقع لا يمكن مناقشته لغياب مثل هذه المعلومات او مصادر البيانات.

2-2- نشاط ملكية المساكن:

تعتمد الجماهيرية نشاطاً مستقلاً لملكية المساكن عن النشاط الرئيسي في أعلاه والذي يتضمن المال والعقارات أيضاً، ربما لخصوصية هذا النشاط أو وفق ما يتلائم والظروف المحلية السائدة.

والجدير بالذكر فإن هناك العديد من الدول الأخرى تتبع نفس المنهج في تخصيص نشاط مستقل للمساكن ضمن الأنشطة الإقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

وكما سبقت الإشارة إليه عن إشغال الدور السكنية من قبل مالكيها، فإن تقديرات القيمة التجارية للمساكن تعتمد على المسوحات المتاحة، وبيانات ميزانية الأسرة، ضمن إنفاقها الفعلي أو التقديري على بند الايجار... حيث يتم إعداد تقديرات لمتوسط الايجار في المناطق الجغرافية المختلفة للبلاد، وتستخدم معها بيانات المساكن القائمة القديمة والجديدة لحساب الإنتاج الإجمالي وهو الايجار الإجمالي.

وفي تطبيقات الجماهيرية لحساب تقديرات الإنتاج الإجمالي، يجري أولاً الحصول على بيانات عن الوحدات السكنية الجديدة في كل سنة، ويستخدم متوسط بتكلفة الوحدة الواحدة، للوصول الى الاستثمارات المولدة للايجار، وتقدر نسبة افتراضية للقيمة التجارية منها، وتضاف هذه القيمة الى التقديرات عن القيمة التجارية المحسبة للمباني والمساكن القديمة، من خلال الارقام التراكمية لعدد المساكن والمباني وحساباتها التقديرية لمتوسط الايجار السنوي على مستوى الجماهيرية.

المبحث العاشر

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع الخدمات الاجتماعية

(خدمات الإدارة العامة/ التعليم/ الصحة)

1) المؤسسات المصنفة تحت هذه المجموعة:

يعد هذا النشاط هو الأخير في التصنيف الذي يعتمد نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة، إذ يشمل المؤسسات الخاصة والعامة التي ترد في التصنيف الصناعي للأنشطة الإقتصادية تحت البند التاسع، وكذلك منتجتي كل من الخدمات الحكومية والخدمات الخاصة غير المستهدفة للربح.

ويتضمن القسم الأول على نشاط الخدمات الاجتماعية والشخصية التي تشمل الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والثقافية، خدمات التصليح وخدمات

التنظيف وما شابه من الخدمات الشخصية المختلفة والمتعددة، وتندرج في نشاط الخدمات التعليمية المؤسسات التعليمية الخاصة في كافة أنواعها، كذلك مدارس الموسيقى والفنون ومدارس تعليم القيادة، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية الحكومية العامة، الابتدائية والثانوية، الجامعات والمعاهد، وكذلك الأمر ينطبق أيضاً على شمولية الخدمات الصحية الخاصة والحكومية، أما الخدمات الترفيهية والثقافية فتتضمن المنشآت الخاصة والعامة المستهدفة للربح في مجال إنتاج الأفلام السينمائية، الإذاعة المسموعة والمرئية، الإنتاج المسرحي للمؤلفين والفنانين، النوادي الرياضية، وتشمل خدمات التصليح: تصليح السيارات والمعدات والأجهزة بكل أنواعها والمعدات المنزلية، وتصليح الأحذية والمنتجات الجلدية، ويندرج في هذا البند خدمات التصليح التي تقدمها مؤسسات البيع وتجار المفرد.

هذا ويجب تصنيف الإنتاج الإجمالي في ثلاثة مجموعات نظراً لعدم تجانس الأنشطة في هذه الخدمات، حيث تخصص المجموعات الأولى للمؤسسات التي تستخدم عاملين بأجر في هذه الأنشطة والثانية للعاملين لحسابهم الخاص والثالثة للخدمات المنزلية، ويوصى في حالة عدم توفر البيانات، بحساب متوسط المدخولات الإجمالية للعامل الواحد سنوياً ويضرب بعدد العاملين في المؤسسات ذات الصلة للوصول إلى الإنتاج الإجمالي.

ولابد من القيام بمسوحات سنوية عن أنشطة الخدمات المختلفة وإعتمادها لتكون قاعدة للتقدير في السنوات التي لا تتوفر فيها البيانات، أما المؤسسات الحكومية في مجال الخدمات التعليمية والصحية وغيرها فإنه يعتمد على الحسابات الحكومية المتاحة، وفيما يخص الإنتاج الإجمالي للخدمات المنزلية فإنه يساوي الأجور المدفوعة فقط.

أما القسم الثاني، فإنه يتضمن منتجي الخدمات الحكومية والمؤسسات غير المستهدفة للربح، ويشمل نشاطها الإدارة العامة والدفاع، مراكز الأبحاث وما شابه،

والإدارات المسؤولة عن أنشطة الرفاهية العامة، ويمثل الإنتاج الإجمالي لهذه الأنشطة وفقا لنظام تكاليف إنتاجها، وهو ما يساوي الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات، تعويضات العاملين، اهلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة، إن وجدت، وبهذا فإن القيمة المضافة الصافية في هذا النشاط تساوي الإنتاج الإجمالي مطروحا منه الاستهلاك الوسيط، أو بعبارة أخرى فإنها تمثل تعويضات العاملين واهلاك رأس المال.

(2) تجربة الجماهيرية في حساب نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية الشخصية:

على الرغم من أن مفاهيم وطرق حساب الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الجاري تطبيقها في الجماهيرية تتماشى مع توصيات النظام، إلا أن هناك اختلافات وفروقات في التصنيف والتبويب المتبع من جهة، بالإضافة الى تفاوت درجة الشمول في المؤسسات الواجب إدخالها في هذا النشاط، وعلى ضوء ذلك، فإن التطبيق المعمول به بالنسبة للتصنيف يتضمن أربعة أنشطة منفردة تدرج ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي وفق ما يلي:

2-1- الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة):

يشمل هذا النشاط، الإدارات العامة الحكومية مثل اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية العامة للمالية، العدل الإتصال الخارجي، التخطيط الإقتصادي، النفط، الصناعات الخفيفة، الرياضة الجماهيرية، الخدمات العامة، الضمان الاجتماعي، القوات المسلحة، ديوان الرقابة المركزية، الجهاز الشعبي للمتابعة وما شابه، حيث تقوم هذه الادارات بتقديم الخدمات العامة للمجتمع ككل، بالإضافة الى الخدمات العامة والاجتماعية التي تقوم بدون مقابل أو برسوم رمزية لا تغطي التكلفة، ويعتمد في عملية إعداد تقديرات الناتج الإجمالي على الحسابات الحكومية

المتاحة من الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة (التسييرية) وميزانيات الهيئات الادارية المستقلة، وميزانيات اللجان الشعبية بالبلديات والضمان الاجتماعي.

وتتضمن طريقة حساب الإنتاج الإجمالي: بيانات الاجور والرواتب، والمصروفات على السلع والخدمات المختلفة، واهلاك رأس المال الثابت، ثم يجري استبعاد مصروفات السلع والخدمات باعتبارها تمثل الاستهلاك الوسيط للوصول الى القيمة المضافة الصافية.

بالإضافة الى حساب الخدمات العامة المقدمة من هذه الادارات الحكومية، فإن حساب هذا النشاط يتضمن حساب القيمة المضافة الاجمالية وفق طريقة الإنفاق والدخل اعلاه لكل من متجتي الخدمات العامة، والتي تتضمن حسابات الشركة العامة للخيانة وشركة التنظيفات العامة.

وتجدر الاشارة الى أنه بالإضافة الى ذلك تم إعداد مجموعة الحسابات المجمعة للقطاع العام، وفق الجداول المقترحة في نظام الحسابات القومية وبشكل مفصل.

1-2- الخدمات التعليمية:

تتضمن شمولية الخدمات التعليمية، كافة المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها في الجماهيرية، العامة منها والخاصة (في فترة السنوات 1961-1976)، ويعتمد في حساب الإنتاج الإجمالي وفق طريقة الدخل، على الموازنة العامة (الادارية) والمخصصات الملحقه بها، والصادرة بقوانين، إضافة الى الميزانيات الادارية المستقلة (والتي تتضمن ميزانيات الجامعات في الجماهيرية والمعاهد والكليات)، بالإضافة الى بعض النفقات غير الاستثمارية الواردة في ميزانية التحول.

ويعتمد في حساب القيمة المضافة الاجمالية على مجموع الاجور والرواتب المدفوعة في نشاط الخدمات التعليمية، بالإضافة الى تقديرات عن القيمة التجارية لمباني المدارس والمعاهد والجامعات.

وقد جرى تقدير واحتساب الاخيرة في السنوات 1961-1969 بالإضافة الى تقديرات للأرباح في نشاط الخدمات التعليمية الخاصة.

2-3- الخدمات الصحية:

يجري حساب الدخل الإجمالي المتحقق في نشاط الخدمات الصحية من مجموع الاجور والرواتب المدفوعة من قبل الحكومة، بالإضافة الى الدخل المتولد من قبل الخدمات الصحية المقدمة من قبل القطاع الخاص في السنوات الأولى وحتى سنة 1977، أما بالنسبة للخدمات الحكومية، فإنها بإعتمادها على الإنفاق الوارد في الموازنة العامة الادارية والمخصصات الاضافية بقوانين ضمن نشاط أمانة الصحة فإنها تشمل مجموع الاجور والرواتب المدفوعة كافة العاملين في المجال الصحي في المستشفيات والعيادات.

كذلك يجري حساب الإنفاق على الخدمات الصحية كما هو وارد في الميزانيات الادارية المستقلة والبلديات والضمان الاجتماعي وميزانية التحول، وقد أشير في السنوات الأولى لإعداد التقديرات عن صعوبة حساب تقدير للقيم التجارية للمباني التي تشغلها المرافق الصحية لصعوبة الحصول على البيانات اللازمة، في حين لم ترد في السنوات الاخيرة اشارة الى اخذ هذه القيم المحتسبة في الاعتبار عند اعداد التقديرات.

تقدم الخدمات المشمولة في هذا النشاط عموماً من قبل القطاع الخاص، وتكاد تكون بيانات الدخل المطلوبة شبه ضعيفة ونادرة، وقد اعتمدت طريقة تقدير أعداد العاملين في هذا النشاط سنوياً مع تقديرات لمتوسط الدخل سنوياً.

وقد استخدمت في فترة السنوات 1962-1970 بيانات بشأن تقديرات قوة العمل معدة من قبل منظمة العمل الدولية في سنة 1968، وقد شملت التقديرات للسنوات 1964 و1967 و1968 وجرى إعداد إسقاطات للفترة كاملة وفق تصنيف للعاملين في هذا النشاط على ثلاثة مجموعات:

- أ. خدمات الأعمال: وتشمل، الخدمات الهندسية والمعمارية والكيمائية، المساحين، وما شابه من العاملين لحسابهم الخاص، بالإضافة الى الاختصاصيين الآخرين والفنيين والأعمال التصميمية.
- ب. الخدمات الشخصية: وتشمل خدمات الحلاقة، غسل وكوي الملابس، العاملين في المطاعم والمقاهي، والعمال غير المساهمين في أعمال الخدم والحراس.
- ج. الخدمات الأخرى والتي تشمل الخدمات القانونية وما شابه، والخدمات الترفيهية وغيرها، وقد أشير الى احتمال وجود حسابات مزدوجة في تقديرات أعداد العاملين هؤلاء.

أما بالنسبة لتقدير الدخل السنوي، فقد أعتمد على بيانات ذات درجة غير عالية من الثقة، بالإضافة الى الإعتماد على دراسة أعدتها مصلحة الإحصاء بشأن مسح لخمسة خدمات رئيسية في مدينة طرابلس (شهر الماء 1967)، والتي شملت الخدمات الترفيهية، محلات بيع المأكولات والمشروبات، خدمات غسل وكوي الملابس، محلات الحلاقة، الفنادق والاستراحات.

أما في الفترة التي غطت السنوات 1975-1980، فقد أتيحت بيانات وإحصاءات متفاوتة عن هذا النشاط، واستخدمت طرق تقديرية مختلفة للوصول الى الدخل الإجمالي والقيمة المضافة الاجمالية، وقد جرى تبويب أنشطة الخدمات الأخرى الى ستة مجموعات وفق التالي:

- أ. خدمات الترفيه والتسلية: والتي شملت ثلاثة بنود: المؤسسة العامة للخيالة، دور العرض الخاصة (اذ توفرت بيانات عن عدد دور العرض، وعدد المقاعد ومتوسط سعر التذكرة، وذلك لحساب تقديرات الإنتاج الإجمالي)، وأخيراً خدمات الترفيه والتسلية الأخرى، ولم يبين في هذه الخدمات أنواعها أو بيانات التقديرات الموضوعة.
- ب. خدمات الصيانة: حيث شملت خدمات إصلاح السيارات، والإصلاحات الأخرى، وقد اعتمدت في تقديرها على متوسط الأجر السنوي مع أعداد العاملين.
- ج. خدمات النظافة: الغسيل والتنظيف والصباغة، ويندرج تحتها شركة التنظيفات العامة، مرافق النظافة، ومرافق تفريغ الآبار السوداء.
- كذلك تخصيص بند منفرد بخدمات الغسيل والتنظيف والصباغة، وقد قدرت القيمة المضافة الاجمالية بطريقة الإنتاج، والدخل ولكن دون ذكر تفصيلات عن أسلوب التقدير أو مصدر البيانات.
- د. الخدمات المنزلية: اعتمدت في هذه الخدمات بيانات تقديرية لعدد المشتغلين فيها، مع متوسط سنوي للأجر الشهري، وصولاً لتقدير الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الإجمالية.
- هـ. الخدمات الشخصية الأخرى: لقد صنفت هذه الخدمات الى ثلاثة مجموعات:

1. الخلاقة والتجميل: حيث قدر الإنتاج الإجمالي وفق أسلوب تقدير عدد السكان، وعدد مرات الخلاقة للذكور والاناث، مع متوسطات لسعر خدمة الخلاقة.

2. التصوير.

3. الخدمات الشخصية الأخرى: وقدر الإنتاج الإجمالي، دون الإشارة الى طريقة التقدير أو مصدر البيانات المعتمدة.

و. خدمات الهيئات الخاصة: التي لا تستهدف الربح وتخدم العائلات وينطبق على هذه الخدمات نفس ما أشير في الفقرة السابقة بالنسبة لتقديرات الإنتاج الإجمالي.

المبحث الحادي عشر

الإطار العام للحسابات القومية في ليبيا*

بعد الإنتهاء من دراسة تجربة الأمم المتحدة وتجربة الجماهيرية في إعداد الحسابات القومية والقطاعات والحسابات والجداول المتعلقة بها، وبعد الشرح المفصل لطرق حساب الناتج والدخل والإنفاق، حسب طريقة التكوين وطريقة الإنفاق وطريقة القيمة المضافة، وكذلك التعرف على الحسابات الإجمالية المحلية منها والقومية، يمكن وضع جدول كإطار عام للحسابات القومية في ليبيا (حساب رقم 1) تتبعه بعد ذلك جداول ثانوية خاصة بالحسابات الأربعة (حساب الدخل القومي الممكن التصرف به (حساب رقم 2) وحساب التراكم الرأسمالي (حساب رقم 3) وحساب العالم الخارجي (حساب رقم 4)، وحساب العمليات الخارجية (حساب رقم 5)، يضاف إليها جدول آخر يتضمن حساب/ بيان الموازنة للحسابات الأربعة الموحدة

* من المستحسن وقبل مطالعة هذا المبحث الرجوع إلى طرق حساب الناتج والدخل والإنفاق حسب طريقة التكوين وطريقة الإنفاق وطريقة القيمة المضافة كما تم شرحها جميعاً في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذا الكتاب وكذلك في المبحث الرابع من الفصل الثالث وفي المبحث الأول من الفصل السابع والمبحث الثالث من الفصل السادس من هذا الكتاب.

للدولة كما هو في عام 1985 (حساب رقم 6)، وفي نهاية المطاف جاءت مصفوفة الحسابات الأربعة الموحدة للدولة (الإنتاج/ والاستهلاك، التراكم والعالم الخارجي)، وفي الصفحات التالية ستم مناقشة هذا الإطار العام للحسابات القومية، وذلك بالاستعانة بالجدول المعدة من قبل أمانة التخطيط للسنوات 1980 و1985.

1) الإطار العام المتكامل لحسابات الناتج المحلي الإجمالي (حساب رقم 1) جدول رقم (61)

يتكون هذا الجدول من تسعة قطاعات منتجة للسلع والخدمات وليس من عشرة قطاعات كما جاء في الشرح المفصل في المباحث السابقة، والسبب في هذا الاختلاف يرجع إلى دمج قطاعي المال والتأمين والعقارات في قطاع واحد.

وجاء ذكر القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في العمود الأول من الجدول (بند 1 - بند 9)، ويقابل كل قطاع أنواع السلع والخدمات المنتجة في كل قطاع، بينما جاء مجموع قيمة الإنتاج من سلع وخدمات في البند رقم (10).

وتظهر تكاليف الإنتاج المحلي في البنود (11-14)، وهذه تعتبر الاستهلاك الوسيط، وفي النهاية نحصل على حجم القيمة المضافة (بند رقم 15)، في حين تظهر المدخلات الإجمالية في البنود (5 - 15).

وجاء في التقسيمات الأفقية بيان الاستهلاك الوسيط في كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية التسعة المذكورة أعلاه (بند 1 - 9).

وهكذا يمكن الحصول على مجموع قيم أنواع السلع والخدمات المنتجة في جميع القطاعات، كما هي في المربع الأول المحاذي للقطاعات، وفي المستطيل الملاصق يمكن تحديد الاستهلاك الوسيط لكل قطاع.

وبعد هذا العرض يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج/الدخل، وهي الطريقة الأولى، وكذلك حسب طريقة القيمة المضافة الإجمالية والصافية، وهي الطريقة الثانية، والمبينة في المستطيل الثاني.

كما وتظهر من التقسيمات الأفقية أيضاً البنود المكونة للطلب النهائي والتي تتكون من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والأهلي (قطاع خاص)، تكوين رأس المال (الاستثمارات)، مضافاً إليها الصادرات ومخصوماً منها الواردات، وهذه تشكل في مجموعها الإنفاق النهائي، وهكذا يمكن حساب الناتج حسب الطريقة الثالثة (طريقة الإنفاق) والتي تظهر في المربع الثالث.

7

جدول رقم (61) الإطار المتكامل لحسابات الناتج المحلي الإجمالي (GDP): حساب (1)

الطلب النهائي															الاستهلاك الوسيط حسب أنواع النشاط										القطاعات
15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1											
سلع وخدمات	سلع وخدمات	رأس المال الإجمالي	إتفاق استهلاك خاص	إتفاق استهلاك الحكومي	مجموع كافة الأنشطة	خدمات	تحويل	مخل	مجهزة	تشيد	كهرباء	صناعة	تعليم	زراعة											
															1 الزراعة وصيد الأسماك										
															2 التعدين والنشط										
															3 الصناعات التحويلية										
															4 كهرباء وقواذ وماء										
															5 التشييد										
															6 التجارة والمطاعم والفنادق										
															7 النقل والتخزين والاتصالات										
															8 التشغيل والتأمين والطب										
															9 خدمات ترفيهية وثقافية										
															10 مجموع السلع والخدمات										
															11 صراف غير مائترة ناقص إمدادات										
															12 إهلاك رأس المال الثابت										
															13 تمويلات المدينين										
															14 ناقص آتشفيل										
															15 مجموع القيمة المضافة										
															16 مبيعات إجمالية (تسطر 5 + 15)										

(2) الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته (حساب 2) (جدول رقم 62):

يظهر من هذا الجدول في الجانب الأيسر (الدائن) أنواع الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية (والتي تشكل في مجموعها القيمة المضافة الصافية)، والتي تتكون من تعويضات العاملين مضافاً إليها صافي تعويضات العاملين من الخارج وفائض التشغيل مضافاً إليه صافي دخل الملكية من الخارج، وهذا كله يشكل (الدخل القومي بسعر التكلفة)، وفي حالة إضافة الضرائب غير المباشرة مخصوماً منها الإعانات والدعم وكذلك صافي التحويلات الجارية الأخرى من الخارج، نتحصل على (الدخل القومي الإجمالي بسعر السوق).

ويمكن توزيع هذا الدخل القابل للتصرف به على الاستهلاك النهائي الحكومي والأهلي (القطاع الخاص)، والفائض يسجل كإدخار في الجانب الدائن من الحساب رقم (3) والخاص بحساب الصفقات الرأسمالية.

(3) حساب التراكم الرأسمالي (حساب 3) جدول رقم (63):

يسجل الإدخار في الجانب الدائن من هذا الحساب، أما الجانب المدين فتسجل فيه أوجه استخدام هذه المدخرات في شراء سلع رأسمالية/ استثمارية وفي الإقراض للعالم الخارجي، بعد خصم إهلاكات الأصول الثابتة.

(4) حساب العالم الخارجي (حساب ميزان المدفوعات للعالم الخارجي، (حساب 4) (جدول رقم 64):

لا بد من التأكيد أولاً أن هذا الحساب لا يخص الاقتصاد الوطني بصورة مباشرة، وإنما يخص العلاقات الاقتصادية المحلية بالعالم الخارجي وكأن هذا الحساب يتم إعداده من قبل العالم الخارجي فيما يخص علاقاته بالاقتصاد الوطني، ولهذا تظهر القيود في ميزان المدفوعات للاقتصاد المحلي.

فالصادرات الليبية إلى الخارج تعتبر مشتريات من قبل العالم الخارجي (أي واردات بالنسبة للعالم الخارجي) (مشتريات الصادرات) وتسجل ضمن المدفوعات، أما الواردات الليبية من الخارج فتعتبر صادرات بالنسبة للعالم الخارجي (مبيعات الصادرات) وتسجل في الجانب الدائن كمقبوضات، ويضاف إلى الجانب المدين للعالم الخارجي صافي مدفوعات عوامل الإنتاج الموزعة (أرباح وفوائد المساهمات والاستثمارات الليبية في الخارج، بينما تسجل في الجانب الدائن صافي التحويلات الجارية، يضاف إليها صافي إقراض العالم الخارجي من الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (62) الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته (حساب 2)

1985	1980		1985	1980	
2996.2	2184.7	تعويضات العاملين	2622.4	2350.5	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
238.3 -	322.3 -	تعويضات العاملين من الخارج (صافي)	3108.9	2868.9	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
4572.4	7746.8	فائض التشغيل	1775.3	4697.0	الإدخار
37.1 -	22.8	دخل الملكية والتنظيم من الخارج (صافي)			
389.0	509.4	الضرائب غير المباشرة			
162.2	211.5	ناقصات الإعانات			
13.4 -	13.5 -	التحويلات الجارية الأخرى من الخارج (صافي)			
7506.6	9916.4	الدخل القومي القابل للتصرف	7506.6	9916.4	تخصيص الدخل القومي القابل للتصرف

7 إعداد الحسابات القومية في ليبيا

جدول رقم (63) التراكم (حساب الصفقات الرأسمالية) حساب (3)

المقبوضات		المدفوعات	
1775.3	15. الادخار (7)	1663.1	12. مشتريات السلع الرأسمالية (4)
		481.6 (-)	13. ناقصا: اهلاك رأس المال الثابت (10)
		593.8	14. صافي الاقتراض للخارج (20)
1775.3	المجموع	1775.3	المجموع

جدول رقم (64) العالم الخارجي (حساب ميزان المدفوعات) حساب (4)

المقبوضات		المدفوعات	
2211.3 13.4 593.8	18. مبيعات الواردات (2) 19. صافي التحويلات الجارية (8) (-) 20. صافي الاقتراض (14)	3093.9	16. مشتريات الصادرات (5)
		302.2	17. صافي مدفوعات عوامل الإنتاج الموزعة (11) (-)
		2791.7	المجموع
2791.7	المجموع	2791.7	المجموع

5 حساب العمليات الخارجية ميزان المدفوعات الليبي (حساب 5) جدول رقم (65):

يحتوي هذا الجدول على حساب العمليات الجارية المذكورة في ميزان المدفوعات الليبي، إضافة إلى حساب العمليات الرأسمالية، ويتكون هذا الحساب (الجدول) من جانبين، جانب الإيرادات (المقبوضات) والذي يتضمن قيم الصادرات من سلع وخدمات، مضافاً إليها تعويضات العاملين (أجور ومرتبات) من الخارج ودخل الملكية والإدارة (الأرباح/ الفوائد/ الربح)، مضافاً إليها أيضاً التحويلات الجارية من الخارج إلى الاقتصاد الوطني.

أما جانب المدفوعات فإنه يحتوي على قيم الواردات الليبية من سلع وخدمات، مضافاً إليها تعويضات العاملين، العاملين في ليبيا (أجور ومرتبات) إلى

7 إعداد الحسابات القومية في ليبيا

الخارج، مضافاً إليها عوائد الملكية والتحويلات الجارية الأخرى إلى الخارج، والرصيد المتبقي بين المدفوعات والمقبوضات يظهر كفائض الدولة من المعاملات الجارية مع الخارج، وهو نفس قيمة الاقتراض/ الاستثمارات الليبية في الخارج، وهذا الفائض من المعاملات الجارية يسجل في جانب الإيرادات (المقبوضات)، وأوجه استخدام هذا الفائض ستكون في شراء الأصول من الخارج أو في حيازة الأصول المالية الأجنبية.

جدول رقم (65) العمليات الخارجية حساب (5)

1985	1980		1985	1980	
العمليات التجارية					
2211.3		الواردات من السلع والخدمات	3093.9	6537.9	الصادرات من السلع والخدمات
238.3	3752.1	تعويضات العاملين إلى الخارج	-	-	تعويضات العاملين من الخارج
159.6	322.3	دخل الملكية والتنظيم إلى الخارج	122.5	379.5	دخل الملكية والتنظيم من الخارج
16.0	356.7	التحويلات الجارية الأخرى إلى الخارج	2.6	5.8	التحويلات الجارية الأخرى من الخارج
593.8	19.3	فائض الدولة من المعاملات الجارية مع الخارج (الإقراض من الخارج)			
	2472.8				
3219.0	6923.2	التصرف في الإيرادات الجارية	3219.0	6923.2	الإيرادات الجارية
العمليات الرأسمالية					
-	-	شراء الأصول غير الملموسة من الخارج (صافي)	593.8	2472.8	فائض الدولة من المعاملات الجارية
1036.5	2831.5	صافي حيازة الأصول المالية الأجنبية	-	-	التحويلات الرأسمالية من الخارج (صافي)
1036.5	2831.5	المدفوعات	1036.5	2831.5	الإيرادات

7 إعداد الحسابات القومية في ليبيا

جدول رقم (66) بيان الميزانية للحسابات الأربعة الموحدة للدولة 1985 حساب (6)

المقبوضات					المدفوعات			
العالم الخارجي	التراكم	الاستهلاك	الإنتاج		العالم الخارجي	التراكم	الاستهلاك	الإنتاج
			5731.3	- السلع الاستهلاكية			5731.3	
			1663.1	- السلع الرأسمالية		1663.1		
			3093.9	- الصادرات	3093.9			
2211.3				- الواردات				2211.3
		8277.0		- الدخل الإجمالي من الإنتاج المحلي				8277.0
		-		- تخصيصات اهلاك رأس المال الثابت		-		
		481.6				481.6		
		-		- صافي دخول عوامل الإنتاج من الخارج	302.2 -			
		302.2						
13.4 -				صافي التحويلات الجارية من الخارج			13.4 -	
	1775.3			- الادخار			1775.3	
593.8				- صافي الاقتراض للخارج		593.8		
2791.7	1775.3	7493.2	10488.3	المجموع	2791.7	1775.3	7493.2	10488.3

(6) بيان الميزانية للحسابات الأربعة الموحدة للدولة (حساب 6) جدول رقم (67)

يتكون هذا الحساب من جانبين: جانب المدفوعات وجانب المقبوضات، وكل جانب يحتوي على الحسابات الأربعة الأساسية (الإنتاج، الاستهلاك، التراكم والعالم الخارجي).

وجاء ذكر أنواع السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يتم إنتاجها محلياً وكذلك السلع المصدرة إلى الخارج ضمن المقبوضات، بينما الواردات حسبت ضمن الإنتاج (المدفوعات)، وفي حالة جمع السلع المنتجة محلياً مع إضافة الصادرات إلى الخارج وخصم الواردات من المجموع يتحصل على الدخل الإجمالي من الإنتاج المحلي.

7 إعداد الحسابات القومية في ليبيا

وبعد خصم تخصيصات إهلاك رأس المال وكذلك خصم صافي دخول عوامل الإنتاج من الخارج، وخصم صافي التحويلات الجارية من الخارج، وهذه جميعها بالسالب، يمكن الحصول على التوازن/التطابق في الحسابات الأربعة الموحدة للدولة، وهذا ما يظهر جلياً في الجدول الأخير رقم (67) والخاص بمصفوفات الحسابات الأربعة الموحدة للدولة.

جدول رقم (67) مصفوفة الحسابات الأربعة الموحدة للدولة 1985

	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
1. الإنتاج	5731.3	3093.9	1663.1			10488.3
2. الاستهلاك		302.2 (-)	481.6 (-)		8277.0	7493.2
3. التراكم				1775.3		1775.3
4. المعالم الخارجي			593.8	13.4 (-)	2211.3	2791.7
5. السلع والخدمات الاستهلاكية				5731.3		5731.3
المجموع	5731.3	2791.7	1775.3	7493.2	10488.3	

الموازنة الاقتصادية القومية

- المبحث الأول: مفهوم وأهداف ومكونات الموازنة الاقتصادية القومية.
- المبحث الثاني: الخطوات العملية لبناء موازنة اقتصادية قومية.
- المبحث الثالث: الموازنة القومية كأداة للإدارة الاقتصادية والمتابعة

الموازنات الاقتصادية القومية

يعود تاريخ أول محاولة لاستخدام الموازنة الاقتصادية القومية، (National Economic's Budget / National Balance Sheet)، كأسلوب متطور من أساليب المحاسبة القومية، إلى عام 1941 في بريطانيا، فقد دعت ضرورات اقتصاد الحرب وعمليات تعبئة وإعادة تخصيص الموارد فيما بين الإنفاق المدني والمجهود الحربي إلى محاولة تركيب صورة أولية عن حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة قصيرة قادمة، وذلك بغرض الكشف عن الاختلالات "وانعدام التوازن" المتوقع، تمهيدا لترشيد السياسات الاقتصادية، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، كي لا تستفحل تلك الاختلالات وتتفاقم نقاط عدم التوازن في الاقتصاد القومي، في ظل ظروف التقشف وشحة الموارد المتاحة والسلع المعروضة، ومنذ ذلك التاريخ غدت الموازنات الاقتصادية القومية أداة هامة من أدوات المحاسبة القومية المتطورة.

وقد جرى العرف على أن تغطي الموازنة القومية فترة قصيرة، عادة ما تكون السنة (وأحيانا تصل إلى ثمانية عشر شهرا)، وذلك بهدف مساعدة السلطات العامة على ترشيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية خلال الفترة التي تغطيها الموازنة القومية.

المبحث الأول

مفهوم وأهداف ومكونات الموازنة الاقتصادية

(1) مفهوم الموازنة الاقتصادية:

الموازنة الاقتصادية القومية هي مجموعة من الجداول الخاصة بالعلاقات بين المؤشرات والمتغيرات الكلية، والتي تغطي كافة النشاطات الاقتصادية خلال فترة زمنية مقبلة، أي أنها توضع من أجل التنبؤ بالمستقبل القريب (Futuristic)، وذلك عن طريق رصد حالة الاقتصاد الوطني، على أساس لما حدث في الماضي مروراً بالحاضر وصولاً إلى المستقبل، وهكذا يمكن القول أنها أداة يستعان بها لأغراض التحليل والتفسير وعمل الإسقاطات اللازمة للماضي على المستقبل، لمعرفة اتجاهات حركة المتغيرات الاقتصادية مما يخدم أغراض التخطيط ورسم السياسات.

وتستخدم الموازنة الاقتصادية في الدول النامية كأداة من أجل التخطيط للتنمية وكسر حلقات التخلف، بعكس الدول المتقدمة، حيث يكون استخدام الموازنة والتخطيط من أجل التغلب على (الدورات الاقتصادية الخاصة بالرواج أو الركود/الكساد) ومن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الإطار الاقتصادي والاجتماعي السائد في تلك الدول، وخلاصة القول أن الموازنة الاقتصادية توضع من أجل التنبؤ بالمستقبل القريب فقط.

والموازنة الاقتصادية القومية تختلف عن مثيلاتها من الموازنات التي يضعها راسموا السياسات الاقتصادية وأوجه هذا الاختلاف تناقش في الصفحات التالية:

1-1- أوجه الاختلاف بين الموازنة القومية والموازنة العامة للدولة:

لا بد هنا من التفرقة بوضوح بين ما يقصد بالموازنة الاقتصادية القومية واختلافها عن الموازنة العامة للدولة (الميزانية التسييرية / التقديرية / الإدارية)، حيث

أن كل من الميزانيتين تقديرية/ تخمينية، وتعد كل منهما لسنة مقبلة ومتوقعة، وكل منهما مهم لرسم السياسات الاقتصادية، إلا أنهما يختلفان في النقاط التالية:

أ. الموازنة العامة للدولة تكون في صورة أرقام للسياسات المالية المقبلة، حيث الإيرادات العامة (الضرائب المباشرة وغير المباشرة/ الرسوم/ إيرادات الخدمات/ مخصصات الميزانية من عوائد النفط) الخ.... هذا من جهة، وبالمخصصات والاعتمادات والمصروفات المالية العامة (الإنفاق الجاري)، من جهة ثانية، وهذه الأخيرة تتكون من ثلاثة أبواب، باب الأجور والمرتبات، وباب المصروفات العمومية وباب الأعمال الجديدة، بينما الموازنة القومية تعد أساساً لرسم تلك السياسات المالية، أي أنها أداة لتوضيح جوانب الخلل وضرورة التصحيح، وتحليل الآثار لأحد المتغيرات الاقتصادية.

ب. الموازنة العامة للدولة تعد للقطاع العام فقط، بينما الموازنة الاقتصادية القومية تعد لكل القطاعات والأنشطة، وعلى هذا الأساس فالاختلاف كبير في طرق التقدير والمتطلبات، فالتنبؤ بالمتغيرات في قطاع الأعمال وقطاع العائلات وسلوكها الاستهلاكي والاستثماري، وقطاع العالم الخارجي يتطلب أساليب معقدة وتوفر قاعدة واسعة من البيانات والمعلومات (Parameters) والمعاملات (Coefficients) أكثر بكثير مما تتطلبه الموازنة العامة للدولة.

ج. الموازنة العامة للدولة مدتها سنة واحدة، بينما الموازنة القومية تتجاوز فترة السنة، وربما إلى 18 شهراً.

د. الموازنة العامة للدولة تعد قانوناً ملزماً للجميع، في حين أن الموازنة القومية هي مجرد أداة للاسترشاد والتوجيه في رسم السياسات المستقبلية وهي بالطبع غير ملزمة.

1-2- الموازنة القومية ومصفوفات حساب رأس المال القومي:

(الموازنة القومية وحساب رأس المال القومي):

في المحاسبة القومية يسود مفهوم حساب رأس المال القومي، وهو حساب كلي للاقتصاد القومي، يجمع بين مكونات كثيرة في الحسابات القومية السابقة، وإهتمام حساب رأس المال ينصب على أرصدة المجتمع الواحد، ولكن هذه الأرصدة تعتمد أساساً على حسابات أخرى مثل حسابات الناتج والدخل والإنفاق، والتدفقات المالية والمدخلات والمخرجات.

وهكذا فإن الواحدة تعتمد على الأخرى، كما هو الحال عند المفاضلة بين الحساب الجاري والحساب الختامي في المحاسبة التجارية للمشاريع، إذ لا يمكن الوصول إلى الحساب الختامي بدون الحساب الجاري.

الموازنة القومية تعد أساساً لإعداد التنبؤات، كما أنها تبقى إطاراً محاسبياً للمستقبل، وليس لفترة زمنية ماضية، ويت إعدادها على أساس نموذج اقتصادي كلي (Model) باستخدام أسلوب الإسقاطات والتنبؤات، في حين أن حساب رأس المال القومي يتم إعداده باستخدام الأدوات المحاسبية العادية في إعداد حساب العمليات الرأسمالية مع حساب إهلاك رأس المال.

وبشكل عام فإن إعداد حسابات رأس المال القومي ضروري لتوفير المعلومات الخاصة بإعداد الموازنات القومية (تقدير معاملات رأس المال / الناتج) ولإعداد جداول المدخلات والمخرجات الثابتة والمتحركة، ولدراسة اقتصاديات الحجم الأمثل بالنسبة للمشروعات، ولبناء مؤشرات عن العلاقة بين الدين العام

$$\text{معامل رأس المال} = \frac{\text{التغير في حجم الأصول الثابتة}}{\Delta \text{ رأس المال}} = \frac{\text{التغير في كمية المنتجات}}{\Delta \text{ كمية المنتجات}}$$

* Capital Cefficient

(وهو يساوي مقلوب إنتاجية رأس المال).

والثروة القومية والتحليل المالي وفرز الجهة أو الشخص (الممول) الذي تفرض عليها الضرائب... وهكذا)، وهذه كلها مؤشرات ضرورية لإعداد الموازنة القومية، وأخيراً فإن حساب رأس المال القومي هو الآخر يخدم كأداة مباشرة لإعداد الموازنة القومية.

1-3- الموازنة القومية ومصفوفات الحسابات الاجتماعية

:(Social Accounting Matrices "SAM")

الهدف من وضع المصفوفات الخاصة بالحسابات القومية هو أن تكون إطاراً مجتمعاً لكافة عناصر نظام الحسابات القومية وهي:

- أ. الحسابات المختلفة للنظام (الإنتاج/ التخصيص/ التراكم/ العالم الخارجي).
- ب. القطاعات المختلفة للنظام (قطاع الأعمال/ قطاع الحكومة/ قطاع العائلات).
- ج. الأنشطة المختلفة (تقسيم قطاع الصناعة أو الزراعة إلى فروع ومجالات وأنشطة).

كما أنها تجمع الحسابات المجتمعة للاقتصاد القومي لحسابات الدخل والنتائج والإنفاق وتكوين رأس المال والمدخلات والمخرجات.

وهكذا فإن مصفوفات الحسابات الاجتماعية (SAM) تعتبر هيكلاً للنظام المحاسبي، وتم إعدادها كي تكون أحد اتجاهات تطوير نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة.

وهكذا فإن الاختلاف واضح بينها وبين الموازنة القومية، فمصفوفة الحسابات الاجتماعية هي ليست إلا إطاراً تجميعياً لإبراز حالة النظام في دورة محاسبية واحدة، في حين أن الموازنة القومية هي أحد مكونات هذا النظام ولكن عن فترة مقبلة.

إن مصفوفة الحسابات الاجتماعية تستند إلى الحسابات القومية التاريخية، في حين أن الموازنة القومية تستند إلى نتائج هذه الحسابات التاريخية، من أجل بناء قاعدة من المعلومات تستخدم لتقدير المستقبل.

(2) أهداف ومكونات الموازنة الاقتصادية القومية:

1-2 أهداف الموازنة الاقتصادية

قبل الشروع في وضع الموازنة الاقتصادية القومية لابد من معرفة توجهات وأهداف السياسة الاقتصادية المستقبلية، فقد توضع بعض الأهداف لتصحيح خلل مرحلي في بعض المؤشرات الاقتصادية (عجز في ميزان المدفوعات أو إزدياد في معدلات البطالة)، بحيث أن نتائج الإسقاطات تعطي البديل الأقصى/ الأمثل (Reference)، بينما توضع أهداف أخرى من أجل تنمية وتطوير أحد القطاعات الاقتصادية، علماً أن تحديد أهداف السياسة الاقتصادية يتوقف على النقاط التالية:

- أ. الاختلالات الهيكلية والمشكلات الاقتصادية المختلفة التي يكشف عنها التحليل الهيكلي.
- ب. الأهداف الاجتماعية والسياسية العامة، التي تتحدد وفقاً للنظام السياسي الاقتصادي القائم والعلاقات بين مراكز القوى العاملة في هذا النظام.
- ج. العوامل الخارجية المحفزة/ الدافعة للنمو والتطور والعوامل المعوقة/ السلبية في شكل قيود هيكلية مفروضة على النظام الاقتصادي القائم.
- د. طموحات وأهداف متخذي القرارات وراسمي السياسة الاقتصادية، وهذه تتحدد في ضوء الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى.
- هـ. بعض الأهداف تتحدد خارجياً، أي من قبل متخذي القرارات الأجانب، وتعطى هذه للمخططين المحليين في شكل توجيهات عامة (نصائح) أو ضغوطات أو أوامر أو في شكل قيم محددة كمياً أو نوعياً مثل:

(منظمة الأمم المتحدة/ مجلس الأمن/ حكومات أجنبية/ منظمة الأوبك/ صندوق النقد الدولي/ المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية/ أو الاتحاد الأفريقي أو المغاربي..... إلخ)، وكل ذلك يتوقف على أسلوب إتخاذ القرارات في الاقتصاد الوطني محل الدراسة، وكذلك على أسلوب وطريقة إعداد البرامج ورسم السياسات ووضع الخطط.

وفي حالة إعطاء التوجيهات العامة لابد من وضع حدود عليا وحدود دنيا لكل هدف من الأهداف، حيث أن ذلك يساعد في عملية المفاضلة بين الأهداف، وفي حالة غياب الحدود هذه يسترشد بالماضي ووضع حدود إفتراضية، مع أخذ جميع احتمالات التغير والتأثير بنظر الاعتبار، مما يستوجب وضع العديد من البدائل، علماً أن الأهداف قد تتعارض فيما بينها، مما يستوجب وضع أوزان ترجيحية لها تحدد أولوياتها، كما سيتم مناقشته في الصفحات التالية:

إن الحد الأدنى من الأهداف الاقتصادية العامة التي يصبوا إليها واضعو السياسة الاقتصادية في بلد نام أو متقدم تتلخص في ثلاثة أهداف سياسية وهي:

(أ) التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، وخاصة الموارد البشرية (القوى العاملة عن طريق الحفاظ على مستوى مرتفع من الإنفاق الاستثماري (مكاثرات استثمار ومعدل الاستثمار).

(ب) توازن ميزان المدفوعات والحد من العجز فيه.

(ج) استقرار الأسعار (مستوى الأسعار العام).

وهذه الأهداف الثلاثة هي ما يطلق عليه في علم الاقتصاد مصطلح (مثلث برمودا)، الذي يحتوي على ثلاثة زوايا/ أضلاع تشكل في مضمونها أهدافاً متناقضة فيما بينها، ولا يمكن تحقيقها سوية مرة واحدة، وقد تم أخيراً إضافة هدفين أو زاويتين لهذا المثلث ليأخذ شكلاً خماسياً (النجمة الخماسية)، وهذان الهدفان هما:

أ. الحفاظ على البيئة.

ب. التنمية المستدامة.

وفي الصفحات التالية ستم محاولة مناقشة هذه الأهداف الثلاثة، وتوضيح نقاط التباين والتناقض فيما بينها:

إن القضاء على البطالة يعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل الأنظمة السياسية إلى تحقيقها، ويتم ذلك عن طريق إستخدام أدوات السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات التجارية الخارجية، ويقصد بالبطالة عدد الأفراد العاطلين عن العمل، ونسبتهم المئوية إلى مجموع القوى المنتجة في الاقتصاد الوطني.

وعن طريق السياسة المالية يمكن تقليص البطالة، فعن طريق زيادة الإنفاق العام إلى المستوى الذي يحدث فيه القضاء على البطالة، أو عن طريق سياسة تخفيض الضرائب وإلغائها، يمكن تنشيط الاقتصاد إلى الحد الذي يحدث فيه التوظيف الكامل، وينجم عن هاتين الخطوتين زيادة في الطلب النقدي الكلي على العرض السلعي الكلي، أي معنى ذلك حدوث التضخم أو ما يعرف بتضخم الطلب الذي يتبعه زيادة في الأجور والأسعار.

أي أن التوسع في الإنفاق والتخفيض الضريبي ينتج عنهما زيادة في الطلب، وبالتالي تزداد الواردات وتقل الصادرات، الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور سعر الصرف أو ما يعرف بعجز ميزان العمليات الجارية، فالدولة التي تطبق سياسة مالية وسياسة نقدية توسعية تزداد وإرادتها، وبالتالي يتحقق عجز في ميزان المدفوعات، وتكون الزيادة في السلع المعروضة، نتيجة السياسة النقدية وزيادة عرض النقود، وذلك من أجل التوظيف الكامل، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الواردات وتدهور سعر الصرف، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث التضخم أو عدم إستقرار الأسعار، وبالتالي حدوث خلل في ميزان المدفوعات.

ويتم القضاء على البطالة كما ذكر باستخدام أدوات السياسة المالية عن طريق زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب، ولكن زيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة التسييرية للدولة، وتمويل هذا العجز له أثر في الاقتصاد الخاص بالدولة التي تطبق هذه السياسة، ويتم تمويل هذا العجز عن طريق طلب القرض العام من المصرف المركزي أو عن طريق اللجوء إلى طرح سندات الخزانة العامة، وطلب القروض من الجمهور عن طريق الاكتتاب العام.

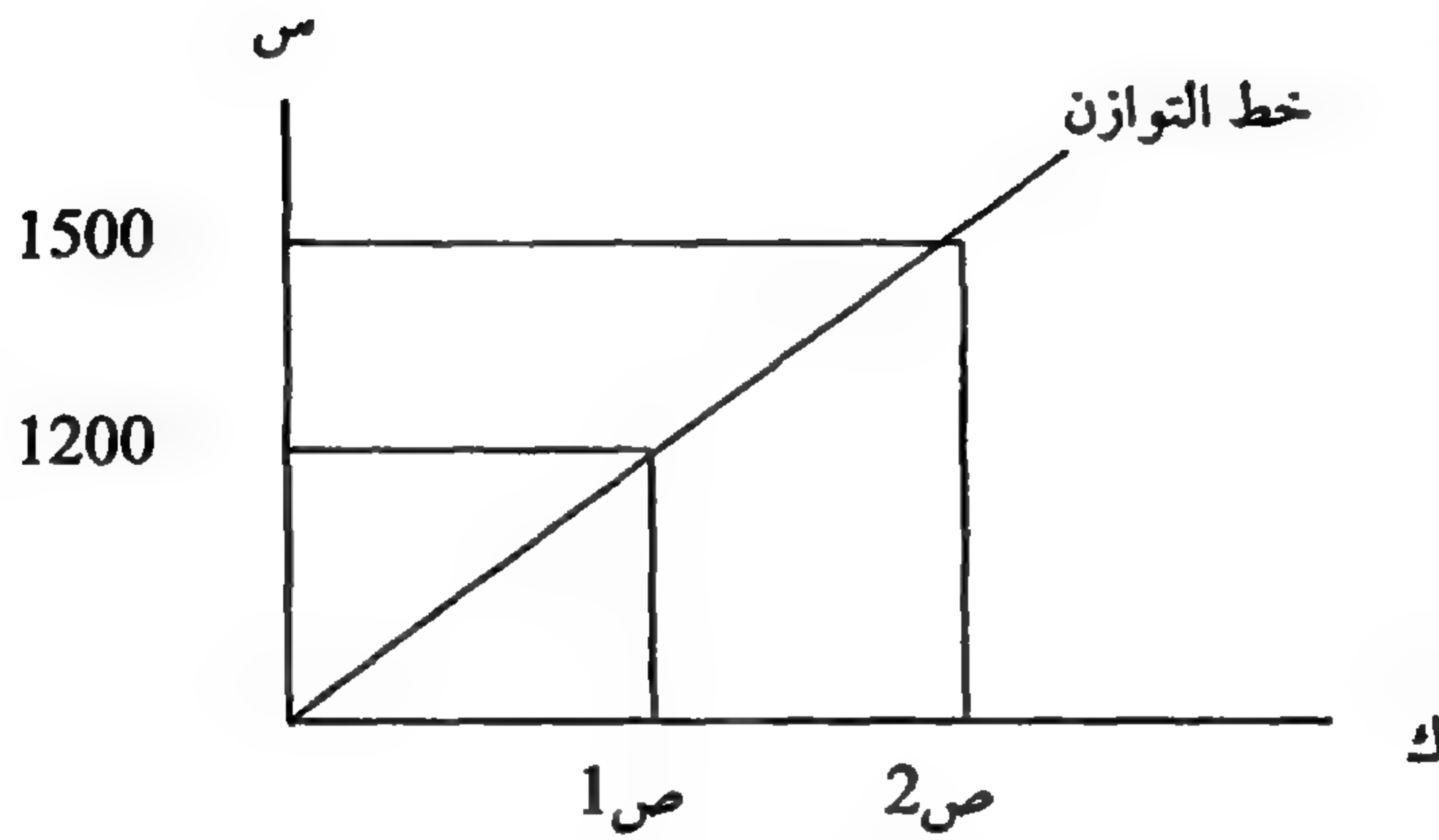
فإذا ما قامت الخزانة العامة بطرح هذه السندات للإكتتاب العام، فلا بد من فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعارها من أجل تمويل هذا القرض العام مع الفوائد (خدمة الدين العام).

وطلب القروض من الجمهور عن طريق الإكتتاب العام له آثار اقتصادية، إذ أن نتيجة التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص على طلب القروض ستكون إرتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي انخفاض طلب القروض المصرفية، وانخفاض الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، وخاصة تلك الاستثمارات التي تعتمد على الاقتراض بأحجام كبيرة (صناعة السفن والطائرات وبناء المساكن... إلخ).

أما إذا قامت الخزانة العامة ببيع هذه السندات والأذونات إلى المصرف المركزي/ الجهاز المصرفي، فسوف تزداد القاعدة النقدية، الأمر الذي سيؤدي إلى تضخم وارتفاع مستويات الأسعار.

وهكذا يظهر التناقض والتعارض بين السياستين المالية والنقدية، فالسياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام إلى الحد الذي يحدث عنده التوظيف الكامل، لا بد أن تكون السياسة نقدية معاكسة للحد من عرض النقود وتقييد عرض النقد، وذلك للحد من آثار السياسة المالية التوسعية.

ولمعرفة حجم الإنفاق الأمثل الذي يحقق التوظيف الكامل يفترض أن مستوى الدخل التوازني هو 1200 مليون دينار، ويفترض أن مستوى السعر الذي يحقق الدخل الذي يحدث عنده التوظيف الكامل هو 1500 مليون دينار، هذا يعني أن هناك فجوة إنكماشية قدرها 300 مليون دينار، يجب إضافة هذا المبلغ للوصول إلى حالة التوظف الكامل، والسياسة المالية هنا هي سياسة مالية توسعية أو ما يعرف باسم التمويل التعويضي/ التمويل بالعجز.



وهكذا يصل الاقتصاد الوطني إلى تحقيق هدف التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، ولكن تحقيق هذا الهدف سيأتي بمشكلتين أو ظاهرتين هما: التضخم في الأسعار واختلال ميزان المدفوعات، ولا بد من القضاء على هاتين المشكلتين قبل استئصالهما.

والجدير بالإشارة أنه لا يمكن علاج الخلل في ميزان المدفوعات، إلا بعد علاج التضخم، والسياسات الواجب إتباعها لمعالجة التضخم، وبالتالي علاج الخلل في ميزان المدفوعات هي:

(أ) سياسة نقدية انكماشية أي تقليص كمية عرض النقود.

(ب) السياسة المالية الانكماشية والمتمثلة في:

1. خفض الإنفاق العام

2. زيادة أسعار الضرائب أو فرض ضرائب جديدة.

والعجيب أن بتطبيق هذه السياسات يمكن القضاء فعلاً على التضخم، وبالتالي إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، ولكن المشكلة التي عانى منها الاقتصاد الوطني الأمرين، ألا وهي البطالة سوف تعود مع تطبيق هذه السياسات وبشكل أكثر حدة.

فبواسطة هذه السياسات يمكن تقليص القاعدة النقدية عن طريق المصرف المركزي وكذلك عن طريق تقليص الإنفاق العام ورفع مستوى الضرائب، وهكذا يمكن القضاء على التضخم الذي أدى إلى إنهيار أسعار الصرف وبالتالي خلل ميزان المدفوعات.

وفي حالة ما أراد واضعوا السياسات الاقتصادية تحقيق الهدفين الجديدين (التنمية والحفاظ على البيئة) إضافة إلى الأهداف الثلاثة السابقة فإن الصورة ستكون كالتالي:

التنمية تعني إجراء تغيرات هيكلية في الاقتصاد بقصد رفع المستوى المعاشي للمواطنين عن طريق زيادة الدخل / الناتج المحلي، والتنمية هذه لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة زيادة الإنفاق العام، أو عن طريق زيادة القاعدة النقدية التي تم الإشارة إليها، وبالتالي فإن الاقتصاد الوطني سيتعرض لنفس المشاكل من حيث ظاهرتي التضخم والعجز في ميزان المدفوعات.

فما دامت التنمية تعني توفير الأمن والصحة والسكن اللائق وكذلك التعليم والحياة الكريمة لكل أبناء المجتمع (الرفاهية)، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية والمشروعات الإنمائية والصحية والتعليمية، وقبل كل شيء إيجاد فرص عمل، ولكي يتم تحقيق التنمية لا بد من إقامة المباني والإنشاءات

وفي جميع القطاعات والنشاطات وهذا كله بحاجة إلى موارد مالية هائلة، قد لا تكون متوفرة في الاقتصاد الوطني، مما يتطلب اللجوء إلى القروض الخارجية، وهذا يدخل الاقتصاد في دوامة فخ المديونية الخارجية وحلقة الفقر المفرغة.

ومع توسع المباني والإنشاءات والطرق والمواصلات يتم القضاء على الغابات والأشجار، مما يقود إلى إنجراف التربة وإستنزاف المياه الجوفية ودخول مياه البحر إلى المياه الجوفية، وتلوث مياه البحر، بسبب مخلفات المصانع كذلك تلوث الهواء.

وهكذا فإن التنمية تضر بالبيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فزيادة الطلب على الموارد الطبيعية سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهكذا يلجأ الأفراد وكذلك المنشآت الصناعية إلى البدائل الأخرى، مما يتنافى مع الحفاظ على البيئة وحق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

وخلاصة القول أن الأهداف متناقضة فيما بينها، ولا يمكن تحقيق هدف دون الإضرار بالأهداف الأخرى، لذا فإن على راسمي السياسات الاقتصادية ترشيد عمليات الإدارة الاقتصادية (ECONOMIC MANGEMENT)، بما يسمح بتحقيق هذه الأهداف الأولية بدرجات من النجاح تختلف من عام لآخر.

2-2- مكونات (متغيرات) الموازنة الاقتصادية:

نقطة البداية في تكوين تصور مبدئي عن الصورة الكلية للاقتصاد الوطني، هي محاولة تركيب معادلة الناتج/ الدخل القومي للفترة القادمة، التي تعد عنها الموازنة القومية، وهذا يستدعي بدوره التفرقة بين المكونات (أو المتغيرات)، كما يلي:

أ. المكونات التي تمثل قيم معطاة للمتغيرات بناءً على تقديرات مستقلة، وتسمى هذه المكونات 'معطاة' (Autonom).

ب. المكونات التي تتغير قيمها بتغير قيم المتغيرات الأخرى، وهي التي تسمى متغيرات 'تابعة' (Dependent)، حيث أن القيم التي تأخذها تلك المكونات أو المتغيرات تشتق من حركة قيم المتغيرات الأخرى.

ويمكن على سبيل التبسيط الشديد إعتبار متغيرات كلية مثل 'مستوى الإنفاق العام الحكومي' (Cg) و'مستوى الصادرات الكلية' (X)، و'مستوى الاستثمار الكلي' (I) على أنها معطاة، وهذه تنتمي إلى المجموعة الأولى، أي تمثل قيم معطاة بناءً على توقعات وتقديرات مستقلة للخبراء والمسؤولين.

بينما توجد متغيرات أخرى مثل 'مستوى استهلاك القطاع العائلي الخاص' (Ch)، و'مستوى الواردات الكلية' (M)، وهذه تنتمي إلى المجموعة الثانية، أي تتوقف على القيم التي تأخذها المتغيرات الأخرى الأولى (المعطاة).

ووفقاً لهذا التصور، يمكن كتابة معادلة المستوى المتوقع للنتائج القومي خلال الفترة القادمة على النحو التالي:

$$Y = Ch + Cg + I + (X - M) \quad (1)$$

حيث أن:

$$Y = \text{النتاج القومي} \quad Ch = \text{الاستهلاك العائلي}$$

$$Cg = \text{الاستهلاك الحكومي} \quad I = \text{استثمار}$$

$$X = \text{صادرات} \quad M = \text{واردات}$$

وعلى سبيل التبسيط يفترض - أن الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي يمثل نسبة ثابتة من الدخل الشخصي القابل للتصرف (أي بعد إستبعاد خصم الضرائب

المباشرة)، كذلك يمكن إفتراض أن مستوى الواردات هو الآخر نسبة ثابتة أيضاً من استهلاك القطاع العائلي^(*)، فإذا ما أعطي الدخل الشخصي القابل للتصرف قبل الضرائب الرمز (Yf)، وهو ليس سوى مجموع دخول عوامل الإنتاج (المتولدة محلياً أو خارجياً) الدخل القومي، وكذلك إذا ما افترض غياب أي إدخار لقطاع الأعمال المنظم في صورة (أرباح محتجزة)، وعدم وجود ضرائب مباشرة على دخول الأعمال وضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات، وإذا ما أعطيت نسبة الاستهلاك العائلي إلى الدخل الشخصي القابل للتصرف (الميل المتوسط للاستهلاك) الرمز (C)، وأعطى إلى معدل الضريبة على الدخل الشخصية الرمز (t)، والتي يفترض أنها نسبة ثابتة لا تختلف باختلاف مستويات الدخل - فيمكن التعبير عن العلاقة بين مستوى الاستهلاك العائلي ومستوى الدخل القومي القابل للتصرف (بتكلفة عوامل الإنتاج) على النحو التالي:

$$Ch = c (Yf - t Yf) = c Yf (1-t) \quad (2)$$

وكذلك يمكن تصوير العلاقة بين سلوك الواردات وبين سلوك استهلاك القطاع العائلي على النحو التالي:

$$M = m Ch = m c Yf (1-t) \quad (3)$$

وذلك باعتبار أن (m) ترمز إلى الميل المتوسط للاستيراد بالنسبة لحجم الاستهلاك العائلي، فإذا ما تم تعويض المعادلة الأصلية للناتج القومي الإجمالي بدلالة العلاقتين السلوكيتين (2) و (3) يمكن الوصول إلى المعادلة التالية:

$$Y = c Yf (1-t) + Cg + I + X - m c Yf (1-t) \quad (4)$$

* الغرض التبسيطي هنا هو أن الواردات في معظمها هي واردات تخدم أغراض استهلاكية، حيث أن هذه العلاقة المفترضة لا تأخذ سلوك الواردات من السلع الاستثمارية، والسلع الوسيطة.

وفي ظل هذا التصور المبسط تكون (t) معدل الضريبة المباشرة على الدخل، هي الأداة الرئيسية للتدخل، والتي تخضع لتحكم راسمي السياسة الاقتصادية، أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المالية (Variable Instruments)، نظراً لأن كلاً من m و c هي معاملات سلوكية ثابتة في الأجل القصير على الأقل.

فإذا افترض على سبيل التوضيح أن هناك ضرورة طرأت استدعت زيادة الإنفاق الحكومي (ولا سيما نفقات الدفاع) عن مستواه المحدد (Cg) لأسباب غير متوقعة، فإن مثل هذه الزيادة سوف تخل التوازنات الأساسية، فإذا كانت الزيادة المطلوبة في حدود (50) مليون دينار مثلاً، فإنها ستؤثر أولاً على المستوى العام للأسعار، من خلال تغذية الفجوة التضخمية، لأن هذه الزيادة في الإنفاق العام لا تقابلها زيادة في حجم المعروض من السلع والخدمات.

كذلك فإن هذه الزيادة في الإنفاق العام سيتولد عنها زيادة في حجم الواردات، نظراً لارتفاع الدخل النقدي القابلة للتصرف، وبالتالي ارتفاع مستر للاستهلاك العائلي، وما يترتب عليه من زيادة في الواردات وفقاً للعلاقة الخطية رقم (3).

فإذا ما أريد تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، ولا سيما في مجال المحافظة على استقرار الأسعار ومكافحة الضغوط التضخمية، من ناحية، والتقليص من حدة العجز في ميزان المدفوعات من ناحية أخرى، فليس أمام راسم السياسة الاقتصادية من أمل في إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، في ظل الأوضاع الجديدة، سوى من خلال:

أ. تحقيق زيادة في مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد لزيادة المعروض من السلع والخدمات.

ب. حدوث تحسن في شروط التبادل الدولية لصالح الصادرات الوطنية.

وكلاهما يمثل هامش للمناورة متاح لرأسمي السياسة الاقتصادية:

الأول يقع تحت سيطرته، والثاني يخرج تماماً عن دائرة سيطرته.

كذلك يمكن لرأسمي السياسة الاقتصادية اللجوء لرفع معدلات الضرائب المباشرة على الدخل (t)، إذا لم تكن قد وصلت بعد إلى الحد الأعلى الذي يجعلها تفقد حدود فعاليتها الاقتصادية... إذ أن هناك دائماً حدود قصوى للقيم التي يمكن أن تأخذها تلك الأدوات، دون أن يترتب على ذلك آثار اجتماعية أو سياسية غير مرغوبة ولا يحمد عقابها.

إن هذا النموذج التوضيحي السابق يظل شديد التبسيط لدرجة أن العديد من عناصر الحركة الاقتصادية تبدو وكأنها مقيدة أكثر مما يجب، فإذا كان حجم الطلب الخارجي على الصادرات محكوم بعوامل خارجية يصعب التحكم فيها، وبالتالي لا يمكن أخذها كقيمة معطاة، فإنه يصعب أن ينطبق نفس الشيء على مستوى الاستثمارات، فالاستثمارات العامة والخاصة تتأثر بالعديد من المتغيرات السياسية الاقتصادية الأخرى، مما يجعلها متغيراً غير مستقل وعنصر من عناصر الحركة والتعديل في مجرى العملية الاقتصادية.

كذلك فإن الواردات بمكوناتها المختلفة قابلة للزيادة والنقصان باستخدام أدوات وتدابير معينة، وبالتالي يصعب اعتبارها دالة فقط للإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، وهكذا فإن هذا النموذج التوضيحي كان هدفه مجرد تكوين فكرة مبدئية مبسطة عن المنهج الأساسي لأسلوب إعداد الموازنات الاقتصادية القومية دون أن يكون الهدف هو تركيب صورة حقيقية لعناصر الحركة في الاقتصاد القومي، وهذا ما سوف يتضح بدرجة أكبر من التفصيل في المبحث التالي.

المبحث الثاني

الخطوات العملية لبناء موازنة اقتصادية قومية

إن نقطة الانطلاق في عملية بناء موازنة اقتصادية هي تحديد تقدير القيمة المتوقعة لحجم الناتج المحلي الإجمالي، من حيث جانب العرض (طريقة التكوين)، أي من حيث الناتج في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، والذي يشكل بدوره جزءاً من الناتج الإجمالي الكلي، والمقصود هنا هو القيم المضافة المتوقعة في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والتشييد والبناء، وكذلك القطاعات الخدمية الكهرباء والماء والمرافق والتعليم والصحة والإدارة العامة.. الخ⁽²⁾.

وعملية حصر وتقدير الناتج المحلي القطاعي تعطي بدورها ولو فكرة عن مستوى التوظيف/ التشغيل المتاح في كل قطاع من القطاعات، وكذلك مستوى الإنتاجية المتوقع في كل قطاع، ويتم حساب هذه القيم بالأسعار الثابتة بإستخدام سنة الأساس، بحيث يكون معدل النمو للقيمة المضافة في كل قطاع مساوٍ لمعدل نمو قوة العمل زائداً/ ناقصاً معدل التحسن/ أو التدهور في إنتاجية العمل.

(+ معدل النمو للقيمة المضافة = + معدل النمو في إنتاجية العمل).

وفي المقابل، يتم حساب وتقدير المستويات المتوقعة لمكونات الإنفاق الإجمالي (طريقة الإنفاق)، وفقاً للتبويب القطاعي لنظام المحاسبة القطاعي لنظام المحاسبة القومية⁽³⁾:

1. حجم الإستهلاك الخاص للقطاع العائلي.
2. حجم الإستثمارات الخاصة للقطاع العائلي.

2 انظر حسابات الناتج الدخل القومي على أساس القيم المضافة في الفصل السابع من هذا الكتاب وكذلك الفصلين الثاني والثالث.

3 أنظر الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب.

3. حجم الإستهلاك العام (الخاص بقطاع الإدارة الحكومية).
4. حجم الإستثمارات العامة (الخاصة بالحكومة وقطاع الأعمال العام).
5. حجم الإستثمارات الخاصة بقطاع الأعمال الخاص.
6. رصيد عمليات قطاع العالم الخارجي.

وبما أن الموازنة القومية هي صورة للمتغيرات الاقتصادية الكلية عن فترة مقبلة، فهذا يعني ضرورة الحصول على إحصاءات عن الحسابات القومية لفترات سابقة، بهدف إمكانية تحليل اتجاهاتها وسلوكيات متغيراتها، وهذا يستند إلى معرفة المعاملات الفنية التي تعبر عن تلك العلاقات السلوكية.

خلاصة القول أنه لا بد من توفر البيانات والمعلومات عن الفترات السابقة مباشرة فيما يخص إعداد ما يلي:

- أ. الإنتاج والناتج بأسعار السوق، وبأسعار تكلفة عوامل الإنتاج، ومعدلات نمو كل منهما، وكذلك حجم الناتج الإجمالي (الصافي).
- ب. الدخل والإنفاق المحلي والقومي بأسعار السوق وبأسعار التكلفة.

فبالنسبة للإنفاق لا بد من توفير بيانات عن الاستهلاك (موزعاً على العائلات والحكومة) والإستثمار (عائلي وحكومي) والإستثمار الإجمالي (موزعاً بين الصافي وإهلاك رأس المال والتغير في المخزون)، كذلك الأمر بالنسبة للدخل، ومعدلات النمو لكل منهما.

وهكذا يمكن بناء قاعدة لمعرفة السلوك الاستهلاكي والاستثماري، والميل الحدي والمتوسط للإستهلاك، وكذلك التغير في المخزون، ويتطلب الأمر كذلك بيانات عن الإدخار:

1. الرقم الكلي للإدخار الإجمالي ومعدلات نموه.
2. تفصيلات عن الإدخار الإجمالي حسب مكوناته (أفراد، قطاع الأعمال العام، والخاص، والحكومة).

ج. الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، والمكونات الرئيسية لكل منهما المنظورة (سلع زراعية، صناعية) وغير المنظورة (سياحة، شحن، تأمين، ترانزيت) وكذلك بالنسبة للواردات.

وهذا يستلزم حساب بعض المؤشرات مثل:

1. عجز الميزان التجاري وتفصيل أسباب العجز.
2. نسبة تغطية الصادرات للواردات.
3. معدلات التبادل الدولي بين الصادرات والواردات.
4. معدل نمو كل من بنود الصادرات والواردات.
5. تطور الاتجاهات المختلفة للسوق العالمي، خاصة بالنسبة لأسعار الصادرات والواردات (سلع رئيسية نفط، نقل، شحن.... إلخ).

د. المدفوعات التحويلية (مدفوعات تحويلية داخلية)، ولا تقتصر هذه على المدفوعات التحويلية بالموازنة العامة للدولة (أي الدعم) وأهم هذه:

1. التحويلات بين الهيئات الاستهلاكية (عامة وخاصة).
2. الضرائب المباشرة.
3. مدفوعات الضمان الاجتماعي (كالتأمينات الاجتماعية وغيرها).
4. الفائدة على الدين العام (كأقساط الفوائد المدفوعة من الدولة للأفراد على شهادات الاستثمار وما شابهها، وسندات الدين العام).

ويتم تقدير كل مكون من هذه المكونات بشكل مستقل، وفقاً لأفضل الطرق الممكنة، بهدف الوصول إلى تقدير مقارب للقيم المستقبلية المتوقعة لهذه المتغيرات.

فهناك مثلاً عناصر للإنفاق الإجمالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الناتج الإجمالي: مستوى الاستثمارات المتعلق بقطاع الأعمال الخاص، وكذلك الواردات الخاصة بالسلع الاستثمارية والوسيط، إذ يمكن تقدير حجم الاستثمارات المتوقعة لقطاع الأعمال في علاقته بمستوى الناتج الإجمالي المتوقع بالاستناد إلى معامل رأس المال الحدي على النحو التالي:

$$I_{(t-1)} = B\Delta Y_{(t-1)}$$

حيث (B) تمثل معامل رأس المال الحدي⁴.

ومعامل رأس المال الحدي هو مقلوب إنتاجية رأس المال، والتي يعبر عنها Δ ك $\Delta \div$ ، حيث أن Δ ك هي التغير في عدد الكميات المنتجة وأن Δ ر هي رأس المال المضاف.

وهكذا يكون معامل رأس المال الحدي $\Delta \div$ ر ك ويعنى التغير المطلوب في رأس المال لإنتاج وحدة واحدة إضافية من الكمية المنتجة.

وبالنسبة لتقدير حجم الواردات، فإن أسلوب التقدير يختلف حسب نوعية الواردات: فبالنسبة لواردات السلع الوسيطة يتم الربط بينها وبين المستوى المتوقع للناتج/الدخل القومي، أما بالنسبة للحجم المتوقع لواردات السلع الاستثمارية، فيتم تقديرها على أساس حجم الاستثمارات المتوقعة من خلال حساب مكونات النقد الأجنبي للاستثمارات الجديدة، أما بالنسبة لواردات السلع الاستهلاكية، فيتم تقديرها

⁴ أنظر ميثم عجام وعلي محمد سعود، تخطيط المال العام، ص 208-210.

كدالة في حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي، على أساس نمط العادات والتقاليد السلوكية السائدة والمورثة من الماضي القريب.

وبالنسبة لمكونات الإنفاق الإجمالي التي لا ترتبط حركتها بالمستويات المتوقعة لحجم الناتج/ الدخل القومي وهي: الصادرات، الإنفاق العام، والاستثمارات الخاصة للقطاع العائلي....، فيجري تحديدها بشكل مستقل وفقاً لتقديرات الخبراء، فالمستوى المتوقع للصادرات الوطنية يجري إسقاطه من خلال الاتجاهات التي تم ملاحظتها في السنوات السابقة، بالنسبة لإتجاهات الطلب العالمي على الصادرات الوطنية....، بعد تصحيحها بمؤشرات التطورات الجديدة التي يمكن أن تطرأ على حجم الطلب العالمي (اتجاهات توسعية أو انكماشية) وشروط التبادل الدولي (تحسن أو تدهور) للصادرات الوطنية.

ويتم تقدير المستوى المتوقع للإنفاق العام (بشقيه الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري) من واقع تقديرات الموازنة العامة للدولة المتعلقة بالسنة المالية القادمة، وتنحصر تقديرات الاستثمارات الخاصة للقطاع العائلي في التقديرات الخاصة بحركة تشييد المساكن والتي يمكن الوصول إليها من واقع تصاريح البناء وحدها⁽⁵⁾.

ويبقى من كل عناصر الإنفاق القومي الإجمالي البند الهام المتعلق بتقديرات استهلاك القطاع العائلي، وهو بلا شك من أهم عناصر الطلب النهائي، ويمكن تقدير ذلك بصفة عامة من خلال دالة استهلاك ذات طبيعة كينزية، حيث يتوقف الاستهلاك على حجم الدخل المتاح للتصرف، أو من خلال إسقاط اتجاهات الاستهلاك الخاص التي تم مشاهدتها في الماضي أو مزيج من الطريقتين على النحو التالي:

⁽⁵⁾ لا بد من الإشارة إلى أن الاعتماد على تصاريح البناء للقطاع العائلي كمصدر وحيد لتقدير الاستثمارات في مجال السكن الخاص يؤدي إلى إغفال مكون هام لهذه الاستثمارات، والذي يتمثل في التشييدات السكنية الخاصة التي تتم دون / تصريح أو إذن رسمي بالبناء.

الطريقة الأولى: إسقاط مستوى الاستهلاك الكلي الخاص بالاستناد إلى مستوى الاستهلاك المشاهد في سنة الأساس وبعد افتراض معدل نمو الاستهلاك الخاص من واقع سلوك الاستهلاك الخاص في السنوات السابقة، بحيث تأخذ العلاقة الصيغة التالية:

$$C_t = C_0 (1 + r)$$

الطريقة الثانية: وتتمثل في استخدام دالة استهلاك كينزية تقوم على الربط بين مستوى الاستهلاك الخاص، ومستوى الدخل القومي القابل للتصرف، وتأخذ هذه العلاقة الصيغة التالية:

$$C_t = a Y_t + b$$

حيث (a) يمثل الميل الحدي للإستهلاك.

و (b) ثابت.

الطريقة الثالثة: وهي تمثل مزيج من أسلوب التقدير المتبع في الطريقة الأولى والثانية، بحيث تكون العلاقة التي تتخذ أساساً للتقدير كالتالي:

$$C_t = a' Y_t + C_0 (1 + r')$$

لاحظ أن

$$r \neq r' \quad a \neq a'$$

وذلك بافتراض أن هناك جزءاً هاماً من الاستهلاك الخاص يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى الدخل القابل للتصرف، بينما هناك جزء آخر مستقل له معدل النمو الخاص به، دون أن يكون ذلك مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بمستوى الدخل القومي القابل للتصرف (الاستهلاك الغذائي مثلاً).

وباستكمال الخطوات السابقة يمكن تحديد مقدار الفجوة التضخمية أو الفجوة الانكماشية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة المقبلة بالأسعار الثابتة لسنة الأساس (مثلاً أسعار عام 1980) بالنسبة لتقديرات الموازنة القومية لعام 1981، فإذا ما تجاوز مستوى الدخل القومي الإجمالي المتوقع الإنفاق الإجمالي، تكون هناك فجوة انكماشية، بمعنى أن مستوى العرض الكلي (Y) يفوق مستوى الطلب الكلي (D)، أي:

: $Y - D > 0$ ، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى التوظيف لقوة العمل ومستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة.

وفي الحالة العكسية، إذا ما كان مستوى الإنفاق القومي الإجمالي يفوق مستوى الدخل القومي الإجمالي فمن المتوقع، أن تكون هناك فجوة تضخمية، ويعني أن مستوى الطلب الكلي يفوق مستوى العرض الكلي خلال الفترة القادمة: ($Y - D < 0$)، مما ينذر بحدوث ضغوط تضخمية في شكل ارتفاع للأسعار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الوطني.

كذلك يمكن النظر لتركيب الناتج القومي الإجمالي من زاوية توزيع الدخل... إذ يمكن تكوين فكرة عن القيم المتوقعة لعوائد عوامل الإنتاج من حيث كيفية التوزيع الوظيفي للدخل (الأجور والمرتبات + الربح + العوائد + الأرباح)، وباستخدام الميل المتوسط والحددي للإدخار لدى كل مجموعة من أصحاب الدخول، يمكن تكوين فكرة مبدئية عن مستوى الادخار القومي الإجمالي المحتمل خلال الفترة التي تعد عنها الموازنة القومية، غير أن تلك الصورة عن حجم الادخار القومي الإجمالي لا تزيد عن كونها صورة متولدة عن الدورة الأولى لتوزيع الدخل....، وبالتالي لابد من تصحيحها لكي تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة عن الدورة الثانية لتوزيع الدخل على النحو السابق بيانه.

وعلى ضوء ما سبق من تقديرات وحسابات يمكن حساب حجم الفجوة المتوقعة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الوطني، حيث أن المستويات المتوقعة لحجم الاستثمارات العامة والخاصة يكون قد سبق تقديرها في المراحل الأولى لإعداد الموازنة القومية، وتلك الفجوة التي يتم الكشف عنها هي في المراحل الأولى لإعداد الموازنة القومية، وبالتالي فهي فجوة متوقعة، يحاول راسموا السياسة الاقتصادية التغلب عليها بطريقة أو بأخرى من خلال استخدام بعض أدوات السياسات الاقتصادية.

المبحث الثالث

الموازنة القومية كأداة للإدارة الاقتصادية والمتابعة

يمكن القول بصفة عامة أن الموازنة الاقتصادية القومية تمثل أداة هامة للإدارة والمتابعة الاقتصادية على المستوى الكلي، إذ أن أية نظام متطور لإعداد الموازنات الاقتصادية القومية يحاول إستطلاع أثر حركة المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة القادمة على التوازنات الأساسية في الاقتصاد القومي، وبصفة خاصة:

1. الفجوة بين الطلب الكلي وبين العرض الكلي (الفجوة التضخمية أو الإنكماشية).
2. الفجوة بين الادخار والاستثمار.
3. حجم الفائض أو العجز في موازنة الدولة بين النفقات العامة والإيرادات العامة.
4. توازن ميزان المدفوعات (مقدار العجز أو الفائض).
5. التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي لقوة العمل في الاقتصاد القومي (درجة التوظيف الكامل - أو درجة البطالة).

كذلك يمكن متابعة التطور الذي يطرأ على وسائل الدفع والمستوى العام للأسعار، وبالتالي العلاقة بين الدخل والأسعار ضمن الإطار الموسع للموازنة الاقتصادية القومية.

وفي هذا الصدد، جرت عادة المحاسبين الحكوميين على إعداد نشرة متابعة ربع سنوية لبعض المؤشرات الأساسية، لتكون بمثابة (ترمومتر) لقياس تطور المؤشرات الاقتصادية، وذلك في إطار ما يسمى هناك (التخطيط التأشيرى التوجيهي) (Wirtschaftsplanung/Planification) والذي يمكن توضيح أهم عناصره فيما يلي:

جدول المتابعة الربع سنوي للمؤشرات الكلية الأساسية في
نظام المحاسبة القومية

بيان بأهم المؤشرات الاقتصادية	وحدات القياس	التطورات خلال الربع سنة الأخير	معدل التغير النسبي بالنسبة للفترة السابقة
1- المستوى العام للأسعار.	رقم قياسي		
2- مستوى الإنتاج الصناعي.	رقم قياسي		
3- التجارة الخارجية. - الصادرات - الواردات - درجة تغطية الصادرات للواردات	وحدات نقدية وحدات نقدية نسبة مئوية		
4- مستوى التوظيف - عرض الوظائف - الطلب على العمل - حجم البطالة - متوسط ساعات العمل في الأسبوع	أعداد بالآلاف أعداد بالآلاف أعداد بالآلاف بالساعات		
5- مستويات الأجور - الحد الأدنى للأجور - الدخل الشهري المتوسط للعامل غير	بالوحدات النقدية بالوحدات النقدية		

الموازنة الاقتصادية القومية 8

بيان بأهم المؤشرات الاقتصادية	وحدات القياس	التطورات خلال الربع سنة الأخير	معدل التغير النسبي بالنسبة للفترة السابقة
الماهر (قبل الضريبة) - الدخل الشهري المتوسط لأصحاب الوظائف الفنية المهنية	بالوحدات النقدية		
6- المتغيرات النقدية - سعر الفائدة - كمية وسائل الدفع (عرض النقود) - معدل التضخم في المستوى العام للأسعار	نسبة مئوية بالوحدات النقدية نسبة مئوية		

ولكن عملية الإدارة الاقتصادية المستندة إلى أسلوب الموازنات القومية لا تتوقف عند حدود المتابعة الدورية وتحديد حجم الفجوات والاختلالات المتوقعة...، وإنما تتعدى ذلك للتدخل في مجرى العملية والتدفقات الاقتصادية، بهدف تصحيح هذه الاختلالات بقدر الإمكان، ومحاولة الحد من حدة الفجوات المتوقعة، بحيث يتحقق أكبر قدر من التوازنات الأساسية في الاقتصاد القومي، وهنا يكون المجال مفتوحاً أمام راسمي السياسة الاقتصادية لإستخدام العديد من الأدوات اللازمة لإجراء التصحيحات المناسبة، وتنقسم الأدوات التدخلية إلى نوعين.

- أ. أدوات سعرية 'Price Variables' مثل سعر الفائدة، السعر الضريبي، سعر الصرف الخارجي للعملة المحلية...إلخ.
- ب. أدوات كمية 'Quantity Variables' وهي التي تؤثر أساساً على حركة الكميات، مثل مستوى الإنفاق العام، تقييد حجم الواردات، والرقابة على الصرف الأجنبي، عمليات السوق المفتوحة...إلخ.

وليس هناك من شك في أن اللجوء إلى الأدوات السعرية بدرجة أكبر من الأدوات الكمية أو العكس، إنما يتوقف على درجات الليبرالية الاقتصادية أو درجات التحكم والتوجيه المركزي المعمول بها في اقتصاد معين.

فالأدوات السعرية هي أدوات مفضلة بالنسبة لراسمي السياسات الاقتصادية من ذوي النزعات الليبرالية القائمة على الإعتماد على آليات السوق، بينما تكون الأدوات الكمية محل تفضيل أكبر لدى راسمي السياسات الاقتصادية من المؤمنين بدرجة أكبر بالتوجيه الاقتصادي من ذوي النزعات الكثرية، ولكن رغم وجود تفضيل محدد وقوي في اتجاه معين، يظل هناك إمكانية باستمرار للمزج بين بعض الأدوات السعرية والأدوات الكمية في مجال الممارسة الفعلية.

ولتوضيح قائمة أدوات السياسة الاقتصادية القابلة للإستخدام حسب مجالات التدخل المختلفة للسياسة الاقتصادية يقدم التبويب المبين في الجدول التالي:

مجالات السياسة الاقتصادية	الأدوات السعرية		الأدوات الكمية	
	الأدوات	المتغيرات التي تتأثر بها	الأدوات	المتغيرات التي تتأثر بها
1- السياسة النقدية	سعر الفائدة	1- تكلفة الإنتاج 2- مستوى الاستثمار	عمليات السوق المقترحة	1- عرض النقود 2- الأسعار
2- السياسة المالية	أ) الضريبة على دخول الأفراد ب) الضريبة على أرباح الشركات	1- مستويات الاستهلاك والادخار 2- مستوى الأرباح المحققة 3- مستوى الاستثمارات	الإتفاق الحكومي	1- مستوى الدخل القومي 2- المستوى العام للأسعار
3- التجارة الخارجية	أ) سعر الصرف ب) المستوى العام للتعريف الجمركية	1- تكلفة الواردات 2- أسعار الصادرات 3- توازن ميزان المدفوعات	أ) القيود الكمية على الواردات ب) الرقابة على الصرف الأجنبي	1- حجم وتركيب الواردات 2- نمط استخدام النقد الأجنبي المتاح
4- الاستهلاك	أ) الضريبة العامة على المبيعات	مستوى الاستهلاك العائلي	التفقات التحويلية	مستوى وتركيب الاستهلاك العائلي

الموازنة الاقتصادية القومية 8

مجلات الساسة الاقتصادية		الأدوات السعرية		الأدوات الكمية	
الاقتصادية	الساسة	الأدوات	المتغيرات التي تتأثر بها	الأدوات	المتغيرات التي تتأثر بها
	(ب) الإعانات السلعية	حسب المجموعات السلعية			
5- الإنتاج	(أ) رسوم وإعانات الإنتاج	مستوى الإنتاج والربحية لقطاع الأعمال	حجم الإنتاج في قطاع الأعمال العام	مستوى الإنتاج الكلي	
6- الاستثمار	الإعفاءات الضريبية	التوزيع القطاعي للاستثمارات	دعم الاستثمارات + دعم الاستثمارات الأجنبية	ميزان المدفوعات الإنتاج الكلي	
7- التوظيف والأجور	* معدلات الأجور * إعانات الأجور	1- تكلفة العمل 2- الدخل من العمل 3- مستوى التوظيف	* تشغيل الخريجين * القوانين المنظمة للهجرة الخارجية	مستوى التوظيف في الاقتصاد القومي	

وختاماً تبقى الإشارة إلى أن النهج الأساسي الذي يحكم عملية بناء واستخدام الموازنات الاقتصادية القومية هو النهج 'الاستاتيكي المقارن' (Comparative Statics)، حيث يجري تتبع أثر التغيرات المحتملة في قيمة بعض المتغيرات الأساسية مثل الاستهلاك، الواردات، الإنفاق الحكومي، والاستثمارات، على التوازنات الأساسية في الاقتصاد الوطني، ولذا يمكن للمحاسب القومي إعداد أكثر من موازنة اقتصادية قومية على أساس تصورات بديلة عن الحركة الاحتمالية لبعض المتغيرات الكلية الأساسية، وبحيث يكون هناك عملية استطلاع كامل لأهم البدائل الممكنة، في ظل الظروف المحلية والدولية المتغيرة، وهكذا تصبح الموازنة الاقتصادية القومية بمثابة نشرة للإرصاد الجوية تحمل من المؤشرات وأدوات الإنذار المبكر ما يساعد على حسن الإدارة الاقتصادية، في ظل التقلبات التي يتوقع أن تطرأ على الظواهر والأجواء الاقتصادية المحلية والدولية.

المراجع

1. أبو القاسم الطبولى وآخرون، سياسات الاقتصاد، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982.
2. أبو جعفر بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار سويدان، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.
3. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
4. أحمد سامي عثمان، نظام المحاسبة القومية، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، 1988.
5. أحمد علي إبراهيم، المحاسبة القومية، مكتبة عين شمس، 1992.
6. د. أرند كاتشاليا، الحسابات المجمعة في النظام الماركسي.
7. الطاهر الهادي الجهيمي، أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، مكتبة الخراز، بنغازي، 1969.
8. جورج ن. هام، النظم الاقتصادية، تحليل مقارن، ترجمة، أحمد رضوان.
9. حسن محمد حيسن أبوزيد وآخرون، المحاسبة القومية، جامعة القاهرة، 1998.
10. زكريا محمد محمود نوفل، مبادئ المحاسبة القومية، مكتبة عين شمس، 1986.
11. سالم محمد بن غربية، وأحمد فرج بالخير، محاسبة الأموال العامة، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الثالثة، بنغازي، 2001.
12. سعد حافظ محمود، محاضرات في الحسابات القومية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1989.
13. شاكر موسى عيسى، نظام الحسابات القومية والتطبيقات العملية في الجماهيرية، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس، 1993.
14. عبد الحي مرعي، الموازنات التخطيطية وأساليب التحلي الكمي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1981.

15. عبدالعزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
16. عبدالفتاح عبدالسلام بن حويل، الاقتصاد التحليلي الكلي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، الطبعة الثانية.
17. عبدالقادر محمد رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، منشورات عويدات، بيروت - لبنان، 1990.
18. عمر حسنين، المحاسبة الحكومية والقومية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1979.
19. فؤاد السيد المليجي، المحاسبة القومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، سنة 2001.
20. كمال خليفة أبو زيد، وكمال الدين مصطفى الدهراوي، محاضرات في المحاسبة القومية، جامعة الإسكندرية، 1991.
21. فاروق عبدالعال محمد، المحاسبة القومية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بلا سنة نشر.
22. محمد أحمد خليل وعبدالحى مرعي، المحاسبة القومية ونظام حسابات الحكومة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982.
23. محمد السيد سرايا، وحميد كامل، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
24. محمد الفيومي محمد، أصول المحاسبة الحكومية والمحاسبة القومية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
25. محمد رشيد عبده الجمال، المحاسبة الحكومية والقومية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
26. محمد زكي المسبر، دروس في الحسابات القومية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.
27. محمد سامي راضي، ووجدي حامد حجازي، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.
28. محمد فريد منفيخي، الحسابات القومية واستخدامها في التخطيط للاقتصاديات العربية، كلية العلوم الإدارية، الرياض، 1984.

29. ميلود جمعة الحاسية، المحاسبة الحكومية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

30. يوجني. أ. ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجرو هيل للنشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

ثانياً: الدراسات والتقارير:

1. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الحسابات القومية، لسنوات مختلفة.
2. مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية.
3. مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية لسنوات مختلفة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Gabler, Widoesftalexi kon, Weisbaley, 1982
2. Marx, Das Kapital, Kritib der politischen Oeronomie, Deutsche Aessgabe.
3. A. Paulsem + R. Schilcher Allgemeine Volbswirtschafts, lehre, Sammlumg Goeschen Walter de Gruyter, Berlim, 1974.
4. P.A. Samuelson, Economics, minthed. New York 1973.
5. C. Zimmerer, Kompendium der vol bswirtschafts lehre, Mueller Albrcht, verlag KG, Duesseldorf 1960.

قائمة المراجع (خاص بالنظام الماركس)

1. رأس المال، كارل، ماركس.
2. الاقتصاد التحليلي التجميعي، د. أحمد جامع.
3. أسس فائض القيمة، مقال في مجلة الزحف الأخضر.
4. الطبري.
5. جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1974.
6. وجيه عبدالرسول.
7. حميد جاسم وآخرون، الاقتصاد الصناعي، القاهرة، 1979.
8. محمد رشيد عبد الجمال، المحاسبة القومية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

نظام الحسابات القومية

بين النظرية والتطبيق



دار المستقبل
عمان - وسط البلد - أول مبنى
تلفاكس: +96264658263
info.daralmostaqbal@yahoo.com
متخصصون بإنتاج الكتاب الجامعي

دار البداية ناشرون وموزعون
عمان - وسط البلد
هاتف: +96264640679 تلفاكس: +96264640579
info.daralbedayah@yahoo.com
خبراء الكتاب الأكاديمي